العودة

www.alawda-mag.com Al Awda Magazine

مجلة العـودة

العدد الثالث والخمسون - السنة الخامسة

شباط (فبراير) ٢٠١٢ م -

ربيع الأول ١٤٣٣هـ

ISSN: 1755-9804

مستشارو التحرير

بلال الحسن

حسام شاكر

ماجد أبو دياك

المشرف العام

ياسـر أحمد علي

رئيس التحرير

سـمير عـطيـة

sa-a1972@hotmail.com

مدير التحرير

ماهر حسن شاويش

mahershaw@hotmail.com

الإخراج والطباعة

Creative Advertising

Alawda magazine

DAR AL-AWDA

FOR STUDIES

AND PUBLISHING

100H, Crown House,

North Circular Road,

London NW10 7PN, UK

Tel: +44 208 4530919

Fax: +44 208 4530994

E-mail:

info@alawda-mag.com

Website:

www.alawda-mag.com

صـورة الغلاف: صـورة تحاكي توزع اللاجئين الفلسطينين في العالم

مجلة شهرية تعنى بقضايا اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة

تصدر عن دار العودة للدراسات والنشر - لندن

١٢

٢٤

٣٨

٤٨

الفهرس

كلمة العودة : القدس... مدينة مختلفة !! ٣

الغلاف: المراكز البحثية الفلسطينية في لبنان ٨

المراكز البحثية الفلسطينية في الأردن ١٢

فلسطينيو لبنان : أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ٢٠

مقابلة : د. محسن صالح : حق العودة لا يمكن إلا تحقيقه من خلال برنامج مقاومة شامل ٢٤ ٣٠

بعيون غربية : أقوى مراكز الدراسات تناصر " إسرائيل" ٣٢

استعادات : المكتبة الخالدية : تراث عريق وماض أصيل ٣٦

هوية مخيم : مخيم نور شمس : الهوية والحكاية ٣٨

ثقافة العودة: ملف عن الشاعر برهان الدين العبوشي ٤٨

حتى نعود: روان الضامن - على مفترق طرق

زوايا وأعمدة

تحت الخيمة – **حسام شاكر** – فضيحة تحت السطح

بلا أسوار – **ماهر شاويش** – المشروع الوطني الفلسطيني ... وإعادة الاعتبار

سعـر النسخة: فلسطـين ٥٠٠ فلس، الأردن ٥٠٠ فلس، الإمارات ٧ دراهم، البحرين ٦٠٠ فلس، الجزائر ٧ دنانير، السعودية ٧ ريالات، السودان ١٠٠ جنيه، الكويت ٤٠٠ فلس، المغرب ١٤ درهم، اليمن ١٠٠ ريال، تونس ١ دينار، سوريا ٣٠ ليرة، عمان ٥٠٠ بنسة، قطر ٧ ريالات، لبنان ١٥٠٠ ليرة، ليبيا ١ دينار، مصر ١,٥ جنيه، موريتانيا ٨٠ أوقية.

الاشتراكات: بريطانيا ودول أوروبا: ٢٥ £ - بقية دول العالم: ٣٣ £

مفاتيح العودة ....الفكرية

الخيام التعليمية التي أقامها الفلسطينيون منذ الشهور الأولى على إنشاء المخيمات بعد نكبة عام ١٩٤٨، أعطت رسالة واضحة مفادها أن القلم من أسلحة الصمود الفلسطيني .

حين نفتح اليوم في مجلة العودة ملف مراكز الدراسات والأبحاث في الوطن والشتات، ونضيء على دورها في قضية العودة وجوانب من أنشطتها ورؤاها، سنلحظ ان القاسم المشترك هو خدمة فلسطين ، وتفعيل دور المثقفين من خلال هذه المؤسسات البحثية ، من أجل حضور أقوى وخدمة أجلّ للقضية .

النشاط الفكري الفلسطيني ليس وليد نكبة مؤلمة ، أو تهجير قاس ، بل هو امتداد لتاريخ من العطاء اشتهر به أصحاب هذه الأرض في القرون الماضية . وتجددت إرهاصاته في بواكير القرن العشرين رغم وقوع فلسطين بين أطماع الانتداب البريطاني والعصابات الصهيونية . فتمثّل في إصدار الصحف والمجلات ، وإقامة المكتبات ، وإنشاء المدارس ، وإقامة المطابع ، في حالة ثقافية وفكرية بدا حراكها يتشكل ومن ثم يمتد في أرجاء فلسطين في مرحلة بالغة الأهمية من تاريخ القضية في عصرنا الحديث .

ويجيء بشكل منسجم ، من زاوية أخرى في الملف الثقافي الحديث عن أحد أعلام الشعر الفلسطيني برهان الدين العبوشي الذي تمر مئوية ميلاده الأولى ، وهو الذي ساهم بفكره وقلمه في الدفاع عن فلسطين ، وذاق مرارة الاعتقال ، وحمل البندقية دفاعا عن وطن عزيز .

مفاتيح العودة ....فكرية ، تعيدنا إلى أهمية القلم ، ودوره في كافة الجوانب لحماية المشروع التحرري الفلسطيني ، والعمل من بعد ذلك على بناء نهضة فكرية ، مفتاحها الإيمان والقلم. ◆

القدس ... مدينة مختطفة !!

إقدام قوة إسرائيلية خاصة على اقتحام مقر الصليب الأحمر الدولي، في مدينة القدس، واختطاف النائب محمد طوطح، والوزير السابق خالد أبو عرفة ومن قبل ذلك إبعاد النائب أحمد عطون من مدينة القدس ، قدّمت الاحتلال بوجهه الحقيقي للعالم ، في محاولات خنق الصوت الفلسطيني الذي يمثله هؤلاء النواب، وكان أوضح مثال لها اعتقال د.عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني .

الهجوم على مقر الصليب الأحمر أدهش البعض على صلف الاحتلال ، وكسره للأعراف الدولية عبر هذا الاختطاف الذي دانته مؤسسات فلسطينية وعربية ودولية، ولكن أليست القدس كلها مختطفة ؟ أليست المدينة التي لها امتدادها التاريخي والديني في الشرق والغرب تتعرض منذ في مدينة القدس سياسة ضد الرموز السياسية والإعلامية والشعبية، بل إنه سياسة احتلالية صهيونية لها رؤيتها التي تقوم عليها ، وأدواتها التي تقوم بتنفيذ ذلك ، فيهود محيط المسجد الأقصى ويعمل بشراسة على تغيير الطابع العمراني والأثري والحضاري العربي والإسلامي للقدس .

مصادرة الأراضي وهدم البيوت بحجة عدم وجود ترخيص لبنائها أو استيلاء المستوطنين على بيوت المقدسيين ، إلى مصادرة المقابر ومحاصرة المقدسات بالشوارع والأنفاق والمباني والحواجز كل هذا يصل بنا إلى أنّ القدس كلها تحت القبضة الإسرائيلية ، والاختطاف الإسرائيلي .

يحكي المقدسيون عن خطة شركة مباني ادّعت أنها تقوم بتبديل الأحجار في البيوت العتيقة بأحجار أخرى أكثر انسجاما مع حالة الطقس وأرخص تكلفة ، ليكتشفوا أن الحجارة التي تخرج من بيوتهم تُأخذ لبناء أماكن بشكل أثري يدّعي فيها الاحتلال أنّها من تاريخه في هذه الأرض .

القدس التي وصلت نسبة الفقر فيها إلى ٦٧٪ ، ويتقاسم الجدار العازل مع المستوطنات والمشاريع الاستيطانية الأخرى أراضيها الأخرى ، استهداف تجارها بالضرائب ، ومنع سكانها عن مقدساتهم ، ومحاربة شبابها بالبطالة والتجهيل والاعتقال وزرع المفاسد الأخلاقية .

في كل لحظة نعيشها يُختطف رمزٌ من القدس !!

في كل ثانية يواصل المحتل اختطافه لمدينة القدس !!

يختطف رموزها، يختطف مقدساتها، يختطف أبناءها، يختطف هويتها، يختطف تراثها، يختطف شعبها، يختطف تاريخها، يختطف ترابها وخيراتها .

القدس مدينةٌ مختطفة، واستردادها من المحتل يحتاج إلى آليات عمل حقيقية وفاعلة لتحريرها، والعمل على عودة أبنائها، ولا يحتاج هذا إلى كثير من الرؤى والمفاوضات الاستكشافية العبثية ، بل برنامج حقيقي على أرضية الصمود والتمسك بالحقوق، كل الحقوق وأولها عودة القدس من الاختطاف ، وعودة أبنائها من منافي اللجوء والشتات. ◆

شباط (فبراير) في الذاكرة الفلسطينية

١٩٨٨/٢/٢

سلطات الاحتلال الصهيوني تغلق المدارس والجامعات الفلسطينية.

١٧٩٩/٢/٧

بدء الحملة الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت لاحتلال فلسطين.

١٩٣٩/٢/٧

افتتاح مؤتمر المائدة المستديرة في لندن بين وفود من الدول العربية ووفد يهودي.

١٩٨٣/٢/٧

لجنة كاهان للتحقيق في مجازر صبرا وشاتيلا تقدم تقريرها، وتتهم أرئيل شارون بالمسؤولية عن المجازر. وعلى أثر ذلك، يستقيل شارون من وزارة الحرب، لكنه يبقى في الحكومة.

١٩٧٦/٢/٨

محكمة صهيونية تقرر حق اليهود في الصلاة على "جبل الهيكل" في منطقة الحرم القدسي الشريف.

١٩٤٧/٢/١٤

أعلنت بريطانيا إحالة القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة.

١٩٥٥/٢/٢٨

شنّ جيش الاحتلال الصهيوني هجوماً على قطاع غزة، أدى إلى استشهاد ٣٨ عربياً وجرح عدد مماثل.

١٩٣٧/٢/٢١

أعلن وزير المستعمرات البريطانية ليوبولد إيمري، أن النقد الفلسطيني سيحل محل النقد المصري من أول تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٢٧.

١٩٩٤/٢/٢٥

وقوع مجزرة الحرم الإبراهيمي الشريف في مدينة الخليل بحقّ المصلين أثناء سجودهم في صلاة الفجر يوم الجمعة من شهر رمضان على يد المستوطن الإرهابي باروخ غولدشتاين.

توضيح من الحكومة اللبنانية بشأن اعتماد وثائق السلطة الفلسطينية

أصدر رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي، تعميماً يحمل الرقم ١/٢٠١٢، يوضح فيه التعميم رقم ٢٩/٢٠١١ تاريخ ٢٥/١١/٢٠١١ باعتماد الوثائق الصادرة عن السلطة الفلسطينية المتعلقة بالأحوال الشخصية للفلسطينيين، جاء فيه: «بموجب التعميم الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء رقم ٢٩/٢٠١١ تاريخ ٢٥/١١/٢٠١١ طلب إلى جميع الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات اعتماد الوثائق الصادرة عن السلطة الفلسطينية لجهة قيد الولادات والوفيات وتسجيل واقعات الزواج والطلاق. وحيث إن المقصود لم يكن اعتمادها حصراً دون غيرها، لذلك اقتضت الضرورة توضيح التعميم المذكور لجهة اعتماد الوثائق الصادرة عن السلطة الفلسطينية لجهة قيد الولادات والوفيات وتسجيل واقعات الزواج والطلاق، مع استمرار الأخذ بمضمون وثائق الأحوال الشخصية الصادرة عن مديرية شؤون اللاجئين في وزارة الداخلية والبلديات وأي وثائق أخرى كانت معتمدة سابقاً».

"الأونروا" تطلق قناة فضائية تعليمية موجهة إلى أبناء اللاجئين الفلسطينيين

أعلنت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، أنها ستطلق قناة فضائية تعليمية باسم قناة «الأونروا»، موجهة إلى أبناء اللاجئين الفلسطينيين الذين يدرسون في مدارس الوكالة. وقالت الوكالة، في بيان صحافي صدر يوم الخميس ٢٠١٢/١/١٩: «إن إطلاق هذه القناة جاء استجابة لحاجات طلابنا وأولياء الأمور، حيث ستبث هذه الفضائية دروساً في مادة اللغة العربية، ودروساً في الرياضيات على مدى ثلاثة أيام في الأسبوع لكل مادة، حيث سيكون البث على ثلاث فترات في اليوم». وأضافت «الأونروا»: «التقت نائبة المفوض العام للوكالة الدولية الفريق العامل في هذه القناة الفضائية التعليمية، واطلعت على سير العمل، وأعربت عن إعجابها بهذا العمل، وعدّته «عملاً متميزاً لإدارة الأونروا في غزة بقيادة القائم بأعمال مدير عمليات الوكالة «كريستر نوردال» ونائبه «سكوت أندرسون» ولفريق دائرة التربية والتعليم».

UNRWA

تبرئة الشيخ رائد صلاح من تهمة عرقلة عمل الشرطة والتجمهر غير القانوني

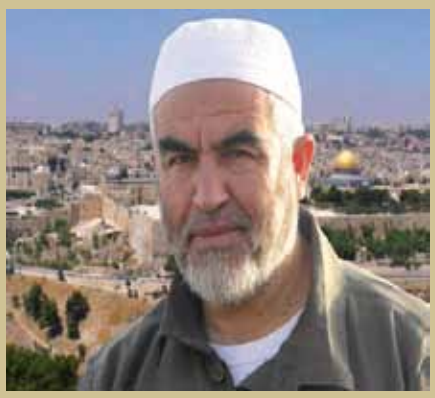

برأت محكمة الصلح الإسرائيلية في القدس رئيس الحركة الإسلامية، في أراضي عام ١٩٤٨ الشيخ رائد صلاح من تهمة عرقلة عمل شرطي وعدم التزام أمر قانوني في شهر آب من عام ٢٠٠٧، ما عرف بملف «سطح الحلواني». وقرر القاضي تبرئة الشيخ صلاح بعد فشل النيابة في إثبات التهم بحق الشيخ صلاح، الذي يحاكم في قضايا أخرى، منها التحريض.

وأفاد المحامي حسين أبو حسين، بأن محكمة الصلح برّأت الشيخ صلاح خلال جلسة عقدت بغيابه، نظراً إلى وجوده في بريطانيا، وقال المحامي أبو حسين: «المحكمة في نهاية المطاف قررت أنها لن تقبل ادعاء النيابة العامة، أنه كان على علاقة بين الاجتماع المحظور، حسب منظور الشرطة في فندق الكومودور في القدس، وبين العشاء الذي جرى على سقف الحلواني. لذلك، إن الأمر الذي أصدرته الشرطة بتفريق التظاهرة كان غير قانوني، وتمت تبرئة الشيخ على هذه الخلفية».

اللاجئون الفلسطينيون بالأردن يطالبون السلطة بوقف اللقاءات مع الإسرائيليين

رفض لاجئون فلسطينيون في مخيمات الأردن اللقاءات الفلسطينية – الإسرائيلية التي جرت في عمان، مطالبين بوقفها والمضي قدماً في تنفيذ اتفاق المصالحة لإنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية.

وانتقدَ لاجئون، في المخيمات الموزعة بأرجاء المملكة، تجاوز القيادة الفلسطينية شروطاً وضعتها بنفسها لاستئناف مفاوضات تجري، بحسبهم، تحت «مسمى اللقاءات الاستكشافية»، من دون وقف الاستيطان والالتزام الإسرائيلي بمرجعية حدود ١٩٦٧. وقدّروا «فشل اللقاءات»، بسبب تنصل الاحتلال من التزامات مسبقة ورفض تقديم موقفه من ملفي الحدود والأمن، ووجهة نظره حيال حدود الدولة الفلسطينية.

«مؤسسة الأقصى»: الاحتلال ينصب كاميرات مراقبة في محيط المسجد الأقصى

كشفت «مؤسسة الأقصى للوقف والتراث» في تقرير صحافي مشفوع بالصور الفوتوغرافية، أن الاحتلال الإسرائيلي نصب في الايام الأخيرة شبكة من كاميرات المراقبة والرصد والتصوير في الجهات المطلة على المسجد الأقصى المبارك من الجهة الشرقية والجنوبية الشرقية، حيث ركّب عشرات الكاميرات في منطقة طلعة حي راس العمود، وعلى جبل الطور. كذلك، أضاف الاحتلال أخيراً عدة كاميرات مراقبة كبيرة على سقف «فندق الأقواس السبعة» ـ الواقع على قمة جبل الطور ـ وهذه الكاميرات تحديداً هي كاميرات متحركة، وذات قدرة على التقريب والتبعيد بحسب خبراء.

«ثابت» تطالب الحكومة اللبنانية بإعفاء اللاجئين الفلسطينيين من رسوم المعاملات

للمساهمة في الحدّ من تفاقم نسبة الفقر وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي لها انعكاس سلبي على الوضع التربوي والصحي والنفسي والأمني للاجئين الفلسطينيين في المخيمات، وجهت منظمة «ثابت» لحق العودة رسالة مفتوحة ناشدت فيها جميع الدوائر الرسمية المعنية بإصدار المعاملات والوثائق الخاصة باللاجئين الفلسطينيين، ولا سيما الأمن العام، من بطاقة هوية ووثائق سفر وزواج وطلاق وولادة ووفاة وإخراج قيد وإفادة سكن وسجل عدلي ورخصة قيادة... ضرورة العمل على إعفاء اللاجئين الفلسطينيين من الرسوم المستحقة عليهم مقابل الحصول على الوثائق الرسمية وإعادة إحياء المرسوم رقم ٧٧٠٦ بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٥٤، الذي بموجبه أعفي «اللاجئون الفلسطينيون في لبنان من دفع رسم الحصول على وثائق السفر وتجديدها»، وألغيَ لاحقاً، حيث إن تكلفة استصدار وثيقة سفر لخمس سنوات خلال يومين وهي تصدر عن الأمن العام، تصل أحياناً إلى ٤٢٢،٠٠٠ ل.ل. أي ٢٨١ دولاراً، (إخراج قيد وإفادة سكن ورسوم).

منظمة "ثابت" لحق العودة

فضيحة تحت السطح

حسام شاكر

يتخابرون مع الاحتلال، ينسّقون مع أجهزته الأمنية، يتعاونون مع جيشه. يفتحون الأبواب للآليات المتوغلة، يَغضّون أنظارهم عن اختطاف المواطنين في ساعات الفجر، ويقومون بدور المرشد إذا ما ضلّ مستوطن سبيلَه. أقاموا المؤسّسات المُنكبّة على صنيعهم، وأنشؤوا جامعة مختصّة بفنون التخابر. تعلّموا العبرية، وعلّموها للجيل الجديد من المتخابرين. حظروا المقاومة، فكّكوا خلاياها، جمعوا قطع السلاح الصدئة، وزوّدوا الاحتلال بالسجلاّت الكاملة.

مع ذلك كلّه؛ فإنّ ما يجري وراء ستار "التنسيق الأمني"، يتفاعل بهدوء ودون ضجيج. هو المسكوت عنه في فلسطين. هو ذلك الثابت الذي لا يعبأ بالمتغيّرات. هو الذي يستأهل التمويل في زمن تقليص "المساعدات"، ويستحقّ الإمداد في زمن العقوبات والتلويح بها.

سأل أحدهم إن بقي مصطلح "الخيانة" على تعريفه الأوّل. واستنتج آخر بأنّ "العمالة" هي أن تخدم الاحتلال منفرداً؛ أمّا التخابر المشروع فهو أن يتواطأ الرؤساء والمرؤوسون على خدمة الاحتلال.

يرتبك المصطلح عندما يتحوّل سلوك التخابر مع الاحتلال من الفرد إلى المؤسّسة. تتعطّل النعوت بإدراج الأفعال الشائنة في سياقات منهجيّة. وقد تكفّلت بدعة "التنسيق الأمني" بمأسسة التخابر، وتصريف الأموال والامتيازات للمتعاونين، عبر حسابات مصرفية وبطاقات خاصّة، تريح ضمائر "الموظّفين" الساهرين في مكاتبهم.

ليست الفضيحة مجرّد اقتراف ما هو شائن؛ بل انكشافه، واتضاح تفاصيله. ولأنّ شروط انفجار الفضيحة ما زالت تختمر؛ فإنّ سيلاً من الإشارات من بين سطور التكتّم والتعتيم، توالت في الشهور الأخيرة، وإن لم تستحثّ بعدُ إثارةَ الجدل في المشهد الفلسطيني بشأن "التنسيق الأمني".

قيل في التفاصيل، مثلاً، إنّ الكونغرس أراد ابتداءً حجب "المساعدات" المقرّرة للسلطة، لكنّه تراجع لعجزه عن استثناء القطعة الكبيرة من الكعكة؛ المخصّصة لأجهزة التنسيق مع الاحتلال. واتضح مرّة أخرى أنّ عقوبات فريق نتنياهو تفتقر إلى الجدّيّة، خشية الإضرار برواتب جيش المتخابرين الذين برهنوا على إخلاصهم للتعليمات.

تقارير تتوالى عن نجاحات "تاريخية" تحقّقت بفضل التخابر المنهجي مع الاحتلال. يفاخر القادة الإسرائيليون بما أنجزه المتعاونون معهم تحت العلم الفلسطيني؛ من استقرار الأمن وتكريس الهدوء، رغم تسارع الاستيطان وامتداد الجدار وتفاقم التهويد وانهيار الوعود. تقدير عالٍ لجهود المتعاونين، في رصد المقاومة وخنق أنفاسها، في اعتقال ناشطيها ومعاونيها، في مصادرة مقدّراتها الفنية والمالية، والاستشعار المسبق لعمليّاتها ونشاطاتها.

قيل الكثير عن الانسحاب من المفاوضات، ولم تُسمَع كلماتٌ عن وقف التخابر. تعلم "القيادة" أنّ بوسعها الإقلاع المحسوب عن التفاوض المُعلَن، على أن تعود إلى لقاءات مختلفة العناوين. لكنّ التلويح، مجرّد التلويح، بوقف "التنسيق الأمني"؛ يبقى الخطوة التي لا يُقامر بها سائسو الركب. يمكن تعليق المباحثات السياسية حتى وإن كانت "الحياة مفاوضات"؛ أمّا موضوع التخابر إيّاه فمسألة وجود.

ألم يكن واضحاً أنّ السلطة الفلسطينية، هي في جوهرها مشروع أمني، بما يفسِّر حمّى التجنيد المذهلة لأجهزة الأمن منذ مدّ السجادة الحمراء الأولى تحت العلم الفلسطيني؟!.

كم هي فادحةٌ ورطة الفلسطينيين مع سلطتهم وأجهزتهم وما تقترفه تحت السطح دون أن تبوح به. لكنّ المؤكد أنّ النهج الشائن إن لم يتعطّل ذاتيّاً؛ فإنّ له مع الشعب موعداً محتوماً.

ويبقى أنّ خبرات الانتفاض الفلسطينية، معزّزةً بروح البوعزيزي، كفيلة بقلب الطاولة على المتخابرين وشاراتهم ولافتاتهم. ستتفجّر الفضيحة، وعندما تنجلي الصورة، وتتّضح الأبعاد، وتنكشف الملابسات؛ سيُكتب "التنسيق الأمني" في صفحات التاريخ السوداء، وسيُقال حينها إنّ الشعوب تراقب، تلتقط الإشارات، وقد تَصبر؛ لكنّها تثور بلا استئذان. ◆

المراكز البحثية الفلسطينية في لبنان:
إسهامات في الحفاظ على هوية اللاجئين ومطالبهم

أحمد الحاج / بيروت

المراكز البحثية الفلسطينية في لبنان قليلة العدد، وهي رغم ذلك استطاعت أن تصدر أبحاثاً وكتباً قيّمة، تُعَدّ مرجعاً في موضوعي العودة واللاجئين. وترجع قلة عدد المراكز البحثية إلى أن هناك استحالة في تسجيل ملكية المراكز البحثية باسم فلسطينيين، لذلك فإن المراكز الموجودة سُجّلت بأسماء لبنانيين، وبعض مديريها لبنانيون. إضافة إلى إسهامات هذه المراكز في الثقافة الفلسطينية، وخصوصاً ثقافة حق العودة، فإنها استطاعت تأهيل العديد من الشباب الفلسطيني المثقف ليصبحوا من قادة العمل السياسي والثقافي في لبنان.

أبرز المراكز البحثية الفلسطينية في لبنان، والمهتمة بحق العودة واللاجئين، هي، حسب تاريخ نشأتها: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز الأبحاث الفلسطيني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ومنظمة «ثابت» لحق العودة. ويُعدّ مركز الزيتونة رائداً في مجال البحث في موضوعي العودة وحقوق اللاجئين. وسترد تفاصيل عن المركز في مكان آخر من هذا العدد.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

أنشئت المؤسسة رسمياً في بيروت بتاريخ ١٩٦٣/١٢/١٢ كجمعية لبنانية. وكان التشاور في تأسيسها قد بدأ في مطلع سنة ١٩٦١ بين ثلاثة من رجال الفكر المقيمين في بيروت، هم: الدكتور قسطنطين زريق (توفي سنة ٢٠٠٠)، والأستاذ وليد الخالدي، والأستاذ برهان الدجاني (توفي سنة ٢٠٠٠).

صدر عن المؤسسة منذ إنشائها أكثر من ستمئة كتاب بالعربية والإنكليزية والفرنسية. وتصدر المؤسسة مجلتين فصليتين بالإنكليزية ومجلتين أخريين بالعربية وخامسة بالفرنسية، ولكل من هذه المجلات هيئة تحرير مستقلة. كذلك تصدر منذ بدء العدوان الإسرائيلي على لبنان خلال شهري تموز/يوليو وآب/أغسطس ٢٠٠٦، «مختارات من الصحف العبرية» وهي نشرة يومية تلخص أهم ما ينشر في الصحف الإسرائيلية اليومية من أخبار وتصريحات وتحليلات لكبار المحللين السياسيين والعسكريين الإسرائيليين يُعدّها جهاز متخصص بالشؤون العبرية. وتنظم المؤسسة ندوات عامة ومغلقة ومحاضرات سنوية تكريمية. وتمتلك المؤسسة مكتبة متخصصة بالقضية الفلسطينية تحتوي على أكثر من ٧٠ ألف مجلد ومجموعة من الوثائق والصور. وللمؤسسة خمسة مكاتب، في بيروت (المقر الرئيسي) ونيقوسيا وواشنطن وباريس والقدس.

قضية العودة واللاجئين تحتلّ حيّزاً بارزاً، ولعلّه الأبرز في إصدارات مؤسسة الدراسات، ويمكن للدلالة على ذلك إيراد بعض الكتب المهمة في هذا المجال، منها كتاب «اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية»، لإيليا زريق، ويتطرق لمسألة اللاجئين الفلسطينيين من ناحية وضعهم القانوني على المستوى الدولي، وأوضاعهم القانونية في دول اللجوء العربية. وكذلك هناك كتاب آخر لا يقل أهمية عن الأول هو «مستقبل اللاجئين الفلسطينيين» لسليم تماري، يتناول أعمال مجموعة العمل الخاصة باللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف المنبثقة من مؤتمر مدريد. إضافة إلى كتاب «وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي»، لـ«لكس تاكنبرغ».

ويبقى أن مؤسسة الدراسات قامت بترجمة أهمّ الكتب التي تتحدّث عن التطهير العرقي في فلسطين، والذي دفع إلى تهجير الفلسطينيين، حتى أصبحوا لاجئين. ولا بدّ في هذا المجال من ذكر كتابين شغلا الأوساط السياسية والثقافية

في الأعوام الأخيرة أولهما كتاب «خطيئة إسرائيل الأصلية» لدومينيك فيدال، وهو يُلخّص حصيلة الأبحاث الحديثة للمؤرخين الجدد في الكيان الصهيوني أمثال بِني موريس، وآي شلايم، وإيلان بابه، الذين أخذوا بدحض المقولة الصهيونية الرسمية لولادة الكيان. وينقض فيدال الرواية الصهيونية، ويتحدّث عن التهجير القسري، وما رافقه من مذابح. وثاني الكتابين هو «التطهير العرقي في فلسطين» لإيلان بابه، والذي يتحدّث بتفصيل غير مسبوق عن التخطيط للتطهير العرقي، وأين جرى، وكيف، وما هي مراحله، وأهدافه، وغير ذلك.

مركز الأبحاث الفلسطيني

تأسس «مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية» في أوائل عام ١٩٦٥ على يد فايز صايغ، وكان للمرحوم أحمد الشقيري، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك دور أساسي في دعم المشروع.

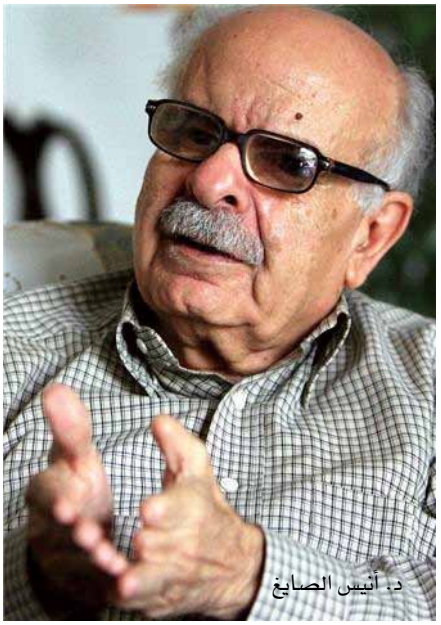
د. أنيس الصايغ

تولى فايز صايغ رئاسة المركز عامي ١٩٦٥-١٩٦٦. أما النقلة النوعية في تاريخ مركز الأبحاث فكان في تسلّم المفكر الفلسطيني الراحل أنيس صايغ إدارة المركز في عام ١٩٦٦. احتل المركز مبنى في بيروت، وكان يُصدر مجلة شهرية، ونشرة تصدر مرّتين في اليوم. أما الباحثون فتجاوز عددهم أربعين باحثاً. وأصبح المركز خلال سنوات قليلة أكبر مكتبة مهتمة بالصراع مع الكيان الصهيوني. ووصل الأمر بمرجعية المركز أن يلجأ الفصيل الفلسطيني إلى المركز إن لم يجد لديه منشوراً أو وثيقة تخصّه.

ولأهمية المركز، حاول الكيان الصهيوني اغتيال مديره مرّتين. ولمّا دخلت القوات الإسرائيلية مدينة بيروت توجهت إلى مركز الأبحاث، وصرفت عدة أيام في التنقيب عن المحتويات النادرة والمهمة بالنسبة إليهم ثم حملوها معهم، وكان عددها عشرة آلاف كتاب ومخطوط، إلى جانب الوثائق والخرائط. ولأهميتها، جرى تفاوض بشأنها، وأُطلق سراح الكتب في عملية تبادل للأسرى، لكن للأسف فُقدت مجدداً، واختلفت الروايات في ذلك. أما المركز فقد جرى تفجيره عام ١٩٨٣.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

هو مؤسسة دراسات واستشارات مستقلة، تأسس في بيروت، في منتصف عام ٢٠٠٤م، وهو مرخّص كشركة مساهمة محدودة.

في رسالة المركز ورؤيته : يُعنى المركز بالدراسات الاستراتيجية واستشراف المستقبل، ويُغطي مجالُ عملِه العالمين العربي والإسلامي، ويعطي اهتماماً خاصاً بالقضية الفلسطينية، وبدراسات الصراع مع المشروع الصهيوني والكيان الإسرائيلي، وكل ما يرتبط بذلك من أوضاع فلسطينية وعربية وإسلامية ودولية. ويسعى المركز إلى بناء قاعدة معلومات واسعة، وتصنيفها وفق أحدث الطرق والأساليب العلمية والتقنية، والتعاون مع العلماء والخبراء والمتخصصين لإصدار الدراسات والأبحاث العلمية الرصينة. كما يُعنى المركز بإقامة الدورات التدريبية والتأهيلية للمهتمين، وتقديم الاستشارات الفنية المتخصصة في مجالات عمله؛ إلى جانب الندوات والمحاضرات والمؤتمرات. ويهتم المركز، من جهة أخرى، ببث الوعي محلياً وإقليمياً ودولياً حول حقائق الواقع وتفاعلات الأحداث في المنطقة. وكما يسعى لاستقطاب الباحثين وتأهيلهم وإبرازهم لخدمة قضايانا الوطنية والعربية والإسلامية.

أما السياسات العامة للمركز فتتلخص في أنه :

- هو مركز علمي مستقل، غير حكومي وغير منتمٍ إلى أي جهة أو جماعة.
- عملُ الدراسات والاستشارات على قاعدة خدمة الأمة، ودعم الحقوق والقضايا الوطنية والعربية والإسلامية.
- الالتزام بالمنهجية العلمية والموضوعية، وتحري الدقة في جمع المعلومات وتحليلها وتوظيفها، والتركيز على العمل النوعي الجاد.
- الانفتاح والتعاون والتكامل مع المراكز والمؤسسات ذات الطبيعة المشابهة لعمل المركز.
- الانفتاح على كافة الأفكار والمستجدات والتوجهات الفكرية والسياسية في العالم.
- عدم قبول أي معونات مالية أو عينية مشروطة تؤثر سلباً على توجهات المركز ورسالته وأهدافه.

أما المدير العام للمركز فهو :د.محسن صالح: أستاذ مشارك في الدراسات الفلسطينية وتاريخ العرب الحديث، رئيس قسم التاريخ والحضارة في الجامعة الاسلامية العالمية بماليزيا سابقاً . وللمركز هيئة استشارية تضم نخبة من كبار العلماء والباحثين والمفكرين.

أما عن خطوط عمل مركز الزيتونة وخدماته: فيتكون الأرشيف والمعلومات والبحوث والدراسات والتقرير الاستراتيجي الفلسطيني السنوي والوثائق الفلسطينية السنوية وتقرير المعلومات ونشرة "فلسطين اليوم" والموقع الإلكتروني والتقدير الاستراتيجي والترجمات المتخصصة والمؤتمرات وحلقات النقاش والمشاركة في المعارض والمؤتمرات والاستشارات والتدريب.

منظمة ثابت

رغم حداثتها،إلاّ أن منظمة «ثابت» لحق العودة استطاعت أن تضع بصمتها في ميدان البحث في قضايا اللاجئين وحقوقهم، والعودة. تأسست منظمة «ثابت» لحق العودة عام ٢٠٠٦ في بيروت برعاية من دولة الرئيس الدكتور سليم الحص «كمنظمة غير حكومية مهمتها الرئيسية محاربة كافة أشكال التوطين والتهجير للاجئين الفلسطينيين في لبنان، والتمسك بالهوية الفلسطينية، ورفع مستوى الوعي تجاه اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، إن على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، والتمسك بالأونروا كمؤسسة دولية شاهدة على جريمة نكبة فلسطين»، كما يقول المدير العام لمنظمة «ثابت» علي هويدي في حديث خاص لمجلة «العودة».

أضاف هويدي: «لتحقيق هذه المهمة الرئيسية تتنوع بين الأنشطة والفاعليات التي تقوم بها ثابت من تنظيم المؤتمرات، والندوات، والمحاضرات، والدورات التدريبية، والحملات الإعلامية، وإعداد التقارير والمقالات وتفعيل العلاقات العامة.

وقد شكّلت منظمة «ثابت» سابقة في إصدار الكتب الخاصة بالمخيمات الفلسطينية، التي بقيت بلا توثيق لتاريخها ومعاناتها، حتى قامت «ثابت» بإصدار ثلاثة كتب، تتناول ثلاثة مخيمات هي مخيمات برج البراجنة وشاتيلا والبرج الشمالي. ويشير هويدي إلى أن كتاب «مخيم البداوي» أصبح جاهزاً للطباعة. وقد لاقت هذه الكتب اهتماماً واسعاً، سواء في المخيمات الفلسطينية، أو في المراكز الأكاديمية الفلسطينية واللبنانية، حتى تُرجمت بعض أجزاء هذه الكتب إلى اللغة الإنكليزية، ونوقشت في أروقة الجامعات اللبنانية

العريقة ◆

"حق العودة" في أعمال مركز الزيتونة

العودة / بيروت

أولاً: الإصدارات:

١- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني السنوي:

يُعدّ من أهم الدراسات العلمية التي تصدر بشكل سنوي عن مركز الزيتونة، باللغتين العربية والإنجليزية، منذ سنة ٢٠٠٥. وهو يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، بمختلف جوانبها، طوال سنة كاملة، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدثة الدقيقة، ضمن قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي.

ويعالج أحد فصول التقرير المؤشرات السكانية للفلسطينيين في مختلف أماكن توزعهم، كما يستعرض أبرز النشاطات والفعاليات المتعلقة بحق العودة.

٢- حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بين حل الدولتين ويهودية الدولة:

لا يتوقف هذا الكتاب عند كشف خطورة «حل الدولتين» من ناحية إسقاط حق العودة فحسب، وإنما يربط بينها و بين «يهودية الدولة» من حيث الإرهاصات والتبعات؛ باعتبارها صيغاً إشكالية بديلة عن «الوضع النهائي»، تتناقض بنيوياً مع حق العودة، وتختزل الحقوق الفلسطينية المشروعة، وتضفي المشروعية التاريخية والدينية والقانونية المزعومة على الكيان الإسرائيلي.

إن هذا الكتاب يقدم تحليلاً لبنية الكيان المحتل، وللأفكار المكوّنة للأيديولوجية الصهيونية السائدة، والمتناقضة مع مشروع التسوية السلمية، مقابل سطوة التيارات اليمينية والدينية المتطرفة، ويدرس مسوغات هدف وتوقيت اشتراط الاعتراف الفلسطيني بـ«يهودية الدولة»، التي تلغي حق العودة وحقوق الفلسطينيين في فلسطين المحتلة ١٩٤٨.

٣- أولست إنساناً ٦ - معاناة اللاجئ الفلسطيني:

خصّص هذا الكتاب، السادس من سلسلة «أولست إنسانا»، والذي صدر باللغتين العربية والإنجليزية، لتناول معاناة اللاجئ الفلسطيني بأبعادها المختلفة، بدءاً من نكبة ١٩٤٨ وحق الفلسطيني بأرضه، مروراً بمعاناة اللاجئين في دول الشتات وداخل فلسطين التاريخية، وتوزعّهم؛ ثم الجانب القانوني؛ وانتهاءً بمحاولات التوطين وأحقية حق العودة، الذي أثبت اللاجئون على مر السنين، وعلى الرغم من قسوة الظروف، تمسكهم الدائم به وإصرارهم عليه.

٤- حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية:

يعالج هذا الكتاب بشكل منهجي علمي، وبأسلوب واضح سلس، حقوق اللاجئين الفلسطينيين في القوانين والمؤسسات الدولية، ويتابع بقراءة موضوعية ناقدة كيف تم التعامل مع هذه الحقوق في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.

يتميّز الكتاب بمادته العلمية الثريّة الموثقة، وبإحصاءاته ومقارناته و تحليلاته واستنتاجاته. وهو خلاصة جهد خمس سنوات للباحثة حساوي، نالت به شهادة الدكتوراه في الحقوق من الجامعة اللبنانية سنة ٢٠٠٧.

وهو كتاب لا غنى عنه لجميع المهتمين والمتخصصين بالشأن الفلسطيني، ولجميع المعنيين بأوضاع اللاجئين وحقوق الإنسان، ولجميع مؤسسات الدراسات ومكتبات الجامعات.

٥- أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان:

يعرض هذا الكتاب أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان الديموغرافية والقانونية والتعليمية والاجتماعية، كما يعرض مشاريع التسوية السياسية المتعلقة باللاجئين، وهناك فصل خاص حول مأساة مخيم نهر البارد.

وهو يُظهر أن الفلسطينيين يعانون من حرمانهم من عدد من الحقوق المدنية بحجة منع توطينهم. ولكن الحقيقة هي أن الفلسطينيين لا يرغبون أصلاً في التوطين، وإنما يرغبون بمعاملة إنسانية عادلة، غير مرتبطة بإعطائهم الجنسية، أو

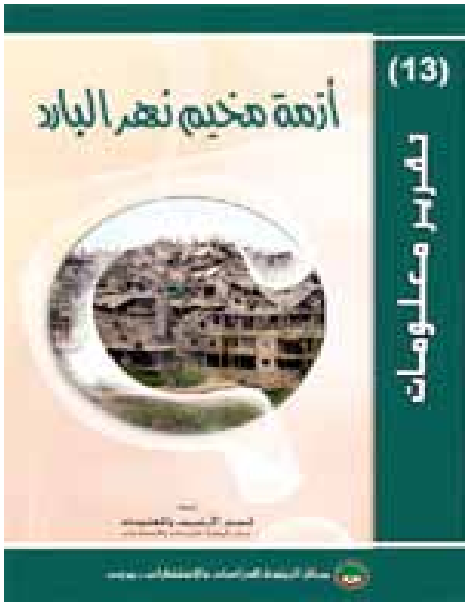

الحقوق السياسية الخاصة بأقرانهم اللبنانيين.

والكتاب موثق من الناحية العلمية، ويستعين بالكثير من الجداول والأرقام والإحصائيات التي تدعم الحقائق والمعلومات الواردة في النصوص.

ويأتي الكتاب في طبعة مزيدة ومنقحة بعد تحديث الكثير من محتوياته حسب الإحصائيات والمعلومات المتوفرة حتى أواخر سنة ٢٠١١

٦ -إسرائيل والقانون الدولي:

يغطي الكتاب على امتداد فصوله العشرين الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي، منذ نشأة الدولة العبرية في سنة ١٩٤٨ وحتى العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة أواخر سنة ٢٠٠٨ ومطلع سنة ٢٠٠٩، وقد شارك في كتابته ٢٠ من أبرز الباحثين المختصين في القانون الدولي على المستويين العربي والدولي.

شكلت نواة هذا الكتاب أوراق عمل قُدّمت في مؤتمر «إسرائيل والقانون الدولي» الذي نظمه مركز الزيتونة في بيروت في ٤-٢٠٠٩/١١/٥.

وضمّ القسم الأول من الكتاب خمسة فصول تحت عنوان: فلسطين: بعض الحقوق الثابتة في القانون الدولي، تناولت ثلاثة منها حقوق اللاجئين الفلسطينيين، تحت عناوين: تهجير

إسرائيل للفلسطينيين عن أراضيهم سنة ١٩٤٨، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، وحق اللاجئين الفلسطينيين في التعويض.

٧- تقرير معلومات ١٢ - اللاجئون الفلسطينيون في العراق:

هذا التقرير هو الإصدار الثاني عشر من سلسلة «تقارير معلومات»، التي يقوم قسم المعلومات والأرشيف بمركز الزيتونة بإعدادها. وهو يسلط الضوء على المراحل الأولى لعملية لجوء الفلسطينيين إلى العراق، ويتحدث عن أعدادهم، وعن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. كما يعرض سياسة الحكومات العراقية المتعاقبة تجاه اللاجئين الفلسطينيين قبل الاحتلال الأمريكي للعراق، ويتحدث عن التنظيمات الفلسطينية التي تواجدت في الساحة العراقية آنذاك، ويعرض أبرز المشاريع التي طرحت لتوطين اللاجئين في العراق. كما يتناول التقرير أوضاع اللاجئين بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وما ترتب عليه من معاناة وقتل وتهجير، ويعرض لسياسة المحتل الأمريكي ومن ثم الحكومة والأحزاب العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين. كما يتحدث التقرير عن مخيمات اللجوء التي أقيمت على الحدود العراقية مع الدول العربية المجاورة، ويُلحقها بالمساعي التي بُذلت لحل معاناة اللاجئين الفلسطينيين في العراق.

٨ - تقرير معلومات ١٣ - أزمة نهر البارد:

هذا التقرير هو الإصدار الثالث عشر من سلسلة «تقارير معلومات»، التي يقوم قسم المعلومات والأرشيف بمركز الزيتونة بإعدادها. وهو يسلط الضوء، في القسم الأول، على بداية أزمة نهر البارد وما رافق ذلك من مواقف سياسية للفصائل الفلسطينية والسلطة والأوساط السياسية اللبنانية، ثم يعرض للطريقة التي عولجت فيها الأزمة وانعكاساتها. أما القسم الثاني من التقرير فيتناول استحقاق إعادة إعمار مخيم نهر البارد وما واجه هذا الملف من تعقيدات تُعزى جل أسبابها إلى المناكفات السياسية اللبنانية - اللبنانية. ويعرض التقرير لأسباب تأخر عملية الإعمار، من قبيل اكتشاف الآثار وتأجيل الإعمار، كما يتوقف على أداء الأطراف الفلسطينية واللبنانية مروراً بوكالة الأونروا ووصولاً إلى المقاربة الدولية والعربية للأزمة.

٩ - تقرير معلومات ١٨ - إشكالية إعطاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية:

هذا التقرير هو الإصدار الثامن عشر من سلسلة «تقارير معلومات»، التي يقوم قسم الأرشيف والمعلومات بمركز الزيتونة بإعدادها. وهو يسلط الضوء على بدايات اللجوء الفلسطيني إلى لبنان وتطور أوضاعهم السكانية، وما هي الحقوق التي أقرتها القوانين والمواثيق الدولية، ثم يتعرض التقرير إلى أهم التشريعات التي أقرتها الدولة اللبنانية المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين من تأشيرات الدخول والإقامة، وحق التملك، وقانون العمل... الخ، ويتحدث عن مواقف الأحزاب والقوى اللبنانية تجاه اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم.

ثانياً: المؤتمرات وحلقات النقاش:

١ - حلقة نقاش/ تقدير استراتيجي «انعكاسات الأزمة اللبنانية على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان»

عُقدت هذه الحلقة بمشاركة عدد من الباحثين والخبراء الفلسطينيين واللبنانيين، من مختلف الخلفيات والاختصاصات، وتناولت انعكاسات الأزمة السياسية اللبنانية على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

وقد انقسمت حلقة النقاش إلى جلستين، تناولت الأولى توصيف وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان في ظل الأزمة، فيما بحثت الثانية السيناريوهات المستقبلية لهذه الأزمة وما قد ينتج عنها من انعكاسات على الفلسطينيين، وحاول المشاركون خلالها الخروج بتوصيات أو مقترحات للتعامل مع هذه السيناريوهات.

وتجدر الإشارة إلى أن المركز استفاد من هذه الحلقة في إعداد تقديره الاستراتيجي الأول حول موضوع الحلقة نفسه.

٢ - مؤتمر «إسرائيل والقانون الدولي»

عُقد هذا المؤتمر بحضور نخبة كبيرة ومتميزة من خبراء القانون الدولي والمتخصصين والباحثين والمهتمين. وقد ناقش المؤتمر بشكل معمق على مدى يومين نحو ٢٠ ورقة عمل، تناولت مختلف القضايا المتعلقة بالممارسات الإسرائيلية من منظور القانون الدولي، كما تناولت الإمكانات العملية لمحاسبة «إسرائيل»، وفرض هيبة واحترام القانون الدولي والمجتمع الدولي عليها؛ وضمان ألا تفلت «إسرائيل» وقادتها ومسؤولوها من العقاب نتيجة الجرائم التي يرتكبونها.

وقد ركزت أولى جلسات هذا المؤتمر على تهجير الفلسطينيين وحقهم في العودة والتعويض في ضوء القانون الدولي، وناقشت ثلاث أوراق عمل تحت العناوين التالية: تهجير إسرائيل للفلسطينيين عن أراضيهم سنة ١٩٤٨، و حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، و حق اللاجئين الفلسطينيين في التعويض.

وتجدر الإشارة إلى أن أوراق عمل هذا المؤتمر شكّلت نواة الكتاب الذي أصدره مركز الزيتونة تحت العنوان نفسه «إسرائيل والقانون الدولي».

٣ - حلقة نقاش/ تقدير استراتيجي « اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة... ٢٠١١/٥/١٥ نموذجاً»

عُقدت هذه الحلقة بمشاركة نخبة من المفكرين والمتخصصين في الشأن الفلسطيني، إلى جانب عدد من المسهمين في التنسيق والإعداد لمسيرة العودة التي انطلقت في لبنان باتجاه بلدة مارون الراس على الحدود مع فلسطين المحتلة، في ٢٠١١/٥/١٥.

وقد انقسمت حلقة النقاش إلى جلستين، تناولت الأولى أبعاد التحركات المتزامنة للاجئين الفلسطينيين في عدد من الدول باتجاه الحدود مع فلسطين المحتلة ودلالاتها ودوافعها، مع التركيز على التحركات التي جرت في لبنان وسوريا، والتي سقط خلالها أكثر من عشرة شهداء ومئات الجرحى، وردود الفعل المختلفة التي أثارتها في «إسرائيل»، وعلى المستويين العربي والدولي كذلك.

فيما ركزت الجلسة الثانية على مناقشة السيناريوهات المستقبلية المحتملة للتحركات الشعبية الفلسطينية المطالبة بحق العودة، وإمكانية البناء على هذه التحركات وتطويرها واستثمارها، والآليات والإجراءات المقترحة لذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن المركز استفاد من هذه الحلقة في إعداد تقديره الاستراتيجي الثاني والثلاثين حول موضوع الحلقة نفسه. ◆

مراكز الدراسات والبحوث الفلسطينية بين الواقع والطموح

باحثون: هنالك فجوة كبيرة بين مراكز الدراسات وصنّاع القرار

أحمد سعد الدين/ عمّان

السعدي: تساهم مراكز الدراسات في تغيير الصور المغلوطة التي عملت مراكز الدراسات الغربية على إيصالها إلى المواطن الغربي

عياد: التحدي الحقيقي لمراكز الدراسات يتمثل في ضعف الموارد وتعدد المرجعيات

نوفل: للشباب دور فاعل في الاستفادة من البحوث التي أغفلها السياسيون

أكد باحثون أردنيون أن هنالك فجوة كبيرة بين مراكز الدراسات وصنّاع القرار في العالم العربي.

وتناول الباحثون الذين عرضت «العودة» آراءهم في واقع مراكز البحوث والدراسات العربية ومستقبلها في ظل المتغيرات على الساحة العربية أن جهود تلك البحوث لا تجد صدىً لدى الساسة والباحثين. ويؤكدون في الوقت ذاته أن على صنّاع القرار في العالم العربي العمل على تطوير واقع تلك المراكز من خلال توجيه الدعم الحقيقي والاستفادة من نتائج البحوث والدراسات التي تقدم باعتبارها تمثل نظرة مستقبلية للواقع وما يجري على الساحة العربية والعالمية.

كذلك، يمكن أن يكون عمل هذه المراكز محصوراً في إطار منطقة جغرافية معينة، أو يمكن أن يمتد ليعبر الحدود الإقليمية. وقد اهتمت الدول الصناعية بالفرع الأخير، وذلك لنقل آخر المستجدات في الحقل العلمي.

وتراوح جهات ارتباط مراكز الأبحاث والدراسات بين الجهات الحكومية أو القطاع العام، وعندما يكون ارتباطها بالجهات الحكومية، ستعمل وفق الرؤى الحكومية، وضمن إطار التشريعات الحكومية الصادرة. ويمكن كذلك ارتباط هذه المراكز بالقطاع الخاص، حيث ستكتسب ميزة المرونة في التحرك وولوج مادة البحث العلمي.

أنواع مراكز الدراسات والأبحاث

تتنوع مراكز البحوث والدراسات وفقاً لطبيعتها وللمساحة العلمية التي تتعامل معها، حيث هناك مراكز بحث صناعية أو زراعية أو مراكز بحوث تربوية أو مراكز بحوث التاريخ... ويمكن أن نقسم هذه المراكز إلى مراكز بحوث متخصصة لحقل علمي واحد كمراكز بحوث الطاقة أو الليزر أو تكون مراكز بحوث متنوعة التخصص كمراكز بحوث التاريخ أو مراكز البحوث الاقتصادية لمختلف أشكالها أو مراكز البحوث الاجتماعية.

يقول رئيس مركز الجليل للدراسات الفلسطينية غالب السعدي، إن أهداف مراكز الدراسات المنتشرة في العالم العربي العمل على

تعاني مراكز الأبحاث العربية من مشكلة هيكليتها؛ فكثير منها قائم على أشخاص، ولا يمثل امتداداً لمؤسسات، كذلك لا يستقطب الباحثين كما يجب، لضعف الإمكانات

دراسة الواقع السياسي والتطلعات المستقبلية للقضايا العربية والفلسطينية.

ويضيف السعدي أنه للأسف الشديد، القيادات العربية لا تأخذ في الاعتبار أثناء اتخاذ القرار آراء مراكز الدراسات والأبحاث على مختلف أنواعها.

غازي السعدي

ويرى السعدي أن واجب مراكز الدراسات الفلسطينية توثيق جميع الممارسات الإسرائيلية لتُستعمَل لمواجهة العدو والرأي العام العالمي، لكن جهود التوثيق تلك لا يستفاد منها في واقع القضية الفلسطينية، وتبقى أسيرة الكتب.

ويضيف السعدي خلال حديثه لـ«العودة» أن مراكز الدراسات استطاعت أن تقوم بواجبها وتعمل ما في استطاعتها، لكن الدراسات التي تنتج من تلك الدراسات لا يستفاد منها.

ويقول السعدي إن افتراض عدم تقديم مراكز الدراسات غير كاف أو يحمل أي نقص، لكنه غير مستغل وغير مستفاد، فحين تكون الجهات المعنية تتابع عمل تلك المراكز على أن ما تقوم به يمكن الاستفادة منه، لكن الاستفادة منها يُعَدّ قليلاً ولا يذكر.

ويختتم حديثه بالقول إن دور مراكز الدراسات يساهم في تغيير الكثير من الصور المغلوطة التي عملت مراكز الدراسات الغربية على إيصالها إلى

المواطن الغربي بشأن القضايا العربية، وتحديداً في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، إضافة إلى توفير مجموعة من المعلومات والبيانات التي تساعد في دراسة الواقع العربي والفعلي للعديد من المشاكل التي يعيشها العالم العربي.

بينما يرى رئيس قسم الدراسات في يومية السبيل الأردنية حازم عياد أن إيجابيات مراكز الدراسات تتركز في إبقاء جدوى الاهتمام بالقضية الفلسطينية وجزء من المشروع المقاوم. كذلك يُعَدّ امتداد وجودها أساسياً ومهماً؛ لأنه يعمل على تغطية الشأن الفلسطيني بكل أبعاده.

ويضيف عياد أن مراكز الدراسات توفّر قاعدة معلومات للباحثين وحاضنة للمهتمين بالقضية، وتقدم أيضاً وجهة نظر يجب الإنصات إليها، في ظل المراكز الغربية والإسرائيلية التي تقدم كماً من المعلومات والدراسات التي تستهدف وجود الشعب الفلسطيني وتنتقص من حقوقه، بل وتساهم في تزوير الواقع بشأن حقيقة القضية الفلسطينية.

وبيّن عياد أن التحدي الحقيقي لمراكز الدراسات يتمثل في ضعف الموارد وتعدد المرجعيات التي تؤثر في حياديتها في بعض الأحيان، إضافة إلى النقص الواضح في عمل تلك المراكز البحثية نتيجة ضعف الإمكانات المالية والإدارية.

ويؤكد عياد أنه إضافة إلى تلك المعوّقات التي تواجه تلك المراكز، فإن قلة اهتمام صنّاع القرار والباحثين في مجالات الإعلام تزيد من تلك العوائق، بل تساهم في إضعاف إنتاجات تلك المراكز، رغم إنتاجاتها، وما تقدمه من معلومات يوفّر الجهد والوقت على الباحثين وأصحاب القرار.

ويضيف عياد أن وسائل التكنولوجيا الحديثة والإنترنت ساهمت في زيادة أهمية البحوث والدراسات للاستفادة منها من خلال سهولة الوصول إليها وسرعة انتقال المعلومات من دون جهد كبير يبذله الباحثون في أي مجال يحتاج إلى أبحاث ودراسات.

بينما يذكر عياد أن دور مراكز الدراسات الغربية يساعد في صناعة الرأي العام، وتسعى دائرة المهتمين بالإنتاج العلمي، كما نجحت العديد من مراكز الدراسات الغربية، إلى إيجاد تسويق ناجح لدى المؤسسات الحكومية. كذلك تسهم تلك المراكز في صنع القرار، بينما نجد تأثير دراسات مراكز الأبحاث العربية محدوداً، ولا يلقى تسويقاً فعالاً يساهم في الارتقاء بأدوات البحث العلمي.

ويتحدث عياد عن ضرورة تسويق تلك المراكز لجهودها بالطريقة المناسبة، إضافة إلى إظهار الحيادية في أدائها الذي عليه دائرة استفهام، وخاصة أن العديد منها يمثل امتداداً لمؤسسات غربية.

وتعاني مراكز الأبحاث العربية من مشكلة هيكليتها؛ فكثير منها قائم على أشخاص، ولا يمثل امتداداً لمؤسسات، كذلك لا يستقطب الباحثين كما يجب، لضعف الإمكانات.

ويرى أن ارتباط تلك المؤسسات بمراكز أبحاث غربية يضعف من صدقيتها ويجعلها مراكز ذات دور تكميلي وغير قادرة على تمويل نفسها، كذلك إن ذلك يضعف من استقلاليتها، ويضعها تحت رغبات الجهة الممولة.

وتنقسم مراكز الأبحاث بحسب المرجعية أو حسب مصادر التمويل، ومنها ما هو ذو صاحب مرجعية فكرية بقوى سياسية محلية تنعكس على القضايا وتكون مرجعية للدولة. أما من حيث التمويل الخارجي مثل مراكز حقوق الإنسان، ومنها ما هو وطني وكل ذلك ينعكس على أدائها وما تطرح.

ويقول الدكتور أحمد سعيد نوفل إن مراكز الدراسات المنتشرة في العالم العربي اعتمدت في كثير منها على تناول القضية الفلسطينية، حيث نجد أن القضية الفلسطينية هي العمود الفقري للدراسات التي تصدر عنها.

ويضيف نوفل أن مراكز الدراسات ساهمت في التركيز على المشاكل والقضايا العربية، وساهمت في التعريف بالقضية الفلسطينية لدى الجيل الحديث من الشباب، بينما تنهمك مراكز الدراسات الغربية في طمس القضية الفلسطينية.

ويؤكد نوفل أن على مراكز الدراسات التذكير بالقضايا التي تتعلق بالقضية الفلسطينية، مثل حق العودة والقدس، لخلق الثقافة لدى المواطن العربي، في الوقت الذي تناسى فيه الساسة العرب ◆

د. أحمد نوفل

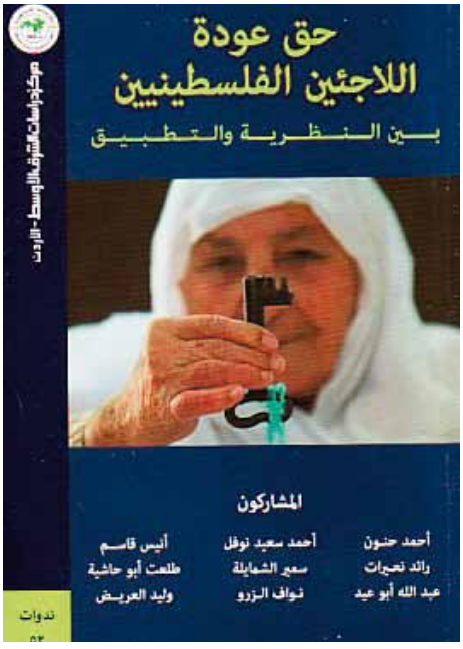

مراكز دراسات اللاجئين بالضفة
تضع الحقوق موضع التطبيق رغم محدوديتها

العودة/ الضفة الغربية

من خلال برامج واضح المعالم واستراتيجة تقوم على وضع الحقوق موضع التطبيق يعمل المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين «بديل» ومركز دراسات الهجرة القسرية التابع لجامعة النجاح الوطنية بنابلس على تفعيل قضية اللاجئين وزرعها في جيل الناشئة وتفعيلها عربيا ودوليا من خلال المؤتمرات والنشرات والفعاليات المختلفة.

ويعمل المركزين في ظل نقص كبير في المراكز والمؤسسات العاملة بقضايا اللاجئين بالضفة الغربية مستثنين المؤسسات القاعدية العاملة في المخيمات من مراكز ثقافية وأخرى للأطفال وغيرها تعنى بالحياة اليومية الترفيهة والتوعية للاجئين بمخيمات الضفة الغربية.

كما لا تقتصر الفعاليات والأنشطة على تواريخ ومناسبات معينة حيث تعمل على مدار العام وبارتفاع بوتيرتها في المناسبات الخاصة مثل ذكرى النكبة وقرار التقسيم والنكسة والمجازر التي صاحبت طرد الفلسطينيين من بيوتهم ومنازلهم.

مركز جامعي بالتطوع

سامر عقروق مدير مركز برنامج الهجرة القسرية التابع لجامعة النجاح الوطنية تحدث عن المركز في ضيافة مجلة العودة بالقول أن المركز تأسس بالعام ١٩٩٤ وذلك من منطلق أن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي واحدة من أهم الركائز الأساسية للحل النهائي للقضية الفلسطينية، بناء على ما ورد في نصوص القرارات الدولية بهذا الخصوص.

ويعمل البرنامج حسب عقروق من مجموعات من متطوعة من طلبة الجامعة وطلبة المراحل الثانوية على مدار العام وبشكل متواصل حيث ينفذ المتطوعين أعمال عدة منها البحث الميداني والمسح والزيارات للمدارس والمحاضرات والمشاركة بورشة التبادل الشبابي.

وأوضح أن ما يقارب الـ١٥٠ طالبا يتطوعون فصليا

تفعيل القضية وترسيخها بنفوس الشباب

وأشار إلى أن فكرة البرنامج الإستراتيجية ترسيخ حق العودة في نفوس الشباب وتفعيلة قضية العودة ونشر ثقافة العودة على مستوى المواطن بدلا من حصرها بالمواطن اللاجئ.

وأوضح عقروق أن البرنامج أهادف متعددة تصب في خان واحد وهو تفعيلة قضية اللاجئين في ظل العمل الصهيوني والأمريكي على طمس الحق من وعي الأجيال الشابة.

ومن أهم الأهداف المساهمة في تعزيز ورفع مستوى الوعي بقضايا اللاجئين الفلسطينيين، داخليا وخارجيا، وذلك من خلال الندوات واللقاءات وعرض الأفلام والمشاركة في المؤتمرات حول الموضوع، داخليا وخارجيا.

وتنفيذ الدراسات الميدانية حول الأوضاع المعيشية للاجئين في المخيمات في الداخل وفي الشتات، وإقامة شبكة من العلاقات الأكاديمية، وعلاقات التعاون، مع المؤسسات الأهلية والحكومية العاملة في مجال دراسات وحقوق اللاجئين.

كما يسعى البرنامج إلى توفير المعلومات للدارسين والباحثين حول أخر المستجدات السياسية، وتأثيرها على الحياة العامة للاجئين الفلسطينيين في الداخل والشتات وتدريس مساقات متخصصة في مجال اللاجئين، لطلبة الجامعة في الكليات المختلفة، بحيث يتم تناول الجوانب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، التعليمية والقانونية.

ويعقد البرنامج اللقاءات العامة والمتخصصة

سامر عقروق

حول القضايا اليومية والطويلة الأمد لقضية اللاجئين، وذلك في ظل المتغيرات الداخلية والخارجية، وإصدار نشرة دورية متخصصة تتناول قضية اللاجئين من مختلف الجوانب، داخليا وخارجيا والمشاركة الفاعلة في الفعاليات العامة ذات العلاقة بقضايا اللاجئين.

وأسس البرنامج مكتبة متخصصة تحتوي على مجموعة متميزة من الكتب في مجال قضايا اللاجئين الفلسطينيين على وجه الخصوص واللاجئين من مختلف الجنسيات بشكل عام.

وبين عقروق أن البرنامج عمل على الانضمام إلى التجمعات المحلية والدولية التي تعمل في مجال دراسات اللاجئين، والبرنامج يرتبط بهذا الصدد بعلاقات متميزة مع عدد من الجامعات العربية والعالمية العاملة في هذا المجال والمشاركة في اللقاءات العربية والخارجية وتقديم أوراق عمل ودراسات حول تطور قضية اللاجئين الفلسطينيين، ومن مختلف الزوايا.

وأوضح عقروق أن رؤيا يمكن تطبيقها لتفعيل قضية العودة من خلال العديد من القضايا أهمها التعاون بين المؤسسات الأهلية والعامة وتدريس قضية اللاجئين بمناهج الدراسة بالمدارس والجامعات العربية والفلسطينية.

بديل. من خلال وسائل الإعلام وإعداد دراسات ممنهجة حول اللاجئين وعرض أفلام وثائقية وغيرها من الوسائل التي من شأنها تفعيلة قضية اللاجئين وحق العودة.

بديل ... لا بديل عن العودة

وفي بيت لحم تأسس مركز بديل بعد اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال الصهيوني مستثنيا قضية اللاجئين وحق العودة مما دفع إلى عقد مؤتمرات متعددة نتج عنه مركز بديل.

تأسس مركز بديل في كانون الثاني عام ١٩٩٨ بناءاً على توصيات أصدرتها سلسلة من المؤتمرات الشعبية انعقدت في فلسطين التاريخية والمنافي. بديل مؤسسة مرخصة ومسجلة رسمياً لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، وهي قانونياً ملك للاجئين الممثلين بجمعيتها العامة التي تتشكل من نشطاء العمل الجماهيري في فلسطين.

ويعمل مركز بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين الذي يعد مؤسسة أهلية فلسطينية مستقلة، فاعلة في أوساط الشعب، ومنظمة غير ربحية على وضع الحقوق موضع التطبيق حسب منسق حملة الدفاع عن حقوق اللاجئين بالمركز باسل صبيح.

ورؤية بديل، ورسالته، وبرامجه، وعلاقاته مستمدة من، ومستندة إلى هويته الفلسطينية ومبادئ القانون الدولي، والتي على أساسها يجري العمل على تعزيز الحقوق الفردية والجماعية للشعب الفلسطيني، لغايات تهيئة الأجواء والظروف لتمكين اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين من ممارسة حقهم، وفي مقدمتها حقهم في العودة إلى ديارهم الأصلية واستعادة ممتلكاتهم.

يتمتع مركز بديل بوضع استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة (ECOSOC UN)، واتفاقية شراكة إطار مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وبديل عضو في الائتلاف الفلسطيني لحق العودة، وتحالف حق العودة إلى فلسطين المسجل في الولايات المتحدة، وفي اللجنة الوطنية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها(BDS)، اللجنة الوطنية العليا لإحياء ذكرى النكبة، وفي الائتلاف العالمي لحقوق السكن (مصر)، وفي المجلس العالمي للمنظمات الطوعية (ICVA) في سويسرا، وفي شبكة التنسيق الدولية بشأن فلسطين (ICNP)، وفي شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (PNGO)، كما وينتسب بديل لشبكة معلومات الطفل (CRIN) في المملكة المتحدة.

بناء مجتمع مدني فعال

وحسب صبيح يهدف المركز إلى بناء وعي لأسباب الطرد للفلسطينيين من أراضيهم منذ قبل عام ١٩٤٨ حتى اليوم وبناء مجتمع مدني فعال قوي قادر على تحرير جماعي للارض وبناء دائرة سياسية قانونية لمسألة أصحاب القرار.

وأضاف أن المركز يعمل تشجيع الأنشطة والفعاليات الداعمة لحق العودة وبطرق مبتكرة حديثة حيث تشمل المخيمات بالضفة وغزة والداخل المحتل والشتات.

ويعمل المركز بوحدتين الأولى وحدة الدفاع عن اللاجئين والثانية وحدة مصادر المعلومات والمصادر القانونية.

حيث تعمل الوحدة الأولى على تسهيلات حياتية للاجئين والشراكة مع مؤسسات داعمة والعمل من خلال ورش عمل وتشبيك شبابي وتنظيم زيارات لدول أخرى شهدت أعمال تهجير وهي زيارات متبادلة.

وأشار إلى أن الوحدة تعمل على برنامج جائزة حق العودة السنوية التي تقسم إلى أربع جوائز تتمثل في الصورة لقصة من المخيمات والبوستر والكراكتير وقصة الأطفال وتقدم الجائزة جوائز مالية للمشاركات الفائزة والتي فتح المجال للمشاركة فيها للعرب بشكل عام.

حيث انطلقت الجائزة بالعام ٢٠٠٦ وتهدف الجائزة حسب صبيح إلى تفعيل قضية العودة وترسيخها في الوجدان الفلسطيني والعربي.

وتعمل الوحدة بالشراكة مع مؤسسات القاعدة بالمخيمات على تنفيذ دورات تدريب الناشئة للدفاع عن قضية اللاجئين وحق العودة، ويهدف إلى إعداد كادر قوي من الجيل الناشئة وتدريب الأطفال على التصدي لمحاولات طمس الحقوق وتعريفهم على قراهم وبلداتهم المهجرة.

كما تعمل الوحدة الأولى أيضا على برنامج جديد انطلق بالعام ٢٠١١ باسم مدرسة العودة لجيل الشباب من ١٨ -٢٥ عاما بتدريب مكثف مدته ١٠ أيام هدفه خلق جيل من الشباب القيادي وبناء الشخصية وكذلك بناء قدرات المؤسسات بالمخيمات التي منها جاء هؤلاء الشباب.

في حين تعمل وحدة مصادر المعلومات على إصدار نشرات ومجلات متعددة منها مجلة «المجدل» باللغة الانجليزية مرة كل ثلاثة اشهر ومجلة «حق العودة» مرة كل شهرين ونشر الأبحاث والمسوح الشاملة التي تشمل اللاجئين بشكل عام.

نقص بالمؤسسات بالضفة

وحسب صبيح تعاني الضفة الغربية من نقص كبير في المؤسسات ومراكز الدراسات التي تعنى بقضية اللاجئين وحق العودة في حين عمد أهالي المخيمات إلى بناء مؤسسات قاعدية كمراكز ثقافية وتعليمية ونواد ثقافية لتكون نواة للعمل وتفعيل قضية اللاجئين بالضفة الغربية وتعمل ضمن شراكة مع مراكز أخرى عربية ودولية وفيما بينها.

وأوضح صبيح أن ملف قضية العودة بحاجة إلى مزيد من الجهد المتماسك بين كل المؤسسات.

في حين برى عقروق أن أهمية كبيرة لدور الجامعات في إنشاء مراكز تهتم بقضايا اللاجئين وتعمل مع جيل الطلبة تطوعا لبناء جيل ذات وعي وطني بقضاياه المصيرية. ◆

خبراء: مطلوب اهتمام أكبر وأعمق
حق العودة... غياب مؤسساتي وتقصير رسمي!

العودة / غزة

تساءل مختصون وخبراء عن دور المؤسسات المختصة في قضايا اللاجئين وطرح ملفاتها بقوة في المحافل القانونية الدولية، متهمين هذه المؤسسات بالتقصير تجاه أهم القضايا الفلسطينية وبأنها لم تقم بدورها المطلوب في خدمة قضايا اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة.

وقال هؤلاء الخبراء في أحاديث منفصلة لـ«العودة» إن المؤسسات العاملة في موضوع اللاجئين، وفي مقدمتها دائرة شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، لا تقوم بدورها المطلوب والفعّال في مجال خدمة اللاجئين والتذكير بحق العودة والعمل على تحقيق هذا الحلم وتحويله إلى واقع.

وأكدّ هؤلاء الخبراء أن المؤسسات العاملة في موضوع اللاجئين تتعامل مع قضية حق العودة باهتمام موسمي بعيداً عن الخطط والاستراتيجيات الهادفة إلى إنعاش هذا الملف الحيوي والفعّال.

أين هم؟

عصام عدوان، الخبير والباحث في قضايا شؤون اللاجئين، أكّد أن المؤسسات الرسمية والأهلية وكافة المؤسسات المعنية بقضايا اللاجئين تتعامل مع قضية حق العودة واللاجئين بشكل موسمي يقتصر على البيانات والمناشدات، وأضاف: «دور المؤسسات يجب أن يكون أقوى وأشد تأثيراً، وأن تكون هناك دراسات واسعة وأبحاث في كل وقت وحين لتدعيم حق العودة وتذكير العالم به...».

وعزا عدوان إهمال المؤسسات الرسمية لهذه القضية إلى انشغال تلك المؤسسات بقضية على حساب أخرى، وتابع بالقول: «في بعض الأحيان تطغى قضية ما على حساب أخرى، كأن تهتم كافة المؤسسات الرسمية والأهلية بقضية الأسرى، لكن مطلوب هنا تخصيص جمعيات تعنى بهذه القضية المهمة وأن يبقى مشهد اللاجئين حاضراً بقوة على أجندة هذه المؤسسات».

وشدد عدوان على أن قضية حق العودة واللاجئين من القضايا المهمة والمركزية التي يجب الاهتمام بها وأن تتضافر كل الجهود والوسائل والإمكانات للارتقاء بهذه القضية وأن تكون على سلم أولويات القضايا».

واتهم عدوان التفاعل البطيء للمؤسسات الرسمية مع هذه القضية، وتساءل عن دور دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية، وأضاف: «يجب أن تكون الدائرة في المنظمة من أولى وأهم الأصوات وأقواها في كافة المحافل، وأن لا تكتفي بنشر البيانات في المناسبات الوطنية. وهذه المؤسسات يجب أن تكون صاحبة السبق في التعامل مع قضية حق العودة والعمل على تحريك هذا الملف الذي هو من أهم الثوابت الفلسطينية».

قضية المواسم

ومن جانبه، أقرّ أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الإسلامية بغزة وليد المدلل بوجود قصور واضح يعتري المؤسسات الرسمية والأهلية المعنية بشؤون اللاجئين، وأضاف: «للأسف، لا تنشط هذه المؤسسات إلا في المواسم، ولا نرى سوى البيانات والمؤتمرات».

وأشار المدلل إلى أن مثل هذه القضية تحتاج إلى استراتيجية واضحة للعمل على إثارة هذا الملف وإنجاحه، وأن يكون لهذا الثابت الفلسطيني الحيّز الكبير في كافة المحافل. واستدرك بالقول: «هناك مخيمات يعيش فيها اللاجئون في ظروف في منتهى السوء والقسوة، وهناك قضايا مهملة، وهناك حق العودة. كل هذه القضايا يجب أن تتبناها هذه المؤسسات، وأن تعمل على حلها، وأن تكون هي صوت كل لاجئ شُرّد من بيته».

ودعا المدلل أصحاب القرار إلى دعم هذه المؤسسات لكي تعمل بأفضل ما يكون لخدمة قضايا اللاجئين وأن تُوضَع خطط استراتيجية واضحة من أجل كيفية التعامل مع هذه القضية.

ويبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين، بحسب إحصائيات فلسطينية، نحو ٤،٣ ملايين، موزعين على الأردن ولبنان وسوريا وقطاع غزة والضفة الغربية.

ويعاني اللاجئون الفلسطينيون في مخيمات الشتات ظروفاً اجتماعية واقتصادية صعبة وقاسية، ويعيشون في مساكن ضيّقة ومتلاصقة، فيما يتلقون المساعدات الإنسانية من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين «الأونروا».

الرقيب

وانتقد المحلل السياسي والكاتب الفلسطيني ناجي شراب تعامل المؤسسات الرسمية مع قضية اللاجئين، وقال إنه مع الأسف الشديد تبدو المؤسسات الفلسطينية المعنية بشؤون اللاجئين كأنها تعمل لشعوب أخرى. وأضاف: «هناك تقصير واضح من هذه المؤسسات؛ فحق

العودة وهموم اللاجئين لا يُختصَران في كتب أو مؤتمرات أو بيانات؛ فهي أكبر بكثير. هي بحاجة إلى تركيز وجهد ضخم لتبيان واقع اللاجئين وكيف يعيشون وما هي همومهم».

وقال شراب إن على السياسيين أن يمارسوا دور الرقيب على هذه المؤسسات وتفعيلها لكي تكون الناطق باسم اللاجئين وهمومهم.

ويضع اللاجئون اليوم أيديهم على قلوبهم خوفاً من مستقبلهم، وخاصة مع سعي السلطة الفلسطينية إلى نيل اعتراف الأمم المتحدة بدولة فلسطينية مستقلة داخل حدود عام ١٩٦٧؛ إذ يشعر اللاجئون بأن من شأن هذه الخطوة أن تنسف قضيتهم ولا تسمح بعودتهم إلى أراضيهم وديارهم.

عمل منظم

ورأى شراب أن هناك مسؤولية وطنية وأخلاقية، على المؤسسات المعنية بشؤون اللاجئين أن تتبناها وأن تواصل الكشف والبحث عن الانتهاكات التي يتعرض لها اللاجئون في كل مكان، وأن تزداد المساحات التي تحكي عن هذه القضية بعيداً عن العمل العشوائي وغير منظم.

ورأى شراب أن هذه المؤسسات تحتاج إلى رؤية سياسية واحدة لتحديد غايتها وعدم التعاطي مع حق العودة كحدث، بل كقضية إنسانية عادلة تحظى بقرارات من الشرعية الدولية، يجب ألّا نسكت أبداً عن التذكير بخطورتها وأهميتها والانتهاكات المتواصلة حتى الآن بحق اللاجئين والمهاجرين... القصور هذا يجب أن يتلاشى وأن يُبتعَد عن لغة التعميم... نعم، لا ننكر أن هناك مؤسسات وجمعيات تقوم بدور فعّال وكبير، لكن نحن بحاجة إلى من يحمل القضية بكامل تفاصيلها.

وأمام ازدياد التحديات أمام اللاجئين الفلسطينيين، دعا هؤلاء الخبراء إلى العمل على إيجاد خطة إعلامية لمواجهة الأخطار المحدقة بقضية اللاجئين وإنشاء المراكز البحثية لتوفير الدراسات والمعلومات والمعطيات والأرقام ونشر الكتب وإعداد الأفلام الوثائقية بنحو دوري وآني لتفعيل هذه القضية. ◆

مركز الدراسات الفلسطينية - بغداد

مركز الدراسات الفلسطينية مركز علمي متخصص بالقضية الفلسطينية و بالصراع العربي – الإسرائيلي ، و هو مركز تابع لرئاسة جامعة بغداد ، و يعد من أقدم المراكز المتخصصة في هذا المجال في الشرق الأوسط إذ أنشئ في النصف الثاني من سنة ١٩٦٧ ، تحول بعد ذلك الى وحدة تابعة الى كلية العلوم السياسية عام ١٩٨٦ ثم عاد لينفصل عنها عام ٢٠٠٢ ليعود مركزاً مستقلاً يتولى إعداد البحوث المتخصصة بالصراع في كل جوانبه فضلا عن تقديم الاستشارات و التوصيات لصناع القرار في هذا المجال .

أقسام المركز :

قسم حقوق الإنسان الفلسطيني

يعمل قسم حقوق الإنسان في مركز الدراسات الفلسطينية على تعزيز احترام جميع بنود (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، والدفاع عنها من خلال التضامن مع ضحايا تلك الانتهاكات التي تمارس ضدهم من قبل قوات الاحتلال الصهيونية ومن يساندهم فيها ،إيمانا بأن حقوق الإنسان لا تشترى ولا تكتسب ولا تورث، وإنما هي متأصلة بكل فرد،ويجسد ذلك بالبحوث والدراسات التي يشارك فيها باحثوا القسم في المؤتمرات والندوات،أو نشرها في الدوريات التي تعنى بالصراع العربي-الصهيوني،والعمل من أجل بناء عالم ينعم فيه كل فرد بحقوقه الإنسانية.

قسم الترجمة

تعد الدراسات والبحوث المترجمة في مركز الدراسات الفلسطينية من الوحدات التي عرفها المركز منذ تأسيسه،وان لم يتم تأسيس قسم خاص للترجمة منفصل عن باقي الوحدات البحثية داخل المركز الا في شهر تشرين الثاني عام ٢٠٠١، ويهدف قسم الترجمة الى:

-- ترجمة أحدث ما كتب في الأدبيات الانكليزية والفرنسية والاسبانية،والمتعلقة بالشأن الفلسطيني والاسرائيلي.

– محاولة معرفة نمط التفكير الخاص بدوائر البحث الغربية والأفراد والكتاب المعنيين بالشأن الفلسطيني.

لقد أصدر قسم الترجمة نشرة مترجمة تصدر شهريا،فضلا عن ملفات مترجمة تخصص لموضوع واحد،تصدر خلال مدد متقاربة،فضلا عن مساهمة أعضاء القسم في ترجمة البحوث والدراسات التي تنشر في مجلة مركز الدراسات الفلسطينية. ◆

مراكز الدراسات في سورية.. الجندي المجهول في معركة العودة

إبراهيم العلي/ دمشق

الحقيقة واضحة جلية، إلا أنها أحياناً تغشاها سحب الكذب والنفاق والخداع. لذلك، لا بد من وجود المنافحين والمدافعين عنها وتغليبها على كل محاولات الطمس والتغييب.
من أجل ذلك، تعددت الوسائل والآليات؛ فمنهم من امتشق سلاحه، ومنهم من امتشق القلم، فكان لهما التأثير ذاته في كثير من المواقف.

فالإعلام وما ينبثق منه من مراكز دراسات وأبحاث وصحف ومجلات، ساهم - ولا يزال - في معركة التحرير ضد الكيان الصهيوني الغاصب، من خلال المنابر التي أتيحت له في الدول التي وجد فيها اللاجئون الفلسطينيون في دول الشتات.

وتُعَدّ مراكز الدراسات والأبحاث إحدى أهم اللافتات المعنية بالصراع العربي الصهيوني، نظراً إلى ما تقدمه لصانعي القرار من معلومات وبيانات تساعد على رسم الاستراتيجيات الضرورية لإدارة الصراع بطريقة تقوم على الموضوعية. فهذه المراكز مصدر مهم يُعتمَد عليه في توفير المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات المناسبة للتصدي لظاهرة ما، أو للقيام بمشروع أو عمل من شأنه أن يساهم في معركة التحرير.

وتُعَدّ الجمهورية العربية السورية من أكبر الدول التي تستضيف اللاجئين الفلسطينيين؛ فقد تجاوز عددهم ٥٠٠ ألف لاجئ حسب التقديرات الأخيرة للأونروا.

وفي معرض البحث عن مراكز الدراسات والأبحاث التي تعنى بالقضية الفلسطينية بكل أبعادها، تبين أن الساحة السورية شهدت عام ١٩٧٢ ولادة مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية التي تعتمد المصادر العبرية أساساً؛ فقد احتلت الدراسات والتقارير والترجمات الخاصة بقضية اللاجئين حيزاً هاماً من اهتمامات المؤسسة، بحثاً وتوثيقاً، فأصدرت مجلة «الأرض» (الفكرية – السياسية الشهرية) للمشتركين فقط، المتضمنة دراسات وأبحاثاً وتقارير من إعداد باحثين متخصصين وملفاً (تقرير شهري) عن تطورات الأوضاع في الكيان الصهيوني والمناطق العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وتقديراً استراتيجياً مترجماً ومقالات مترجمة عن العبرية ورسوماً كاريكاتيرية من الصحف العبرية، بالإضافة إلى نشرة أسبوعية مترجمة عن الصحافة الإسرائيلية (أخبار وتقارير) للمشتركين فقط، وترجمات يومية عن الصحف العبرية (مقالات مختارة) ودراسات وأبحاثاً وتقارير متفرقة في مجال عملها، للجهات التي تطلبها.

و مما لا يمكن إغفاله في هذا المقام، أن لدى المؤسسة أرشيفاً ومكتبة، غنيّين (عبري + عربي + إنكليزي)، وأن للمؤسسة العديد من الدراسات المتعلقة بقضية اللاجئين، نذكر منها دراسات الباحث إبراهيم عبد الكريم مدير تحرير مجلة «الأرض»، حمل بعضها العناوين الآتية: (توزع اللاجئين الفلسطينيين وأوضاعهم في الوطن والشتات والمشروع الصهيوني ونشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين واتجاهات حل مشكلة اللاجئين في التفاهمات الإسرائيلية - الفلسطينية غير الرسمية).

وعرفت الساحة أيضاً مركزاً آخراً كان يتبع لحركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، هو مركز الدراسات الفلسطيني، وقد أصدر مئات التقارير وعشرات الدراسات في القضية الفلسطينية، ميدان تخصصه، إلا أن المركز توقف نشاطه منذ سنوات طويلة.

وشهدت السنوات الأخيرة ولادة العديد من المؤسسات التي تعنى بقضية اللاجئين الفلسطينيين في سورية، إلا أن اللافت للانتباه هو خلوّ هذه المؤسسات من مراكز الدراسات والأبحاث التي ترصد تحولات المجتمع الفلسطيني في سورية، باستثناء تجمع العودة الفلسطيني (واجب) الذي جعل من أولويات عمله إقامة مثل هذا المركز، إيماناً منه بأهمية وجود مثل هذه المؤسسات في كل المجتمعات، لما تقدمه من معلومات ومؤشرات تساعد المهتمين على استشراف المستقبل والتحولات التي تصيب المجتمعات.

لقد وضع تجمع العودة الفلسطيني (واجب) من خلال مركز الدراسات لديه عدة لبنات على طريق تشخيص الواقع الفلسطيني للاجئين

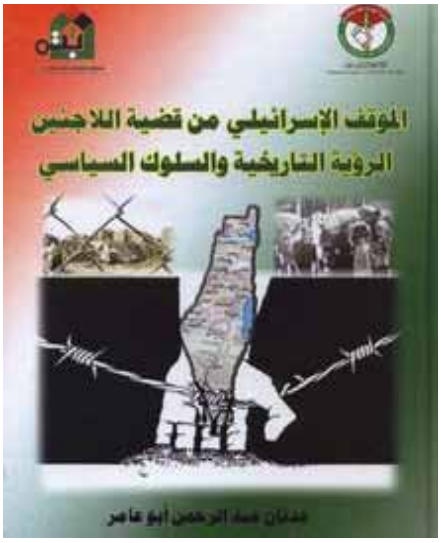

الفلسطينيين في سورية، من خلال استطلاع الرأي الذي أجراه في عام ٢٠٠٩ بالتعاون مع مركز العودة الفلسطيني في لندن ومنظمة ثابت في لبنان، قاس من خلاله توجهات اللاجئين الفلسطينيين تجاه الأونروا، وكذلك الدراسة الميدانية للواقع الصحي لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سورية، بالإضافة إلى حلقة النقاش التي نظمها في عام ٢٠١٠ عن اللاجئين عرض فيها العديد من الأوراق التي قدمتها ثلة من المتخصصين بالشأن الفلسطيني، رصدوا من خلالها تحولات المجتمع الفلسطيني في سورية - صعوداً وهبوطاً - على عدة صعد، سواء الواقع التعليمي أو الصحي أو الخدمي أو السياسي.

إن من الأهمية بمكان، أن يشهد هذا الوجود الكبير للاجئين الفلسطينيين وجود عدد أكبر لمثل هذه المؤسسات والمراكز البحثية، والعمل على وضع استراتيجية واضحة وعملية لاستدراك هذا القصور والمسارعة إلى إيجاد مؤسسات إضافية وتطوير عمل المؤسسات الحالية وتحديثه، بما يتناسب مع متطلبات العصر، لمتابعة إجراء الدراسات والأبحاث الميدانية لمجتمع اللاجئين وتحديد نقاط الضعف والقوة فيها والانحرافات التي قد تطرأ على مسيرة الكفاح الفلسطيني لإعادة توجيه البوصلة إلى الهدف الأصلي، بعد أن كادت تميل عنه تحت تأثير ظروف اللجوء والتشرد من جهة، وغياب المعلومة اللازمة والصحيحة من جهة أخرى ◆

٦٧ بالمائة من فلسطينيي القدس فقراء!

راسم عبد الواحد/ القدس المحتلة

أبرز تقرير صادر عن قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة في الجامعة العربية، وُزع أمس الجمعة، على وسائل الإعلام، طبيعة القيود الصهيونية والمعيقات والتحديات التي تواجه الاقتصاد في القدس الشرقية في ظل الاحتلال وقيوده.

وأوضح التقرير، أنه رغم ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في القدس المحتلة مقارنة بنظيره في الضفة الغربية، إلا أن المواطن المقدسي يفرض عليه التكيف مع رقم قياسي أعلى لأسعار المستهلك، وعبء ضريبي أكبر، وهو الأمر الذي ينتقص من القدرة الشرائية الفعلية لأهالي القدس.

وقال: تتعرض القدس وأهلها منذ العام ١٩٦٧ لسلسلة إجراءات صهيونية تهدف للفصل المادي والسكاني للمدينة، وهي الإجراءات التي تم تكثيفها منذ العام ٢٠٠٠ حيث تم منع الفلسطينيين من باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة من دخول القدس للإقامة فيها، علماً بأن القدس كانت دوماً مركزاً لجذب العمالة الفلسطينية قبل الاحتلال الصهيوني لتتحول بفعل هذه المتغيرات إلى أحد مراكز تصدير العمالة.

وأضاف التقرير: في إطار رصد وتحليل الأوضاع الاقتصادية والسمات العامة للأنشطة في القدس المحتلة، يجب التنويه إلى أنه رغم أن القدس هي جزء من الضفة الغربية وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلا أن السلطة الفلسطينية ليس لها حق الولاية القضائية عليها، كما تشهد القدس المحتلة فصلاً ممنهجاً عن امتدادها الجغرافي والاقتصادي في الضفة الغربية، ما يحد من إمكانية تنمية الاقتصاد الفلسطيني وقد جرى تكثيف هذا الفصل الصهيوني منذ العام ٢٠٠٠.

وذكّر التقرير بما ورد في التقرير الصادر عن مكتب الأمم المتحدة (أوتشا ٢٠١١) بشأن التغير الفعلي في جغرافية القدس وحدودها ومعاناة أهلها من تردي مستويات الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية.

وأضاف: في إطار استعراض الملامح العامة لاقتصاد القدس المحتلة عرض مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الاونكتاد" عددا من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية حول القدس حتى نهاية العام ٢٠٠٩ أهمها: بلوغ عدد الفلسطينيين فيها ٢٧٥ ألف نسمة يمثلون نحو ٩,٥٪ من إجمالي عدد السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما توزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي للمدينة على النحو التالي (قطاع الخدمات ٤٠٪ النقل والمواصلات ٢٣٪ الصناعة ١٦٪ التجارة ١٣٪ البناء والتشييد والزراعة والوساطة المالية معاً أقل من ١٠٪).

وتابع التقرير: كما عرض "الاونكتاد" سلسلة الممارسات الصهيونية لترسيخ فصل مدينة القدس وتغيير طابعها المادي والسكاني، وأهمها بناء المستوطنات داخل القدس في الأحياء الفلسطينية، وبناء جدار الفصل العنصري الذي يعيد تعيين الحدود حول منطقة القدس الكبرى حيث يتم إدخال المزيد من المناطق من خارج حدود بلدية الاحتلال في الجانب الداخلي للقدس.

وأشار التقرير إلى أن الحواجز المحيطة بالقدس حاليا تسببت بخسائر فادحة للمنتجين الفلسطينيين في الضفة الغربية نتيجة حرمانهم من سوق مهم لمنتجاتهم وبضائعهم السلعية والخدمية، كما خسر أهالي القدس إمكانية الحصول على سلع ومنتجات الضفة غير المكلفة نسبياً، وذلك نتيجة القيود ونظام التراخيص الصهيوني المفروض على تدفق سلع ومنتجات الضفة الغربية إلى القدس المحتلة.

وأضاف: لقد حظرت دولة الاحتلال منذ يونيو ٢٠١٠ دخول جميع المنتجات الصيدلانية ومنتجات الألبان واللحوم من الضفة الغربية إلى أسواق القدس، وهو الأمر الذي قدرت خسائره السنوية بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني نحو ٤٨ مليون دولار، أخذاً في الاعتبار القيود التي تزيد من تكلفة السلع المسموح بها للعبور من الضفة الغربية إلى القدس حيث تخضع لإجراءات التفريغ وإعادة الشحن على البوابات.

وأشار إلى أن عدد المؤسسات الاقتصادية العاملة في القدس بلغ عام ٢٠٠٩ (٣٦٥٩) مؤسسة مقابل بلوغ عددها ٣٣١٣ مؤسسة عاملة عام ١٩٩٩، أي انه خلال عشر سنوات ارتفع عدد المؤسسات في القدس بـ ٣٤٦ مؤسسة فقط، وهو الأمر الذي لا يتناسب نهائيا مع احتياجات ومتطلبات القدس وأهلها.

وفي إطار رصد السياسات التمييزية الصهيونية بين المقدسيين "أهل المدينة"، والمستوطنين اليهود في القدس المحتلة، أظهر التقرير وجود تفاوت كبير في مؤشري التعليم والخدمات الصحية لصالح المستوطنين، كما أنه في الوقت الذي يبلغ فيه متوسط دخل الفرد من مستوطني القدس ٢٣ ألف دولار سنوياً، فإن دخل المواطن المقدسي لا يتجاوز ثلث ذلك المتوسط، ما أدى لبلوغ نسبة الفقر بين أهالي القدس نحو ٦٧٪ مقابل بلوغها ٢٣٪ بين مستوطني القدس (طبقاً للتقرير الصادر عن مؤسسة القدس للدراسات "الإسرائيلية" ٢٠١٠).

وأبرز التقرير أيضا ما يتعرض له الاستثمار والنشاط التجاري في القدس من صعوبات في التمويل والائتمان سواء لأغراض الاستهلاك أو الاستثمار أو التجارة على حد سواء، بسبب عدم وجود فروع للمصارف الفلسطينية في القدس مع وجود عدد قليل من فروع البنوك الصهيونية، لا تغطي احتياجات الفلسطينيين الحقيقة، وهو ما أكد عليه التقرير الصادر عن الرباعية الدولية المقدم إلى لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدات الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني (إبريل ٢٠١١ / بروكسيل) Office of the quartet Reprehensive 2011.

وأكد التقرير أن الإجراءات والقيود الصهيونية في القدس المحتلة أدت إلى تراجع مستويات التعليم والعملية التعليمية بأسرها، ما يمثل خطرا بالغا على الشعب الفلسطيني الذي يمثل الاستثمار في التعليم أهم أولوياته، ليصبح إصلاح رأس المال البشري الفلسطيني تحدياً رئيسياً في السنوات المقبلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة لاسيما القدس المحتلة.◆

حماس في تقريرها السنوي الثاني عن أوضاع اللاجئين:
أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان تزداد سوءاً والقوانين اللبنانية ظالمة

رأفت مرة/ بيروت

كشفت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) عن استمرار حالة المعاناة التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، وأظهرت الحركة بالوقائع والأدلة أبرز أشكال هذه المعاناة المأساوية، من خلال تسليطها الضوء على كيفية تعامل السلطة اللبنانية مع اللاجئين الفلسطينيين في مجالات الحقوق الإنسانية والاجتماعية والخدماتية.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحافي عقدته حركة حماس في بيروت يوم الخميس ١٢ /١ /٢٠١٢، عرضت في خلاله تقريرها الثاني عن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وظروفهم الإنسانية.

وركز التقرير على ناحية واحدة فقط، هي النقاط التي لها علاقة بدور الحكومة اللبنانية، وذلك من أجل إبراز تقصير الحكومة في عدم منح اللاجئين الفلسطينيين حقوقهم.

الدلالات

لهذا المؤتمر الصحافي مجموعة من الدلالات أهمها:

- أن هذا المؤتمر هو المؤتمر الصحافي الثاني الذي تعقده حركة حماس في لبنان، ويتعلق بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ومعاناتهم. وكان التقرير الأول قد عُقد في شهر نيسان/ أبريل عام ٢٠١٠، وكان من المفترض عرض هذا التقرير في عام ٢٠١١، لكن التطورات المحلية منعت ذلك، حسب ما قال ياسر عزام مسؤول ملف اللاجئين.

-أن عرض هذا التقرير يعكس اهتمام حركة حماس البالغ بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ونضالها من أجل تحسين أوضاعهم، وذلك يأتي من ضمن الضغوط الاستراتيجية لحماس وأولويات عملها في لبنان.

- أن هذا التقرير يظهر أن جهة فلسطينية كبيرة ومؤثرة مثل حركة حماس، التي لها وزنها المحلي والإقليمي، تتابع وتراقب أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وتسعى لكي ينالوا حقوقهم.

- هذا التقرير ليس عملاً منفرداً أو مجتزأً، بل يأتي من ضمن مجموعة من المواقف والتحركات وخطة العمل التي تقوم بها حماس لتحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين. فقد استُبق هذا المؤتمر بلقاءين عقدتهما حركة حماس مع السفير عبد المجيد قصير رئيس لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، ولقاء آخر مع رئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي، وخلال هذه الاجتماعات بُحثت أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وحقوقهم ودور الحكومة اللبنانية في منحهم هذه الحقوق.

أهم عناوين المعاناة

تذكر حركة حماس في تقريرها أهم عناوين المعاناة كالآتي:

أولاً: حقوق اللاجئين

في ما يتعلق بحق العمل، قال التقرير إنه لم يحدث حتى الآن أي تقدّم، بل إن القرارات والتعديلات والقوانين التي جرت في شهر آب/ أغسطس من عام ٢٠١٠ في المجلس النيابي كانت شكلية وخالية من أي مضمون، ولم تسهِم مطلقاً في نيل اللاجئين حقّهم في العمل.

أما حق التملك، فإن اللاجئ الفلسطيني لا يزال ممنوعاً من تملّك العقارات والشقق السكنية، والقيود تزداد، وإجراءات المنع تتسع، والتضييق يكون على كل تخفيف يجري التوصل إليه، وتصدر قرارات إدارية رسمية تمنع التخفيف عن اللاجئين. وأظهر التقرير أنّ اللاجئ الفلسطيني في لبنان لا يزال ممنوعاً من نقل ملكية منزله أو أرضه التي اشتراها سابقاً وفق القوانين اللبنانية، وممنوعاً من توريث أملاكه، وهذا ما يُعَدّ مخالفة واضحة للحقوق الإنسانية ولقانون الأحوال الشخصية المعمول به في لبنان.

ثانياً: أداء الحكومة اللبنانية الحالية

جاء في التقرير أنه منذ أن تولّت الحكومة اللبنانية الحالية مهماتها، لم تتخذ أية خطوة إيجابية لتحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وتطويرها. والعبارات التي صيغت في البيان الوزاري في الشأن الفلسطيني لم تُحوّل إلى واقع ملموس.. وزيارتنا الأخيرة لدولة الرئيس نجيب ميقاتي في ١٤/١١/٢٠١١، أظهرت لنا حسن نيات رئيس الحكومة في مقابل غياب الآلية الإدارية الرسمية في توصيل الصوت إلى الحكومة ورئيسها. ونحن نرى أن ما جاء في البيان الوزاري عن تحسين أوضاع اللاجئين هو خطوة جيدة، إلا أنها غير كافية.

والمفاجأة كانت في حدث مثير للاستغراب كاد يُمرَّر في مجلس الوزراء الذي كان مقرراً أن ينعقد في ٢/٨/٢٠١١ من خلال وجود بند على جدول أعماله، وتبين أنه كان يهدف إلى اتخاذ إجراءات أمنية حول المخيمات تحت عنوان السماح بالإعمار، وكاد يمرَّر لولا تدارُك المعنيين للأمر.

ثالثاً: الإجراءات الأمنية حول المخيمات

قالت حماس إن السلطات اللبنانية لا تزال تتخذ إجراءات أمنية مشددة حول المخيمات الفلسطينية في لبنان، وتقوم بأعمال تفتيش قاسية وغير مبررة عبر الحواجز المنتشرة، وتُخضع جميع الأهالي والسيارات للتفتيش، ما يلحق الأذى والضرر باللاجئين.

ورغم الكثير من المطالبات التي نادينا بها، لا نلمس استجابة جدية في هذا الأمر، ونلمس إصراراً على الاستمرار بها، والمعالجات تجري لكل حالة على حدة.

يندرج في هذا البند أيضاً منعُ دخول مواد البناء لإعمار البيوت الآيلة إلى السقوط أو ترميمها في مخيمات الجنوب اللبناني.

رابعاً: مخيم نهر البارد

ورأت حماس أنّ من غير المعقول، منطقياً وإنسانياً، استمرار الحالة العسكرية والأمنية

التي تمنع تحسين الأوضاع ولا يعزز الثقة بين الطرفين، بل إنه يؤدي إلى تشنج العلاقة بينهما. ومن غير المقبول أن يستمر «تفهُّم» الأعذار والتبريرات والأسباب في التأخر في إعمار مخيم نهر البارد. فالجهات الرسمية لم تبذل جهداً كافياً لجذب الدعم من المانحين، لمتابعة وتيرة الإعمار بالسرعة المناسبة. وقد سُلِّمت رزمة واحدة فقط، مع أن المخطط كان يفترض زمنياً البدء بالرزمة الثالثة.

وسجل التقرير أن تفاقم الأوضاع الاقتصادية الصعبة، بسبب التهجير والحصار الأمني والبطالة وقوانين العمل اللبنانية تمثّل عاملاً إضافياً وفاعلاً في مضاعفة أزمة أهلنا في مخيم نهر البارد المنكوب، حيث ما زال أهلنا في المخيم يعانون من فرض التصاريح الأمنية عليهم وعلى زوّارهم، ويسألون عن مصير الموقوفين من أبنائهم في السجون اللبنانية منذ أكثر من أربع سنوات، ويتخوفون من عملية إخلاء منطقة البركسات بالقوة من دون بدائل لائقة. كذلك إن قضية طريق المدارس الطويلة على الطلاب أخذت بالتفاقم والتدهور مع حلول الشتاء والعواصف والمطر الغزير، من دون أن يحرك أحدٌ ساكناً. كل ذلك، من دون أن ننسى قضية مصادرة منطقة (A برايم) ورفض تسليم العقارات لأصحابها الذين اشتروها بطريقة شرعية من أصحابها قبل منعهم من التملك.

ولا يبرئ التقرير وكالة «الأونروا» من التقصير الحاصل في قضية إعادة إعمار المخيم، ما ينعكس تأخيراً في تسليم المنازل لأصحابها.

خامساً: المطلوبون والموقوفون

كشف التقرير أن عدد المطلوبين الفلسطينيين للجهات الأمنية اللبنانية كبير، وبات يُلقَى ثِقل هذه القضية على المخيمات. وقد تبيّن لنا بالدراسة الميدانية أن الغالبية العظمى من هؤلاء المطلوبين، سُطّرت بحقهم مذكرات الجلب بسبب تقارير أمنية قد تكون في كثير من الأحيان تقارير كيدية. بالإضافة إلى أن كثيراً من الشكاوى لا تصل إلى صفة الجنحة، وبعضها سقط بمرور الزمن. وقد بات من الضروري والمُلِحّ إيجاد حلّ لكل هذه القضايا والتقارير وتنظيف ملفات المستحقين بنحو هادئ وإيجابي، ونقوم بجهود حثيثة مع قيادة الجيش اللبناني لمعالجة قضية المطلوبين، وقد بدأنا خطوات عملية في هذا الشأن.

ورأى التقرير أنّ من المعيب استمرار مأساة الموقوفين في السجون اللبنانية، ومعظمهم من مخيم نهر البارد، وعددهم ٣١ موقوفاً، وهم الذين سلّموا أنفسهم كي لا يبقوا في المخيم، فحُسبوا على تنظيم «فتح الإسلام»، حيث إن القضايا التي اتهموا بها تعود إلى ما قبل حرب نهر البارد، وقد سلّموا أنفسهم بناءً على ضمانات ووعود من الجهات المعنية. وكل ما نطالب به محاكمة عادلة وسريعة، والإفراج عن البريء منهم.

سادساً: لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني

وتناول التقرير نقد حركة حماس للجنة الحوار، فقالت إنه خلال السنة الأخيرة، بسبب التغيير الإداري المستجد، لم تنفّذ لجنة الحوار مشاريع أو أعمالاً مميزة، واقتصر أداؤها على متابعات روتينية ودراسات بحثية.

كذلك لا تملك هذه اللجنة سلطة إجرائية، بل إن دورها يقتصر على الاستشارات، وهو الأمر الذي يقلّص قدرتها على اتخاذ القرار، فضلاً عن بطء السير بقرارات متخذة سابقاً.

لذلك نطالب الحكومة اللبنانية بمنح اللجنة سلطات أوسع في اتخاذ القرار وتنفيذه، لتسهيل التعامل مع اللجنة وتسهيل تنفيذ القرارات المتفق عليها.

سابعاً: رفْضُ لبنان تطبيقَ توصيات مجلس حقوق الإنسان

تميز عام ٢٠١١، كما جاء في المؤتمر الصحافي لحماس، برفض لبنان عشرات المقترحات التي تقدمت بها جهات أوروبية ومنظمات إنسانية لتحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، ومن ذلك حق العمل بالكامل وحق التملك والتنقل.

وقد شهد مجلس حقوق الإنسان في جنيف في «الاستعراض الدوري الشامل»، لدى انعقاد جلسته النهائية في ١٤ آذار (مارس) ٢٠١١، رفضَ لبنان لاثنتي عشرة توصية من أصل ثماني عشرة توصية تتعلق بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

أهمّ المطالب الفلسطينية في لبنان:

وعرضت حماس في تقريرها السنوي الثاني أهم مطالب اللاجئين، وهي:

١- إقرار الحقوق المدنية والاجتماعية، وعلى رأسها حق العمل والتملك بنحو واضح ونهائي وكامل.

٢- العمل على تحسين العلاقة بين الحكومة اللبنانية واللاجئين وتحصينها.. وندعو الحكومة إلى الوقوف عند مسؤولياتها في حلّ قضايا اللاجئين والتعاون مع المجلس النيابي لإزالة الظلم عنا في لبنان.

٣- إزالة الحالة الأمنية حول المخيمات، وبالأخص مخيم نهر البارد.

٤- الإسراع في إعمار مخيم نهر البارد ووضعُ سقف زمني للانتهاء من الإعمار.

٥- إيجاد حل جذري وعاجل لمشكلة المطلوبين والموقوفين.

٦- تسريع الإجراءات الرسمية، وتسهيل عمل لجنة الحوار وتوسيعه، لتحاور كل الأطراف ومنحها صلاحيات أوسع في اتخاذ القرار.

٧- منح فاقدي الأوراق الثبوتية مستندات تسمح لهم بالتنقل والإقامة والعمل وحق الرعاية الصحية والتعليم.

٨- مكننة المديرية العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين لتصبح قادرة على حفظ ملفات اللاجئين بنحو أفضل، وإصدار بطاقات الهوية وإخراجات القيد وغيرها بشكل حديث.

وقائع صعبة

يظهر التقرير بوضوح حجم المعاناة التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، إذ إن معظم هذه المعاناة ناتجة من سياسة الحكومة اللبنانية التي لا تمنح اللاجئين الفلسطينيين أبسط حقوقهم.

فالتقرير أظهر ما يأتي:

- على المستوى القانوني، لم يحصل أي تقدم طوال أكثر من عام لجهة استمرار الحكومة اللبنانية في منع اللاجئين من حق العمل وحق التملك.

- معظم المخيمات الفلسطينية في لبنان مطوقة بإجراءات أمنية مشددة تمنع الحياة الطبيعية فيها.

- إن التعديلات القانونية التي أقرها المجلس النيابي اللبناني في شهر أيلول/ سبتمبر عام ٢٠١٠ لم تكن مفيدة، ولم تقدم أي تحسن في أوضاع اللاجئين.

- هذا التقرير أظهر المعاناة بهذا الحجم، ولم يتناول دور الأونروا الضعيف، والواقع الأمني، ومستوى البطالة، وأخطاء الإدارات الفلسطينية المسؤولة عن أوضاع اللاجئين ◆

استثناء الأردن من مناطق الشتات في انتخابات «الوطني الفلسطيني» يثير ضجة في أوساط اللاجئين

أحمد سعد الدين / عمان

استنكرت أحزاب وقوى أردنية ما خلص إليه المجلس الوطني الفلسطيني الذي عُقد في عمّان الشهر الماضي بشأن استثناء الأردن من تعريف مناطق الشتات الفلسطيني في انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني. ولم يقتصر الاستياء على الفئات الشعبية، بل تعدى إلى كتّاب وسياسيين.ورغم وجود دوافع سياسية غير بريئة لدى البعض، إلا أن حالة الاستياء قد تتطور لتأخذ منحىً تصاعدياً في ظل حالة التعبئة المقصودة وغير المقصودة التي يشهدها الشارع الأردني.

وكانت مسودة مشروع نظام انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني قد استثنت الأردن من تعريف مناطق الشتات الفلسطيني، حيث اتفق المشاركون في اجتماع لجنة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، على استثناء الفلسطينيين المقيمين في الأردن من انتخابات المجلس الوطني المقبلة، بسبب تمتع غالبية الفلسطينيين المقيمين في الأردن بالجنسية الأردنية وتمتعهم بحق الترشح والانتخاب في الانتخابات البرلمانية الأردنية، على أن يجري تمثيلهم وفق نسبة معينة من المنتظر تحديدها في اجتماع لاحق في القاهرة الشهر المقبل.

وأكد عضو المجلس الوطني الفلسطيني، غازي السعدي، في تصريحات صحفية نشرت أخيراً أن قرار استثناء الأردن من انتخابات المجلس جاء بناءً على التوافق بين الجانبين الأردني والفلسطيني، نافياً أن يمسّ هذا القرار حقّ عودة الفلسطينيين إلى ديارهم. وأوضح السعدي أن أعضاء المجلس في الأردن سيُختارون بالتوافق بدل الانتخاب، وذلك "لحساسية الموضوع، حيث يحمل الفلسطينيون في الأردن الجنسية الأردنية"، ملمحاً إلى وجود اتفاق ضمني بين الأردن والسلطة يراعي الحالة الأردنية والفلسطيني.

ونقلت وكالة فرانس برس عن مسؤول فلسطيني قوله إنه اتُّفق في خلال الاجتماع على أن يكون أعضاء المجلس الوطني ٣٥٠ عضواً، منهم ٢٠٠ عضو يمثلون الفلسطينيين الذين يعيشون في الخارج، و١٥٠ يمثلون الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة ومدينة القدس.

وكانت الفصائل الفلسطينية التي التقت في القاهرة في كانون الأول الماضي قد اتفقت على تأليف "لجنة تفعيل منظمة التحرير" لتقوم بدراسة النظام الداخلي لانتخابات المجلس الوطني.

واستنكر التيار القومي التقدمي مقررات لجنة متابعة منظمة التحرير الفلسطينية، التي من ضمنها اعتبار أن فلسطينيي الأردن لا يدرجون تحت بند "الشتات".

وأشار التيار في بيان إلى أنه لا يحق لأيٍّ كان التصرف بالحقوق الوطنية الفلسطينية، وعلى رأسها حق العودة. وجاء استنكار المقررات البائسة التي توصلت إليها لجنة متابعة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية باعتبار أن فلسطينيي الأردن ليسوا من الشتات، لنؤكد أنه لا يحق لأيٍّ كان التصرف بالحقوق الوطنية الفلسطينية، وعلى رأسها حق العودة، فهذا ملك للتاريخ وحق للأجيال لا يسقط بالتقادم.

وقالت إنه لا شرعية فلسطينية تعلو فوق حق العودة، بل إن المساس بهذا الحق يجُبُّ شرعية المساس به مهما كانت صفته، منتخباً أو معيناً.

وأكد التيار أن فلسطينيي الأردن هم فلسطينيون بحكم الأصل والجذر، ولن يسمحوا لأيٍّ كان بالتصرف في حقوقهم، وهم أردنيون بحكم الانتماء، ولن يسمحوا لأيٍّ كان بالمساس بأمن الأردن وكيانيته وهويته الوطنية.

إن الدفاع عن الأردن لهو من صميم الانتماء الفلسطيني، والانتماء إلى فلسطين هو في صميم الدفاع عن الأردن.

ويضيف البيان أن أية آلية لاختيار ممثلي الشعب الفلسطيني من شتات الأردن لا تتطلب إلغاء الأردن كمنطقة شتات. لا حق يعلو فوق حق العودة.

وتختلف أعداد المخيمات وإحصاءات ساكنيها بين تقديرات دائرة الشؤون الفلسطينية التابعة للحكومة الأردنية، وبين وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة؛ فالحكومة الأردنية تقر بوجود ثلاثة عشر مخيماً، فيما لا تعترف الوكالة رسمياً إلا بعشرة فقط، هي تلك التي أقيمت بإشرافها. هذا الاختلاف في التقديرات لا يقتصر على الأردن، فالعدد الإجمالي للاجئين الفلسطينيين يصل إلى خمسة ملايين يمثّلون ٧٠ في المئة من الشعب الفلسطيني، فيما يبلغ عددهم في قيود وكالة الغوث زهاء ثلاثة ملايين ونصف.

ويختلط في المخيمات اللاجئون الذين هُجِّروا عام ٤٨ والنازحون الذين هُجِّروا عام ٦٧، ولا يوجد حتى الآن رقم دقيق للنازحين في الأردن، الذين لا تتعامل معهم وكالة الغوث.

بموازاة ذلك، تتكتم دائرة الإحصاءات الأردنية على نسبة الأردنيين من أصل فلسطيني، أي اللاجئين والنازحين. لكن باحثين مستقلين يُقدِّرون أن نسبتهم تراوح بين ٤٥ في المئة إلى ٥٥ في المئة.

ويتمتع كافة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن بالمواطنة الأردنية، إلا نحو ١٤٠،٠٠٠ لاجئ أصلهم من قطاع غزة الذي كان حتى عام ١٩٦٧ يتبع للإدارة المصرية، وهم يحملون جوازات سفر أردنية مؤقتة لا تخولهم حق المواطنة الكاملة، كحق التصويت في الانتخابات، وحق التوظيف في الدوائر الحكومية ◆

فلسطينيو مصر ضحية التغيرات السياسية

إيمان يس/ القاهرة

شهدت العقود الأربعة الماضية انحداراً ملحوظاً في الخطاب العربي القومي عامة، وتجاه القضية الفلسطينية على وجه الخصوص. وبطبيعة الحال، انعكس ذلك على وضع اللاجئين الفلسطينيين في مصر. وقد استجاب القانون المصري لهذه المتغيرات السياسية، فألحق فلسطينيي مصر بباقي الجاليات الأجنبية تارة، وأعطاهم حقوق المواطنين المصريين تارة، وضيق عليهم إلى حدّ المنع من الالتحاق بكليات القمة، وحظر عليهم تملك الأراضي وضيّق على حيازة الإقامات وتصاريح العمل تارة ثالثة.

وأجاز القانون المصري رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ تشغيل الفلسطينيين في وظائف الدولة والمؤسسات العامة في مصر، وسمح لهم أيضاً بمزاولة مهن الطب والقانون والصيدلة والهندسة التي كانت ممنوعة تماماً على الأجانب (غير المصريين).

وقد عزز وزير العمل هذا القانون بإصدار قرار يعفي الفلسطيني من الحصول على تراخيص عمل، ثم جاء قرار عبد الناصر رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذي أكد ضرورة استثناء الفلسطينيين من صفة الأجانب، وسمح لهم القانون بالحصول على سجلات تجارية، ومُنحوا حق الاستيراد والتصدير. خلافاً لبقية العرب ـ وتمتعوا بحق العلاج المجاني، أي إنهم كانوا يتمتعون بكافة حقوق المواطن المصري. وقال البعض إنهم كانت لهم حقوق أكثر من حيث صرف رواتب للطلبة ولبعض العائلات المحتاجة.

وفي مجال التعليم، قبلت مصر بين أواسط الخمسينيات وأواسط الستينيات ٥٦٤٢ طالباً جامعياً فلسطينياً من قطاع غزة وحده، وقدمت قروضاً استفاد منها ١١٩٢ طالباً بمعدل ٤٨ جنيهاً لكل طالب، إضافة إلى منح للطلبة المتفوقين بقيمة ١٠٠ جنيه مصري لكل منهم، وجرت مساواتهم من حيث معدلات القبول في جميع الكليات، بل امتازوا عليهم بالإعفاء من الرسوم.

استمر هذا الوضع طوال فترة حكم عبد الناصر وحتى السنوات الخمس الأولى من حكم الرئيس المصري محمد أنور السادات.

وفي حزيران/ يوليو ١٩٧٨ صدر قرارا رئيس الجمهورية بالرقمين ٤٧ و٤٨، بإلغاء كافة قرارات التي كانت تقضي بمساواة الفلسطيني بالمواطن المصري في المعاملة، وحظرت وزارة القوى العاملة على الأجانب، ومن ضمنهم الفلسطينيون، العمل في التجارة والاستيراد والتصدير، إلا لمن كان متزوجاً بمصرية منذ أكثر من ٥ سنوات.

ووصل الأمر إلى حد عدم السماح لهم بمزاولة أي عمل من الأعمال، سواء كان وظيفة أو عملاً تجارياً أو صناعياً، ما دفع الكثيرين من حملة المؤهلات الجامعية إلى التوجه لدول الخليج. بل والأكثر من ذلك أنه طبعت مصلحة الهجرة والجوازات على الإقامات وجوازات السفر الفلسطينية عبارة: «لا يجوز له العمل بأجر أو بلا أجر».

وقد أصدرت الحكومة المصرية أغرب قانون إبان حكم الرئيس المخلوع حسني مبارك؛ ففي عام ١٩٨٥ صدر قانون يحرم الفلسطينيين حق امتلاك الأراضي الزراعية. والعجيب أن القانون اشترط تطبيقه بأثر رجعي، بل إنه منع الفلسطيني المتزوج بمصرية من أن يبيع أرضه لزوجته وأجبره على بيعها لمصري آخر، إلا أن الحكومة عادت وعدلت عن هذا القانون في وقت لاحق.

وطال العسف سفر الفلسطينيين وإقامتهم. وكان الفلسطينيون في مصر وقطاع غزة يحملون وثائق سفر من «حكومة عموم فلسطين»، حتى سنة ١٩٦٠، حين صدر في مصر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٠، منح فلسطينيو مصر وقطاع غزة بموجبة وثائق سفر مصرية ضعيفة الفاعلية، حيث لم تمنح حاملها حق الدخول إلى مصر، إلا بإذن مسبق من قنصليات مصر في الخارج.

وتفاوتت سنوات الإقامة التي تمنح، دورياً للفلسطيني في مصر بحسب سنة قدومه إلى البلاد، وسنوات إقامته. فمن قدم في ما بين سنتي ٤٨ – ١٩٥٣ منح إقامة لمدة خمس سنوات متصلة. ومن مضى على إقامته في البلاد أكثر من عشر سنوات، يمنح إقامة لمدة ثلاث سنوات. أما أقل من هذه المدة، فيمنح إقامة لمدة سنة كاملة، عليه تجديدها من مصلحة الجوازات، عند انتهائها.

في مطلع سنة ١٩٨٤، صدر قانون "تنمية موارد الدولة"، الذي عدّ الفلسطينيين "أجانب"، وفرضت وزارة الداخلية المصرية على الإقامة السنوية لكل فلسطيني رسماً قدرة ٤٢،٥ جنيها مصرياً، بينما لا تتعدى نسبة القادرين ٢٪ من مجموع الفلسطينيين في مصر. فيما على الفلسطينيين الوافدين إلى مصر، الراغبين في الإقامة فيها أن يحوّلوا ١٨٠ دولاراً عن كل فرد، شهرياً، فضلاً عمّا أصبح الفلسطيني يتعرض له من مضايقات في المنافذ المصرية، في مقدمتها إهماله وتركه ينتظر ساعات طوالاً، قبل أن يسمح له بالدخول، رغم حمله تأشيرة دخول مسبقة.

أما القادمون من فلسطين المحتلة، فتواجههم مشكلة عند قدومهم، حيث يُحتجَزون أحياناً في منطقة رفح لمدة لا تقل عن ٣٦ ساعة، قبل السماح لهم بدخول مصر، رغم أنهم يحملون موافقات مسبقة للدخول. وفرضت مصر منذ صيف ٩٤ قيوداً قاسية تحدّ من دخول الغزيين إلى مصر إلا في حالات إنسانية وبعد تنسيق مسبق مع السلطات. إلا أن هذه القيود خُفِّفت ابتداءً من آب/ أغسطس ١٩٩٦ م.

ووصل تعسف النظام المصري مع الفلسطينيين، سواء المقيمون في مصر أو من يضطرون إلى المرور بها في طريقهم إلى قطاع غزة ذروته خلال أعوام الحصار، ما أدى إلى استشهاد العشرات بسبب إغلاق معبر رفح البري الفاصل بين الحدود المصرية والفلسطينية إغلاقاً شبه كامل، إلا أن هذه الظروف تحسنت كثيراً بعد الثورة المصرية التي أطاحت هذا النظام ◆

د. محسن صالح: حقّ العودة لا يمكن تحقيقه إلا من خلال برنامج مقاومة شامل يؤدي إلى تفكيك المشروع الصهيوني نفسه

بيروت /حاوره: سمير عطية

أن تفتح نافذة على عالم الدراسات والأبحاث فهذا بحد ذاته أمر مهم بحد ذاته، فكيف وأنت تحاور مدير أحد أهم هذه المراكز الفلسطينية مع الدكتور محسن صالح مدير عام مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات . وضعنا أمامه ملفات شائكة ، وقضايا كثيرة ، وكان برؤيته السليمه ، وتجربته الثرية، خير من يجيب عن أسئلتنا ، ويضيء على الدور المنشود لهذه المراكز في خدمة المشروع الوطني الفلسطيني وفي مقدمتها حق العودة .

العودة :خلال سنوات مضت، استطاع مركز الزيتونة أن يثبّت حضوره في هذا المضمار، ما هي أهم عوامل نجاحكم؟

أهم عوامل نجاح مركز الزيتونة بعد فضل الله سبحانه، تكمن في وضوح الرؤية، وفي استقلالية المركز، وفي وجود فريق عمل متفاهم متماسك مُقبل على العمل بروح عالية، وفي تطبيق المركز لمعايير الدراسات العليا في الجامعات، وفي انفتاح المركز على مختلف الاتجاهات والتيارات، وفي استفادة المركز من الكثير من الكفاءات والطاقات في داخل فلسطين وخارجها، وفي عالمنا العربي والإسلامي. كذلك راعى المركز عناصر التدرج في النمو والارتقاء، واستفاد من بيئة الحريات الواسعة المتاحة في لبنان.

العودة: كيف تجدون حضور قضية العودة، ولا سيما في مسيرة مركز الزيتونة؟ وما هي مشاريعكم في هذا المجال؟

يركز المركز على الدراسات السياسية والاستراتيجية والاستشراف المستقبلي. وتحظى قضية العودة واللاجئين بمكانتها ضمن منظومة القضايا الكبرى المتعلقة بالشأن الفلسطيني. وقد أجرى المركز دراستين استطلاعيتين ميدانيتين لأوضاع اللاجئين في لبنان، وأصدر كتاباً خاصاً بهم. كذلك، أصدر المركز دراسة شاملة (رسالة دكتوراه) عن الحقوق القانونية للاجئين الفلسطينيين، وأصدر أيضاً دراسة أخرى عن مخيم نهر البارد. وموضوع اللاجئين وقضية العودة هما من القضايا الثابتة في التقرير الاستراتيجي الفلسطيني السنوي.

العودة: تتباين الجهود البحثية تجاه قضية العودة من مركز لآخر فلسطينياً وعربياً. أين تقيمون هذا التباين؟ في التفصيل أم في الثابت؟

هناك ما يشبه الإجماع فلسطينياً وعربياً وإسلامياً على الحقوق الثابتة للاجئين الفلسطينيين، غير أنها تتكامل في ما بينها في طُرُق الموضوع من زوايا مختلفة. ولا يخلو الأمر من التكرار في أحيان أخرى.

العودة: هل أنت راضٍ عن مستوى الاهتمام بأبحاثكم لدى أصحاب صناعة القرار فلسطينياً، عربياً ودولياً؟

إلى حد ما، كثيراً ما تأتينا ردود أفعال طيبة من قيادات سياسية فلسطينية محسوبة على اتجاهات مختلفة. وتأتينا كذلك ردود أفعال إيجابية على عدد من إصداراتنا من سياسيين وقادة عرب، فضلاً عن التشجيع والدعم الكبير الذي نلقاه من الكتّاب والمفكرين والمتخصصين في الشأن الفلسطيني.

العودة: متى يكون للمراكز البحثية والاستشارية القدرة في التأثير على من يرسمون السياسة في مكوناتها الجغرافية المتعددة؟

لم تتعود ساحتنا الفلسطينية، ولا منطقتنا العربية بعدُ الاستفادة المثالية من مراكز الأبحاث والتفكير، ولم تأخذ هذه المراكز حتى الآن مكانتها اللائقة في صناعة القرار. وهذا انعكاس لحالة التخلف التي يعانيها عالمنا العربي، وللعقليات الفردية والمستبدة التي حكمت عالمنا العربي طوال عقود سابقة. ولعل الربيع العربي يحدث ربيعاً جديداً في آليات صناعة القرار، فيكون لمراكز الدراسات دورها في التأثير المنهجي المثمر.

العودة: كيف تقرأ حصاد العودة في ٢٠١١ م؟ وما هي الرؤية المقترحة لتفعيل هذه القضية في ٢٠١٢ م؟

تأثر حصاد العودة سنة ٢٠١١ بالتغيرات والثورات التي شغلت عالمنا العربي. غير أن محاولات

اختراق الحدود في شهر أيار/ مايو الماضي في لبنان وسورية والأردن أعطت رسالة كبيرة للعالم، بأن قضية العودة انتقلت إلى الجيل الثالث بنحو أكثر قوة وحيوية، وأن أبناء فلسطين لن يعدموا الوسائل المبدعة التي يمكن أن تشغل العالم بقضيتهم، وتجعل العودة على رأس أجندته، وإن مؤقتاً. وأعطت أيضاً رسالة قوية لصانع القرار الفلسطيني باستحالة التنازل عن حقّ العودة، بينما جعلت صانع القرار الإسرائيلي يقف مرتبكاً ومذهولاً من صلابة هذا الشعب وإرادته.

العودة: هناك من يرى أن في عدم ربط قضية العودة ببرنامج المقاومة تفريغاً للقضية من مضمونها الحقيقي. هل يمكن أن تتحقق العودة عبر برنامج التسوية؟ وهل برنامج المقاومة قادر على تحقيق العودة للاجئين الفلسطينيين؟

تنفيذ حقّ العودة يعني عملياً عودة أكثر من ستة ملايين فلسطيني إلى أرضهم المحتلة سنة ١٩٤٨، وهو ما يعني عملياً إنهاء المشروع الصهيوني على أرض فلسطين. ولعل الصهاينة، بكل ما فيهم من صلف وغرور وأطماع توسعية، يفضلون ألف مرة إعطاء دولة فلسطينية على الأرض المحتلة سنة ١٩٦٧، على أن يسمحوا بحق العودة. لذلك، من البديهي أن حقّ العودة لا يمكن تحقيقه إلا من خلال برنامج مقاومة شامل يؤدي إلى تفكيك المشروع الصهيوني نفسه.

العودة: تعددت الانطباعات الشعبية الفلسطينية بشأن قضية المصالحة بين حركتي فتح حماس وفتح.

كيف يمكن أن نضع محددات النجاح ومعايير التوافق الحقيقي في ظل الاختلاف في البرنامج السياسي لدى الحركتين؟

تكمن معايير النجاح الحقيقي لاتفاقية المصالحة بين فتح وحماس، في توافق الطرفين على تحديد أولويات المشروع الوطني الفلسطيني، وحسم طريقة التعامل مع السلطة ومساري التسوية والمقاومة. وتكمن في قدرة الطرفين على التعايش وإدارة الخلاف تحت مظلة فلسطينية واحدة (م.ت.ف)، والقبول بالتداول السلمي للسلطة. ومن ناحية ثالثة، من المهم قطع الطريق على التدخل الخارجي، وخصوصاً الإسرائيلي والأميركي في صناعة القرار الفلسطيني. وتكمن، من جهة رابعة، في إجراءات بناء الثقة على الأرض بين الطرفين، بما في ذلك فتح صفحة جديدة، وتحقيق سلام اجتماعي، وإعطاء كل الحقوق المرتبطة بالدماء وحقوق الناس التي تأثرت بسبب الأحداث.

العودة: قلتم في مقال لكم أخيراً: "إن احتمال انكفاء الأنظمة العربية الجديدة على همومها المحلية قد ينعكس سلباً على الموقف الفلسطيني". كيف يمكن أن تكون قضية العودة حاضرة في برامجها؟

لا يمكن قضية فلسطين أن تكون حاضرة في ثورات التغيير العربية، إلا إذا كانت عملية التغيير تجري ضمن رؤية نهضوية حضارية وحدوية، تتجاوز الإطار المحلي الإقليمي. عند ذلك، تكون فلسطين في قلب عملية التغيير؛ لأن قوة الكيان الصهيوني وبقاءه مرتبطان بضعف ما حوله وانقسامه وتخلفه، وإن دخول الفضاء الاستراتيجي المحيط بفلسطين في عملية حضارية نهضوية وحدوية لا يمكن أن ينجح أو يتحقق من دون إزالة العائق الأكبر له في النهاية، أي المشروع الصهيوني الجاثم على قلب الأمة العربية والإسلامية.

إن وجود الحركات الإسلامية على رأس عمليات التغيير في بلدانها يعطي مؤشرات إيجابية على أن قضية فلسطين ستكون حاضرة في النظام السياسي العربي الجديد الذي هو تحت التشكّل.

العودة: أين تسير الإدارة الأميركية في عام ٢٠١٢؟ وهل ستكون قادرة على إحداث حراك إيجابي في القضية الفلسطينية؟

عانت الإدارة الأميركية في بداية ٢٠١١ من الارتباك والقلق، نتيجة الثورات العربية. لكنها سرعان ما تكيفت مع الأمر، وسعت إلى ركوب الموجة وتوجيه الأحداث وفق مصلحتها، مستغلة ما تملكه من أدوات نفوذ هائلة سياسية واقتصادية وإعلامية وعسكرية وأمنية. لكن الثورات إذا ما حافظت على تماسكها وقاعدتها الشعبية الواسعة، وتعاملت بحكمة وحزم مع احتمالات التدخل الأجنبي، فإنها ستتمكن من قطع الطريق على الأميركان والصهاينة وغيرهم. أما في الشأن الفلسطيني، فما زالت الإدارة الأميركية عاجزة وغير جادة في إحداث أي تغيير إيجابي في القضية الفلسطينية، وهي ما زالت تعطي الطرف الإسرائيلي الغطاء الذي يحتاج إليه للتهرب من استحقاقات التسوية وللاستمرار في عمليات التهويد والاستيطان والحصار.

العودة: كيف تقرأ الوضع السياسي الصهيوني في ظل الانشغال الأميركي والمتغيرات الإقليمية واستمرار الانقسام الفلسطيني؟

الوضع الصهيوني يزداد تشدداً دينياً، ويزداد سلوكاً يمينياً متطرفاً، وهو في الوقت نفسه يعاني من تغير الفضاء الاستراتيجي المحيط بفلسطين، من بيئة متخاذلة مُطبِّعة إلى بيئة أكثر دعماً للمقاومة. والمشروع الصهيوني يتجه نحو مزيد من الانعزال والانكفاء وإلى عقلية «السور والقلعة». والصهاينة لا يملكون مشروعاً حقيقياً للتسوية، وقد يلجأ الصهاينة إلى تطبيق فكرة الدولة المؤقتة في الضفة الغربية والقطاع، أو الانسحاب الأحادي الجانب من الضفة، لكنهم سيستمرون في بناء الحقائق على الأرض من خلال توسيع عمليات الاستيطان والتهويد، وخصوصاً في القدس ◆

مأساة فلسطينيي العراق وحلول المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

محمد المحمدي / بغداد

يعتبر تقديم الحماية للاجئ بشكل عام اهم عمل تقوم به المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) ، وقد تواجدت المفوضية في العراق وبدأت عملها مع اللاجئين الفلسطينيين مع بداية الاحتلال الامريكي للعراق كونهم تعرضوا الى حملات تهديد وتهجير وقتل ، وبعد مرور هذه السنين لابد من تسليط الضوء على سير عمل المفوضية مع اللاجئين الفلسطينيين في العراق بكافة التشكيلات التي تشكلت وفقا لمكان التواجد . تشكيلات مكانية عشوائية اعتمدت في تشكّلها على مغامرة اللاجئين بانفسهم وعوائلهم الى حد كبير .

التشكيل الاول :

فمخيم الرويش داخل الاراضي الاردنية والذي تشكل ابان الغزو الامريكي للعراق هو اول المخيمات الصحراوية تشكلا ، ثم تشكل مخيم العودة على ارض ملعب نادي حيفا الرياضي في المجمع الفلسطيني في منطقة البلديات شرق العاصمة بغداد ، ثم سمح لمجموعة صغيرة من فلسطينيي العراق بالدخول الى الاراضي السورية وليعيدوا فتح مخيم الهول في الحسكة شمال سوريا ، ثم تشكل مخيم الكرامة ثم مخيم طريبيل على الحدود العراقية الاردنية ، ثم تشكل مخيم التنف بين الحدين العراقي السوري ومعه تشكل مخيم الوليد في الجانب العراقي .

التشكيل الثاني :

اما المجموعة البشرية الثانية فقد تشكلت في دول، مثل سوريا وقبرص والهند وماليزيا والتي تمكن فلسطينيو العراق من الوصول اليها بحثا عن الامان وهروبا من القتل والاعتقال ، وتفاوتت الاعداد تبعا لما كان يقدم في هذه الدول من خدمات ، اضافة الى سرعة اعادة التوطين الذي تقوم به المفوضية لهذه الشريحة في هذه الدول.

التشكيل الثالث:

وهذا التشكيل هو الجسم الرئيسي لفلسطينيي العراق وهم الذين بقوا في العراق وخصوصا من هم في مجمع البلديات ، باقون في العراق ليس لانهم غير معرضين للخطر، بل لانهم لم يجدوا فيما مطروح امامهم من حلول لمعاناتهم ما يؤمن لهم الحد الادنى من متطلباتهم المعاشية ، مع ضرورة معرفة ان معظم اللاجئين الفلسطينيين

مشاريع كان المفروض منها أن تخدم خدمة اللاجئ وتوفر العيش الكريم ولكن ما تم على الأرض هو إهمال جانب الحماية والتركيز على الأمور الحياتية

بكافة التشكيلات المكانية لازالوا يعانون ،لذلك آثرت هذه المجموعة البقاء في العراق متحملين هذا الضغط على اعتبار تساوي المفاسد بين الخيارات والقبول بما هو موجود ، فمنهم من له اولاد في الجامعة ومنهم من يرتبط بعمل وظيفي ، ومنهم من يرتبط بعمل تجاري ومنهم من يحمل قناعات في بقائه في العراق لحين تحرير الارض ، ومنهم من لا يملك ما يخرجه من هذا الظلم . فلسطينيو العراق وكما بات معروفا اصبحوا حقل تجارب للمفوضية ومشاريعها ، ولعلنا نسلط الضوء على الحلول التي اعتمدتها المفوضية في عملها لهذه التشكيلات وجدواها العملية .

الحل الاول :بقاء اللاجئ الفلسطيني في مكانه (العراق)

اول تداخل للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين كان في السنة الاولى لاحتلال العراق ، اذ قامت المفوضية باحصاء اللاجئين الفلسطينيين في العراق وبدأت بتنفيذ مشاريع اريد لها ان تخدم اللاجئين .

عدد الفلسطينيين الذين تم احصائهم في ايلول من عام ٢٠٠٣ كان ٢٣١٠٠ شخص ، وتنوعت المشاريع التي قدمتها المفوضية للاجئين الفلسطينيين في العرا ق، ومن الطبيعي ان يكون الهدف من وراء ذلك هو تأمين حياة اللاجئين في مكان لجوئهم الاول – العراق- وكذلك تأمين سبل العيش الكريم لهم.

من ابرز هذه المشاريع في حينه كان تأجير وحدات سكنية رخيصة الثمن داخل بغداد للعوائل المسجلة في مخيم العودة والتي كان عددها ٤٣٠ عائلة ،ليعلن بعدها عن اغلاق مخيم العودة المقام على ارض ملعب نادي حيفا، وواضح ان الهدف منه كان ابقاء اللاجئين في اماكنهم في العراق فهم لم يخرجوهم حتى من بغداد بؤرة الخطر على ارواح الفلسطينيين.

ثم نفذ مشروع مد شبكة الصرف الصحي في ملجئ الزعفرانية (ذو الوضع الانساني المزري) واعيد تأهيل بعض مرافقه بهدف ابقاء اللاجئين فيه . في حينه كان المشروع جيد لساكني الملجئ

فقد رفع وضعهم الانساني مما دون الصفر بكثير الى ما دون الصفر بقليل . ثم جاء الدعم الصحي وتوفير الدواء على اعتبار ان الفلسطيني لم يكن يستطيع ان يذهب الى المستشفيات الحكومية خوفا من الاضطهاد او الاعتقال ثم منح حصص غذائية للعوائل المتعففة .

كلها مشاريع كان المطلوب منها ان تخدم هدفين – حماية اللاجئ وتوفير العيش الكريم. ولكن ما تم على الارض من عمل المفوضية هو اهمال جانب الحماية والتركيز على الامور الحياتية. لذلك فان نتائج تحركات المفوضية لم تجدي نفعا تجاه ابقاء اللاجئين في اماكنهم ، بل بالعكس شاهدنا تشكل المخيمات الحدودية داخل الاراضي العراقية وخارجها ، مخيم الوليد ومخيم التنف ومخيم الحسكة .

كما شاهدنا ايضا خروج للفلسطينيين من العراق بشكل فردي وجماعي الى سوريا وقبرص وماليزيا والهند والسويد والنروج واستراليا وغيرها ، وبدون الدخول في احصائيات الكلف المالية التي انفقت على هذا الهدف (ابقاء اللاجئ في مكانه) فاننا نقول ان هذا الحل كنتيجة هو الفشل بامتياز ، فلاهم حافظوا على حياة الناس ولا خففوا من الاضطهاد ولاهم حافظوا على ما قاموا به من مشاريع لتأمين العيش الكريم ، وما خروج معظم العوائل التي تم استئجار وحدات سكنية لها هربا من القتل اوالاعتقال اوالاضطهاد الى المخيمات الصحراوية لخير دليل على ما اقول .

الحل الثاني : بقاء اللاجئ الفلسطيني في المكان الذي هرب اليه اولا

تعامل هذا الحل مع منهم في سوريا والهند وتركيا وماليزيا وغيرها من الدول التي لجئ لها فلسطينيو العراق ، وملامح الحل الواضحة تبرز في سوريا لان فيها العدد الاكبر من اللاجئين الفلسطينيين الهاربين من الظلم في العراق . اذ تعاملت المفوضية مع الفلسطيني القادم من العراق كحالة خاصة(لان عملها تداخل مع عمل الاونروا) و ساوت الى حد كبير بينه وبين اللاجئ

فلسطينيو العراق أصبحوا حقل تجارب للمفوضية ومشاريعها ، ولعلنا نسلط الضوء على الحلول التي اعتمدتها في عملها لهذه التشكيلات وجدواها العملية

العراقي في سوريا من حيث توزيع المساعدات العينية (تأمين العيش الكريم) اضافة الى ايجاد مكان ثالث لتوطينه (تأمين الحماية).

من المستحيل ان يقيّم عمل المفوضية في هذا المشروع بالناجح ، ففي مسألة تأمين الحماية والتي بات واضحا انها تعني اعادة التوطين في دولة ما ، نرى ان عدد غير قليل من اللاجئين لازالوا في مخيم الهول في الحسكة ولازال اللاجئون الفلسطينيون ممن هم في سوريا والحاصلين على ورقة الحماية من المفوضية كلاجئين يسعون الى دخوله ،مع وجود امر غريب جدا وهو ان المفوضية تعارض دخول اللاجئين الى مخيم الهول في الحسكة وتسعى الى بقائهم في دمشق .صحيح ان هناك من اعيد توطينه في مكان ثالث ،لكن هذه العملية تجري ببطيء شديد جدا وهناك من مضى على وجوده في سوريا سنين طويلة ،اذ لا يوجد ضوابط واضحة في مسألة التوطين ولا يوجد لم شمل الا في حالات قليلة جدا ، مما يعني تراجع في الوضع الاقتصادي وحصول مشاكل اجتماعية ونفسية يلمسها كل من يراقب اوضاع اللاجئين الفلسطينيين .

اما في الجانب الحياتي فلازال عدد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين في سوريا يعيشون حياة صعبة جدا ، فما يقدم من اعانات لا يغطي الاحتياجات اليومية للاجئ خصوصا ان فترة الاقامة طالت ومضى عليها سنين ،ولولا التكافل الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني لما استطاع كثيرمن العوائل الصمود في سوريا لهذه الفترة .

اما عما تقدمه المفوضية في البلدان الاخرى كالهند وماليزيا وتركيا فان الامر يكون اشد صعوبة بالنسبة للاجئ اذ ان الاونروا غير موجودة في هذه الدول وما يقدم للاجئ من فلسطينيي العراق في سوريا لا يقدم في هذه الدول ، لذلك فان اللاجئ يعتمد بشكل كبير على ما يمكن ان يحصل عليه من عمل ، مع ضرورة معرفة انه ممنوع قانونا من العمل في هذه الدول ، وهذا يؤدي الى حصوله على اعمال منخفضة المستوى وذات دخل محدود جدا ، ولك ان تطلق العنان لخيالك في الحال الذي يعيش فيه فلسطينيو العراق في هذه الدول .

الحل الثالث : اعادة التوطين في مكان ثالث

يبدو هذا الحل هو الاقرب الى رغبة اللاجئين الفلسطينيين لاعتبارين، اولاهما انه يتعاطى مع من هم في المخيمات الصحراوية وبالتالي فهو متلهف لاي حل ينقذه من الصحراء ، والاعتبار الثاني هو ان الحلين الاولين قد فشلا في تجاوز محنتهم .

ولكننا في نفس الوقت نلحظ فشلا ملحوظا في هذا الحل على المستويين تأمين الحياة وتوفير العيش الكريم ، مع وجود نجاح نسبي في بعض الساحات وخصوصا التي استطاع فيها اللاجئون اعادة تجميع انفسهم في مناطق متقاربة ◆

كيف ينصر العرب
قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة؟؟

محمد عادل عقل / اسطنبول

لا شك في أن قضية اللاجئين تستحوذ على أهمية خاصة بالنسبة إلى القضية الفلسطينية؛ إذ إنها باتت تمثّل قضية محورية في مسألة الصراع مع الكيان الصهيوني.
وقضية اللاجئين الفلسطينيين تمثّل الدعامة الرئيسية لكل قوى الثورة الفلسطينية وفصائلها؛ إذ لا يجرؤ فصيل مهما كان وزنه وموقعه على التنصل من المسؤولية الأدبية والتاريخية لحق عودة هؤلاء اللاجئين الذين هُجِّروا من أوطانهم من دون وجه حق، وما زالوا يعانون كل أنواع التمييز والحيف بسبب صفة اللجوء التي ترافقهم حيثما حلوا وأينما أقاموا.

كذلك باتت قضية اللاجئين تمثّل المادة الأساسية لكل أشكال المقاومة السلمية التي تؤيدها الأطروحات الدولية والمحافل الأممية.

ونظراً إلى أهمية هذه القضية في الأجندة الفلسطينية، ونظراً إلى حاجة الفلسطينيين إلى التأييد والدعم من إخوانهم العرب، بات لزاماً على الجميع المساهمة في الدفع باتجاه نيل اللاجئين الفلسطينيين حقوقهم.

والعرب، حكومات وشعوباً، بإمكانهم المساهمة الإيجابية في جعل قضية اللاجئين موضوعاً حيوياً في كل المؤتمرات والمحافل ذات العلاقة، من خلال المطالبة بتفعيل قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بأحقية اللاجئ في العودة إلى دياره التي هُجِّر منها عنوة، إضافة إلى أحقيته في التعويض عن الضيم الذي لحق به جراء ذلك.

كذلك يمكن أن تسهم الحكومات العربية في تسليط الضوء على هذه القضية الحيوية من خلال المناهج المدرسية بتخصيص فصل أو أكثرأو حصص صفية إن تعذرت الأولى للحديث عن القضية الفلسطينية والمعاناة التي يلاقيها اللاجئون بسبب فقدانهم للأمن أولاً وللوطن ثانياً، ولعدم توافر أسباب الاستقرار لهم في أماكن وجودهم.

ويمكن الحكومات العربية أن تجعل يوماً من أيام السنة للتذكير بحق اللاجئين في الحياة الكريمة على أرض وطنهم، من خلال العمل على إقناع جهات صنع القرار الدولية في حل مشكلة اللاجئين التي إن لم تحلّ فستبقى مصدر قلق على السلم العالمي.

ويمكن الحكومات العربية كذلك السعي الحثيث إلى حل قضية اللاجئين حلاً عادلاً في أسرع وقت، ولا سيما أن الأجواء العامة مواتية الآن أكثر من أي وقت مضى في ظل الربيع العربي الذي يرفع شعاراً رئيسياً، ملخصة رفع الظلم عن المظلومين، واللاجئ هو أكثر من يعيش الظلم بكل ألوانه وأشكاله.

أما بالنسبة إلى الشعوب العربية، وخاصة تلك التي تتحرك بربيعها العربي، فمن أوجب الواجبات هذه الأيام أن تُرفع قضية اللاجئين وأحقيتهم في العودة في شعاراتهم الاحتجاجية، وملتقياتهم الشعبية، ومفاوضاتهم الرسمية مع الجهات المعنية بقضاياهم المطلبية.

ويمكن الشعوب العربية أن لا تغيّب قضية اللاجئين عن أجنداتها اليومية من خلال عرض قصص المعاناة اليومية التي يعيشها اللاجئون... ولا بأس من التذكير بقضية اللاجئين الفلسطينيين في ذكرى الهجرة النبوية التي تمثّل حالة من حالات اللجوء... «ولولا أن أهلك أخرجوني منك ما خرجت» من خطاب الرسول عليه السلام لمكة المكرمة.

كذلك إن رفع الأعلام الفلسطينية في التظاهرات العربية يعني تسليط أضواء وسائل الإعلام العالمية على القضية الفلسطينية التي تُعَدّ قضية اللاجئين أحد أهم تفصيلاتها وتعقيداتها.

إن إظهار العلم الفلسطيني له مدلول جيد في الربيع العربي الذي يعني أنه كما للشعوب العربية ربيعها، فمن حق الفلسطينيين أن يكون لهم ربيعهم، وليس أقل من أن ينتزع اللاجئ حقه في العودة إلى بيته معززاً مكرماً، ولا سيما أنه يعاني من ذلك منذ ٦٤ عاماً.

- الشعوب العربية أن تستثمر المدارس بمختلف فئاتها لعمل أيام وطنية للتذكير بقضية اللجوء الفلسطيني والتعريف بالحقوق القانونية والدولية التي للاجئ، مهما كان وطنه أو دينه أو جنسيته. ويمكن كذلك أقامة الحفلات الفنية ومعارض الرسوم الفنية التي تبرز صورة «المفتاح» كأحد أهم الرموز الدالة على حق العودة.

- الحركات ومنظمات المجتمع المدني المشاركة في إحياء مفهوم حق عودة اللاجئين في الاحتفالات التي تقام في المناسبات الوطنية والدينية، والمشاركة في عمل مسابقات تذكّر العرب والمسلمين بمدن فلسطين وقراها ومقدساتها التي استولى عليها اليهود ودنسوها وأقاموا عليها المستوطنات وغيرها.

ويمكن الشعوب العربية أن تسهم في التذكير بحق العودة من خلال الصور الجدارية في البيوت والممرات العامة والأندية والأسواق والتجمعات التجارية والحافلات.

- أن يسهم مالكو الصحف والمجلات ودور الطباعة والمكتبات في خدمة قضية اللاجئين وحق عودتهم من خلال نشر الموضوعات التاريخية عن مأساة الشعب الفلسطيني المشرد في مختلف أصقاع الأرض، وعمل الميداليات التذكارية والبروشورات التوضيحية، ولا بأس من تأليف الكتب التوثيقية التي توثّق تاريخ اللجوء الفلسطيني ومأساته.

- أن تقيم بلديات المدن العربية توأمة مدنها مع المدن الفلسطينية، وقراها مع القرى الفلسطينية والبحث عن المشتركات بين الشعوب العربية والشعب الفلسطيني في مقاومتهم للظلم والاحتلال والاستعمار والربط بين هذه المحطات وقصة التهجير الفلسطيني كي تبقى هذه القضية حية في نفوس العرب ما دام الظلم واقعاً على أبناء الشعب الفلسطيني. ◆

المشروع الوطني الفلسطيني ... وإعادة الاعتبار

ماهر شاويش

يبدو الوضع الفلسطيني في ظلّ المعطيات الراهنة، في حاجة ماسّة إلى مخاض عسير، كي ينتظم في مساره المأمول. إنه المسار الذي يعيد إلى الشعب الفلسطيني الأمل، وإلى قضيته الحياة، بعد أعوام عجاف من الانسداد والألم والهوان. لكنّ ذلك لا يُلغي السعي الحثيث إلى تنمية الخطّ الوطني، وتعزيز الإيمان بضرورة بناء شراكة وطنية قادمة، كرافعة حتمية لانتشال الواقع الفلسطيني من وهدة المزالق والأزمات.

والسؤال المطروح بعد لقاءات المصالحة المتكرّرة: هل ما زال الوضع الفلسطيني في قلب الأزمة؟ وهل سيجتاز قسوة المرحلة الراهنة إلى ذلك المخاض العسير الذي يُرسي طائفة من القناعات والمحدّدات والمسلّمات الوطنية التي تهيّئ بدورها الحلّ والانفراج على قاعدة التوافق المشترك، فتتبلور معادلة وطنية جديدة ذات حصانة، بعيداً عن يد العبث والتخريب؟ ربّما كانت الإجابة ماثلة في إعادة الاعتبار إلى المشروع الوطني الفلسطيني، بعيداً عن الشعارات الجوفاء والوعود الخائبة والذكريات المنقطعة. فمع كلّ يوم جديد تتعمّق جذور الأزمة وتكتسي تعقيدات وتشابكات جديدة، وتزداد الحاجة إلى هذه الخطوة، ويقتنع الكلّ الفلسطيني ضمناً بأنه لا سبيل سوى التوافق الوطني مدخلاً قسرياً لبداية تفكيك الأزمة الداخلية، وإعادة الاعتبار التدريجي إلى القضية الكبرى.

من هنا، تبدو مقاربة المشروع الوطني مُحبطة، أو تجعل المشروع يبدو مستحيل التحقيق، إذا ما بقيَ الوضع الفلسطيني على حاله من حيث الانقسام وغياب الرؤية. فلا يمكن أن نتحدّث عن مشروع وطني من دون إرادة شعبية وبلا استراتيجية عمل وطنية. وسيكون المشروع مستحيلاً أيضاً إذا ما بقيت المفاوضات على عبثيّتها أو انتقلت سراً لتؤسّس لتسوية جديدة تُدخل الوضع الفلسطيني في دوامة من التيه، وسيكون مستحيلاً إذا بقيت المراهنة على واشنطن ونتائج انتخاباتها.

وفي مقابل هذه المُحبطات تلوح حقائق على الأرض، وهي تفرض نفسها؛ أهمّها وجود شعب فلسطيني متجذر في وطنه ومكافئ في العدد للصهاينة، والمؤشرات تفيد بأنّ نسبة الفلسطينيين ستزيد على نسبة اليهود من مستوطني فلسطين التاريخية خلال سنوات. وحقيقة أخرى تقول إنّ الفلسطينيين لم يرفعوا الراية البيضاء رغم كلّ المحن التي تلحق بهم.

وما يعطي مسحةً من التفاؤل في المشهد الداخلي الفلسطيني هذه المرّة، هو بلورة تفاهمات داخلية من شأنها أن تسمح بإحداث اختراق مهمّ يحمل بشرى التوافق والمصالحة، وينهي الانقسام النكد في الحياة السياسية الفلسطينية.

كان واضحاً منذ البداية أن الجهد الداخلي الفلسطينية قادر، عبر الحوارات البينية، على إرساء تفاهمات مقبولة يُصار إلى تطبيقها عقب توقيع المصالحة؛ لأنّ التطبيق يبقى فلسطينياً خالصاً ورهناً بالإرادة الداخلية أوّلاً وأخيراً.

فما الذي يمنع من تفعيل لجان المصالحة، وعلى رأسها لجنة الانتخابات المركزية التي ستتولّى الإعداد للانتخابات المقبلة، واللجنة القيادية المؤقّتة التي ستمثّل المرجعية الفلسطينية القيادية حتى موعد إجراء الانتخابات المتوافق عليها، وإعادة بناء الأجهزة الأمنية، ولو في الحدود الدنيا، وإعطاء الشعب الفلسطيني طمأنات فعلية لا شكلية بغية منح قطار المصالحة إشارة الانطلاق على سكّة الشراكة المثمرة؟

من المؤكّد أنّ العوائق كثيرة، وأنّ أرباب المصالح المتّصلة بالاحتلال كُثر أيضاً، لكنّ اعتماد النهج التوافقي كفيل بتأليف القلوب وبناء الثقة وجمع شتات الكلمة وشعث الموقف على مقوّمات الحدّ الأدنى وطنياً، وتكريس رؤية وطنية نقيّة من الشوائب والأجندات المشبوهة.

بقي القول إنّ من واجب جميع شرائح المجتمع الفلسطيني وفعالياّته الرسمية والشعبية، تقديم الدعم لخطوة المصالحة وإسنادها، فهي في الأساس تخدم عنواناً جامعاً للشعب، وقد لا نجد مبرّراً مقنعاً للنكوص أو للسير بعكس اتجاهها، ولا سيما في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني وحالة الانقسام التي تسود أوساطه، والحاجة الملحّة إلى إعادة الاعتبار للمشروع الوطني الفلسطيني. إنها لحظة بناء مرجعية قادرة على صون حقوق شعبنا، ونستطيع القول إنّ دعم هذه الخطوة إنما يمثّل معيار الوفاء للقضية برمّتها.

مضت فصول عسيرة من الانقسام والانسداد، لكنّ الشعب لن يتغاضى عن لحظته الراهنة وتشكيل مستقبله برشد. ◆

أقوى مراكز الدراسات.. تناصر "إسرائيل"

نسيمة أيوب / بيروت

تُعَدّ أبحاث مراكز الدراسات والفكر وتحليلاتها وتوجيهاتها موجّهاً أساسياً لصانعي السياسات والقرارات، وبالتالي تُصنع قرارات هؤلاء، بشكل أو بآخر، بناءً على توجيه هذه المراكز. ونظراً إلى هذه الأهمية الكبرى؛ فقد أولى الغرب عامةً، واليهود خاصةً، اهتماماً كبيراً بها. ففي الولايات المتحدة فقط ١٨١٦ مركز دراسات، وفي بريطانيا ٢٧٨، وفي أوروبا الغربية مجتمعة ١٢٢٢. أما في «إسرائيل»، فيوجد ٥٤ مركزاً، وفي الدول العربية مصر ذات الرقم الأعلى؛ فلديها ٣٤ مركزاً للدراسات.

نعود إلى الولايات المتحدة لنقول إن أهم ثلاثة مراكز دراسات فيها - بناءً على تقويم دولي يجري سنوياً - هي معهد بروكنجز Brookings Institution، مجلس العلاقات الخارجية Council on Foreign Relations، ومؤسسة كارنيغي للسلام الدولي Carnegie Endowment for International Peace. وهؤلاء الثلاثة صُنِّفوا الأهم عالمياً أيضاً. ما يهمنا في هذا الموضوع هو تأثير هذه المراكز على السياسات الدولية تجاه "إسرائيل" والقضية الفلسطينية.

بروكنجز BROOKINGS

نبدأ بمعهد بروكنجز؛ فهو من أعرق مراكز الدراسات (تأسس منذ ١٩١٦) في الولايات المتحدة. له عدة فروع، منها مركز بروكنجز الدوحة Brookings Doha Center ومركز سابان لسياسة الشرق الأوسط الذي دعم تأسيسه حاييم سابان بـ١٣ مليون دولار. ويدير مركز سابان Pollack Ken (يهودي)، الذي كان يعمل سابقاً لدى مجلس الأمن القومي والاستخبارات الأمريكية CIA. ويضم المركز عدداً كبيراً من الخبراء، من أهمهم مارتن أنديك (يهودي)، وهو سفير سابق للولايات المتحدة في "إسرائيل" ومدير الأبحاث السابق في لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية AIPAC؛ وغابي أشكنازي، وهو رئيس سابق للأركان في الجيش الإسرائيلي، وغيرهما من اليهود وغير اليهود وبعض العرب.

بالنسبة إلى الشأن الفلسطيني، تتجه كتابات مركز بروكنجز ودراساته نحو تحقيق سلام "يرضي" كافة الأطراف. وقد تبدو بعض هذه الكتابات محايدة، إلا أنها في الواقع قلما تهاجم "إسرائيل". وهي ترى في معظم الخطوات الإسرائيلية أمراً مسلّماً به قد يحتاج إلى بعض التعديلات هنا وهناك. ويرتضي كتّاب معهد بروكنجز وباحثوه إطلاق تسمية "الدولة اليهودية" على "إسرائيل"، وهو أمر يعبّر عن سياسة تحيّز مسبقة وعنصرية فاضحة. ولا يوجد تسليط ضوء حقيقي على معاناة الفلسطينيين في الداخل واللاجئين في الخارج،

قد تبدو بعض هذه الكتابات محايدة، إلا أنها في الواقع قلما تهاجم "إسرائيل". وهي ترى في معظم الخطوات الإسرائيلية أمراً مسلّماً به قد يحتاج إلى بعض التعديلات هنا وهناك

فنرى أن مطبوعات بروكنجز قد تتحدث عن الانقسام وإعلان الدولة والسلام مع "إسرائيل" ودعم السلطة... وكأنما لا وجود للمخيمات والاعتقالات والأسرى وجرف الأراضي وهدم البيوت والتشريد والقتل والدمار واستنزاف الموارد... وفي الواقع، ليس على المرء توقع مواقف أكثر انحيازاً إلى الطرف الفلسطيني في ظلّ غياب العنصر المؤثّر والداعم الذي يستطيع تغيير سياسات مراكز كهذه وتوجّهاتها.

مجلس العلاقات الخارجية

ننتقل إلى مركز الدراسات الثاني، وهو مجلس العلاقات الخارجية الذي تأسس سنة ١٩٢١ والذي يُصدر مجلته الشهيرة Foreign Po - icy. وهو من أقوى، إن لم يكن الأقوى تأثيراً على السياسة الخارجية الأمريكية. وهنا أيضاً، وعند عرض أعضائه وهيئته الإدارية، بالإضافة إلى خبرائه، يتبين لنا مدى تغلغل اليهود واللوبي الإسرائيلي في هذه المؤسسة، وبالتالي تأثيرهم على سياسة الإدارة الأمريكية عامةً وموقفها من "إسرائيل" والقضية الفلسطينية خاصةً.

نبدأ برئيس المجلس ريتشارد هاس، وهو من اليهود الأشكناز، وقد كان سابقاً مديراً لتخطيط السياسات في وزارة الخارجية الأمريكية، وكان أيضاً نائب رئيس قسم دراسات السياسات الخارجية في معهد بروكنجز ومديره. أما عندما نعرض مجلس الإدارة، فيتبين لنا أن نحو ٢٦ عضواً من أصل ٤٠ هم يهود أو أزواج ليهود، وبالتالي ٦٥٪ من مجلس الإدارة يهودي. هذا مع العلم أن اليهود في الولايات المتحدة يمثلون ٢٪ فقط من مجموع السكان. هذه الأرقام تجعلنا لا نعجب من أن معظم، إن لم يكن تقريباً كل الكتابات المتعلقة بـ"إسرائيل" والسلطة الفلسطينية والفلسطينيين عموماً مكتوبة من قبل يهود عندهم توجّه طبيعي منحاز إلى "إسرائيل". فلا نرى أي كتابات تأخذ مصالح الطرف الفلسطيني في الاعتبار أو تنقل معاناة الفلسطينيين أو تبحثها. هي تبحث عملية السلام في بعدها السياسي، وقد تحلل بسطحية معاناة القطاع فقط لتعكس مدى الضغوط على حكومة حماس. هي تناقش مسألة إعلان الدولة الفلسطينية من حيث أثرها على "إسرائيل"، ولا تأخذ في البال أثر ذلك مثلاً على حق العودة أو على فلسطينيي الداخل. بمعنى آخر، قد تُخدع بالـ"موضوعية" عندما تقرأ بحثاً معيناً يناقش موقف "إسرائيل" وموقف السلطة الفلسطينية... ثم تدرك أن البحث تجاهل عنصر الإنسان الفلسطيني وآثار أي حدث على

معهد كارنيغي: CARNEGIE ENDO WOMENT

هذه المؤسسة هي الأقدم؛ فقد تأسست سنة ١٩١٠، ولديها أربعة فروع: في واشنطن وموسكو وبيروت وبروكسل. وربما عُدَّت مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي الأكثر توازناً بالنسبة إلى الاثنتين السابقتين. فباقة خبرائها متنوعة ومن عدة اتجاهات. صحيح أن الجميع لا يخرج عن السياسة العامة للمؤسسة، وصحيح أيضاً أن رئيسة المؤسسة جيسيكا ماثيوز هي يهودية كما هو نائبها بول بلاران، إلا أن مقاربة الشأن الفلسطيني بالنسبة إلى مؤسسة كارنيغي تظل أقل انحيازاً من مركزي التفكير السابقين. فمثلاً، نرى أن أحد خبرائه الذين يكتبون عن الشأن الفلسطيني هو البروفسور يزيد الصايغ، الذي يُعَدّ موضوعياً في كثير من كتاباته. وكذلك بول سالم مدير فرع مؤسسة كارنيغي في بيروت.

أما بالنسبة إلى كتابات مؤسسة كارنيغي، فهي تتسم بالتنوّع، وتبدو أكثر توازناً بالنسبة إلى عملية السلام أو حصار غزة أو عند الكلام على الأطراف الفلسطينية كافة، أو حتى في دراسة حركة حماس وفكرها. لكن تظل كتاباتها موجهة نحو تحقيق السلام مع «إسرائيل»، ما يضع كثيراً من علامات الاستفهام بالنسبة إلى مصير الملايين في الشتات الفلسطيني.

مراكز أخرى

صحيح أننا تناولنا أهم ثلاثة مراكز تفكير، إلا أنّ من المهم بمكان أن يُذكر أن هناك الكثير من المراكز الحقوقية الأجنبية التي تنصف الجانب الفلسطيني عامةً في جميع أنواع معاناته. وبالرغم من أن هذه لا تحتل المراكز الأعلى في الترتيب العالمي لمراكز التفكير، إلا أنها - بلا شك - تمثّل أدوات ضغط فعّالة، سواء على الحكومات الأجنبية، أو على طرفي النزاع. كذلك إن الدراسات التي تجريها هذه المراكز تمثّل ركيزة ومرجعاً لكل من يريد أن يحمل هذه القضية على كاهله ويطرحها في المحافل العالمية الرسمية منها والخاصة، الحقوقية منها والإعلامية. وهنا، على سبيل المثال لا الحصر، أذكر هيومان رايتس واتش وأوتشا التابعة للأمم المتحدة ومعهد فافوو للدراسات الدولية التطبيقية.

إن تناول القضية الفلسطينية من قبل أي مركز دراسات يخاطب العقل الأجنبي والناطق باللغة الانكليزية تحديداً، يُعَدّ مؤثراً، سواء على الرأي العام الغربي أو على السياسات الحكومية الأجنبية. وهنا تكمن أهمية إيجاد مراكز دراسات فلسطينية تزاحم مثيلاتها الغربية.

لغاية الآن، للأسف، نجد النزر اليسير يخصص صفحاته لمقارعة العقل الغربي بالحجة المضادة وباللغة الإنكليزية، والتي تُفحم الأطراف الأخرى. على صعيد الداخل، عندنا مثلاً معهد الأبحاث التطبيقية (أريج ARIJ) الذي يمتلك موقعاً باللغة الإنكليزية غزيرا بالمعلومات والإحصاءات والخرائط، إلا أنه

إن تناول القضية الفلسطينية من قبل أي مركز دراسات يخاطب العقل الأجنبي والناطق باللغة الانكليزية تحديداً، يُعَدّ مؤثراً، سواء على الرأي العام الغربي أو على السياسات الحكومية الأجنبية. وهنا تكمن أهمية إيجاد مراكز دراسات فلسطينية تزاحم مثيلاتها الغربية

يفتقر إلى الكتابات المؤثرة على السياسات. أما خارج فلسطين، فإن أبرز مرجعين فلسطينيين ناطقين باللغة الانكليزية هما مؤسسة الدراسات الفلسطينية التي تأسست ١٩٦٣ والتي لها موقع ومجلتان باللغة الانكليزية، وهي متنوعة في موضوعاتها، مقالاتها محكّمة ومؤثرة على السياسات. أما خبراؤها فلهم سمعة طيبة عند الغربيين، بحيث يمكن كتاباتهم التأثير على الرأي العام.

أما مركز التفكير الثاني، فهو مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. صحيح أن هذا المركز يُعَدّ فتياً من حيث عدد السنوات؛ إذ تأسس سنة ٢٠٠٤، إلا أن موقعه وكتبه باللغة الانكليزية

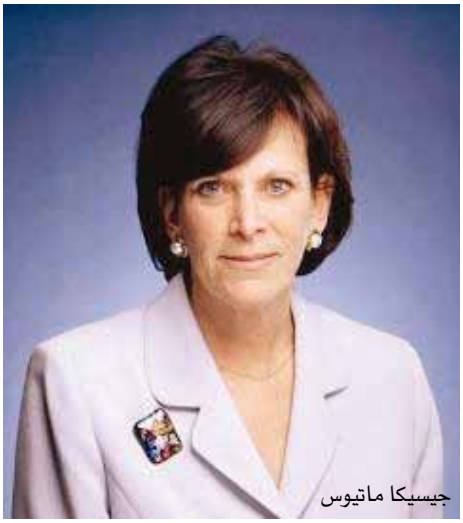
جيسيكا ماتيوس

أخذت موقعها في عملية التأثير على السياسات. فسعة انتشار كتبه الإنكليزية وترتيبه بالنسبة إلى زائري مواقع الدراسات الفلسطينية يجعلانه مزاحماً وذا تأثير على الرأي العام وعلى صانعي السياسات.

من الواضح بعد عرضنا الموجز لبعض مراكز التفكير الغربية وكيفية تناولها للشأن الفلسطيني وما يقابلها من مراكز تفكير مؤيدة للشأن الفلسطيني وناطقة باللغة الإنكليزية، ضعف هذه الأخيرة في التأثير المعاكس على صانعي السياسات عالمياً. وبمجرد عرض ميزانيات هؤلاء، تتضح لنا الأهمية التي يوليها اللوبي الإسرائيلي لهذه المراكز، فيما يرها البعض منا ترفاً أو نافلةً غير أساسية في عملية التغيير.

إن تغيير الرأي العام النخبوي الأوروبي والأمريكي لن يكون إلا من خلال مراكز تفكير تتكلم بلسانهم وتفكّر بعقليتهم لكنها لديها قناعاتنا. لذا، علينا أن ندعم تلك المشاريع بكل ما أوتينا من قوة، وبالتالي يصبح هناك تكاملٌ في عملية المقاومة والتغيير. تكاملٌ يجمع بين مقارعة الحجة بالحجة والرقم بالإحصاء الدقيق الموثوق وبين الضغط الشعبي والعسكري والسياسي والاقتصادي وغيره. لكن يبقى الصراع الفكري هو الأساس في أية عملية تغيير. فما بالك بتغيير واقع قد ناهز أربعة وخمسين عاماً!! ◆

المكتبة الخالدية: تراث عريق وماضٍ أصيل

خليل الصمادي / دمشق

تقع المكتبة الخالدية في قلب مدينة القدس القديمة على مسافة مئة متر من الحرم الشريف من الناحية الجنوبية من طريق باب السلسلة، وتطل على البراق وعلى حيّ المغاربة.

أما آل الخالدي، منشئو هذا المعلم الحضاري، فيرجع نسبهم إلى الصحابي الجليل خالد بن الوليد، رضي الله عنه. وقد نبغ من هذه العائلة ثلة من العلماء والمفكرين على مدى العصور تنبهوا للخطر الصهيوني مبكراً منذ أوائل القرن التاسع عشر، ولا سيما بعد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل. كذلك كان كثير من رجال العائلة منارات يُهتدى بها، أقاموا المؤسسات العلمية والتربوية، وأهمها المكتبة الخالدية التي سنتحدث عنها.

الفكرة بدأت مبكرة

يذكر المؤرخ وليد بن أحمد سامح الخالدي أن نواة المكتبة الخالدية بدأت عام ١٧٢٠م على يد محمد صنع الله الكبير، حيث سجّل وقفاً شرعياً صحيحاً بإنشاء مكتبة تكون دار علم لآل الخالدي. ويبدو أن هذه الكتب ظلت في مكان ما يستفيد منها بعض الخاصة والعامة ردحاً من الزمن. ومن الجدير أن نذكر شروط الواقف:

١. ألا يكون المستعير للكتاب متجوِّها "أي صاحب جاه" ولا ذا شوكة ولا من يعسر عليه الخلاص منه.

٢. تكون المطالعة في المكتبة بحضور الناظر الذي يعيد الكتاب إلى مكانه.

٣. تسمح الإعارة الخارجية بشرط وضع رهن يسترد عند رجوع الكتاب.

٤. لا تزاد الإعارة على مدة شهر.

وبعد وفاة محمد صنع الله ١٧٨٦م، ورث المهمة الابن الحامل الاسم نفسه، الذي كان له شغف بالكتب واقتنائها، فزاد المكتبة مخطوطات عديدة وقام بالمهمة خيرقيام، وقد عدل شروط الإعارة، فاختصر فترة الإعارة من شهر إلى ثلاثة أيام وألغى الرهن الذي فرضه والده على المستعيرين.

وتمر السنون ويتوارث الورثة كتب محمد صنع الله الكبير وابنه محمد صنع الله، وتتشتت في أحياء القدس العتيقة بين الورثة ومحبي الكتب من آل الخالدي وغيرهم، ويضاف إليها البعض وينقص من خزنها البعض، إلى أن قيض الله للعائلة رجل الفكر والسياسة روحي بن ياسين الخالدي الذي جمع المكتبة في مكان واحد بانتظار المبنى المرتقب، وذلك خلال عامي ١٨٨٥ و ١٨٨٦. يقول الحاج راغب بن نعمان "إن روحي همَّ بتأسيس مكتبة عمومية في القدس، لكن انشغاله في دار السعادة - أي إستانبول - لتحصيل العلوم حال دون ذلك، ولكنه أبقى الروحتنمو في عروق بني مخزوم"

مساعي الشيخ راغب الخالدي

وظلت الحال على ما هي عليه إلى عام ١٨٩٩، حيث رغب الحاج راغب الخالدي في إحياء مشروع أجداده وجعله وقفاً عاماً، حيث استفاد من وصية أمه خديجة بنت الخالدي، التي أوقفت مبلغاً من المال ومبنى لعمارة دار للمكتبة تضم المخطوطات المتناثرة والمخبأة. وخديجة هذه يبدو أنها كانت غنية؛ فهي بنت موسى أفندي الخالدي، الذي كان قاضي عسكر الأناضول في عام١٨٣٢.

وبالفعل، سرعان ما نفّذ الشيخ راغب الوصية، فبنى المكتبة وأودع فيها ما كان في حوزة أسرة الخالدي من مخطوطات وكتب جمعها جيلاً بعد جيل كل من محمد صنع الله الأب، والابن ومحمد علي، ويوسف ضياء باشا، والشيخ موسى شفيق، وروحي بك، وياسين وكثيرون غيرهم. وكان القصد من المكتبة أن تكون مكتبة عمومية لتعزيز نشر العلم وبعث الاهتمام بأمهات الكتب في العلوم الإسلامية وفي الموضوعات الحديثة.

وكان الافتتاح الرسمي عام ١٩٠٠ م، وكان اتفاق بين أفراد أسرة الخالدي على أن من يتوفى منهم تنتقل مكتبته الخاصة إلى المكتبة الخالدية، واتفقوا على تعيين ناظر ومساعد له، نظراً إلى ازدياد روادها من آل الخالدي وغيرهم. ولما كثرت مصاريفها، أوقف الحاج راغب نصف ريع حمام العين للمكتبة.

تطور المكتبة

مرت المكتبة الخالدية منذ افتتاحها رسمياً وحتى يومنا هذا بعدة مراحل، أهمها:

المرحلة الأولى: ١٩٠٠ ـ ١٩١٧

تميزت هذه المرحلة بنموها وازدياد عدد كتبها؛ فقد أضيفت إليها خزائن الأسرة الخالدية بما تضم من نفائس المخطوطات والمطبوعات، فكان من يموت من بيت الخالدي ويملك مكتبة يوقفها للمكتبة الخالدية. وتمتاز هذه المرحلة باتساع المكتبة وكثرة روادها، ما اضطر الشيخ راغب إلى تعيين مساعد له، هو الشيخ خليل بن بدر الخالدي. وقد زار المكتبة في هذه المرحلة عدد من المستشرقين أمثال مرغوليوث، وقد وصل عدد المجلدات إلى ما يقرب ٤٠٠٠ مجلد. وقد وصل إلى القدس العلامة الشيخ طاهر الجزائري مؤسس المكتبة الظاهرة وصاحب الباع الطويل في عالم الكتب والمعرفة، وسرعان ما التحق بمكتبة الخالدي وعمل لها فهارس قيّمة بمساعدة محمد محمود الحبال البيروتي صاحب جريدة

"ثمرات الفنون" الذي طلبه خصيصاً للفهرسة، بالتنسيق مع صديقه الشيخ راغب. وسرعان ما تمّت الفهرسة، وطبع كتيّب بالفهرسة عام ١٩٠٠م بعنوان "برنامج المكتبة الخالدية العمومية".

المرحلة الثانية ١٩١٧ ـ ١٩٤٨

وتمتاز هذه المرحلة بالاستقرار السياسي، ما انعكس ذلك على وضع المكتبة؛ فبعد أن اكتمل نموها وفهرستها، طارت شهرتها بالآفاق، فقصدها كثير من الزوارمن خارج فلسطين. فقد ذكرها محمد كرد علي في خطط الشام، وزارها من المستشرقين الفرنسي "ماسينوس" والألماني "كاله" والبريطاني "غب"، وعُيِّن أمين أنصاري في هذه المرحلة ليساعد الخالديين راغب وخليل، ووصل عدد الكتب وقتها إلى ٦٠٠٠ مجلد معظمها من المخطوطات القيمة. وبعد وفاة خليل، أخذ أحمد سامح الخالدي مهمة الإشراف عن والده راغب بسبب تقدمه بالسن، وبقي أحمد سامح مشرفاً على المكتبة حتى وقوع النكبة.

المرحلة الثالثة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧

تأثرت المكتبة الخالدية بالنكبة، وحلّ بها ما حلّ بالشعب الفلسطيني؛ فأسرة الخالدي المقدسية تشرّد كثير من أفرادها هنا وهناك داخل البلاد وخارجها، وتشردت معهم الكتب وتبعثرت هنا وهناك، فلم يعد هناك إضافات إلى المكتبة ممن يتوفى من أسرة الخالدي، كما هو متبع. وظل الشيخ الأنصاري قيماً على المكتبة، إلى أن توفاه الله في أوائل الخمسينيات وتسلم ابنه مهمات الوالد، إلا أن الإشراف عليها آل للدكتور حسين فخري الخالدي، ابن الحاج راغب، بالإضافة إلى عمله في رئاسة بلدية القدس. ولما توفي عام ١٩٦٢، تولى ابنه عادل الإشراف، وبقي حتى وقوع النكسة؛ إذ حال الاحتلال الإسرائيلي دون دخوله القدس. وفي هذه المرحلة تعاقب عدد من افراد آل الخالدي على الاضطلاع بمهمة مُتولي المكتبة أو أمينها، ومنهم أحمد سامح، وحسين فخري، وعادل، وحيدر، وكامل. وأدى هؤلاء جميعاً دوراً هاماً في حفظ وصون التقليد الذي اتبعته الأسرة منذ أجيال في السير قدماً بالعلم، وبتطوير المكتبة وحمايتها في الوقت ذاته.

اتسم وضع المكتبة في تلك الفترة بالركود، لكن محتوياتها حُفظت بمساعي آل الخالدي ومحبي العلم والعرفة. وخلال تلك الفترة، توفي أعلام كبار من أسرة الخالدي، أمثال أحمد سامح الخالدي الذي نزح إلى لبنان، والشيخ راغب الخالدي الذي نزح إلى نابلس، وقد استولى الجيش الإسرائيلي على مكتبته الخاصة وضاع معظمها. وقد حرمت مكتبة الخالدي ما كان متبعاً وعرفاً بالنسبة إلى آل الخالدي

المرحلة الرابعة بعد نكبة ١٩٦٧

بعد احتلال القدس الشرقية عام ١٩٦٧ جرت محاولات حثيثة من القوات الإسرائيلية وبعض المتطرفين للاستيلاء على المكتبة، أمثال الحاخام "شلومو غورين" الذي دأب جاهداً في احتلال المكتبة والمباني المجاورة لها، إلا أن المفكرين من أسرة الخالدي فتحوا معركة قضائية مع المتطرفين، وبعد سنوات عديدة وبمساعي بعض المستشرقين أمثال المستشرق أمنون كوهين وعالم الآثار دان باهَت، وبعض أثرياء العرب، كسبت أسرة الخالدي القضية، فرُمِّم المبنى وافتتح من جديد كمكتبة في سنة ١٩٩٥، ورُمِّمت الكتب أيضاً، وأُدخلت أحدث الوسائل العصرية في صيانة الكتب وحفظها، وأُلِّفت لجان عالمية لدعم المكتبة، أهمها "جمعية أصدقاء المكتبة الخالدية"، وأصبحت السيدة هيفاء الخالدي مديرة المكتبة، وقد ناضلت نضال الأبطال في استعادة تراث آبائها وأجدادها. ولم ننس نضال الأستاذ وليد الخالدي ابن المربي أحمد سامح ودوره في المعارك القضائية وفي تأليف اللجان العربية والعالمية لدعم المكتبة.

دروس مستفادة

المتتبع لأخبار المكتبة الخالدية يستفيد من دروس عديدة أهمها:

للقدس مكانة ثقافية قديمة؛ فهي بحق العاصمة الأبدية للثقافة العربية. فأسرة الخالدي التي تكلمنا عليها مثال الأسرة العربية المثقفة، ناضلت من أجل أن تنشأ مكتبة للعامة يستفيد منها القاصي والداني، وربما كانت هذه الأسرة هي الأولى التي باشرت وحققت الفكرة التي لا شك في أنها من أروع الأفكار على الإطلاق.

ومن الدروس أيضاً، أن أسرة الخالدي بوقفيتها

للمكتبة وبوصايا من يموت أن تنقل مكتبته إلى المبنى، لا شك في أن هذه الوصايا من أروع المعالم الحضارية؛ فقلما يوصي المرء بما يتعلق بشأن الثقافة، وعمل الأسرة هذا عمل ريادي سار على نهجهم الكثير من أهل العلم والمعرفة في القدس وغيرها. فمكتبة أسرة البديري. كما يذكر عارف العارف ـ من المكتبات التي سارت على نهج أسرة الخالدي، وقد أوقفها جد الأسرة الشيخ محمد البديري المتوفى في أوائل القرن التاسع عشر الميلادي. وأما آل النشاشيبي في القدس، فافتتحوا مركزاً ثقافياً سمي «دار إسعاف النشاشيبي للمخطوطات»، وقد عني بالمخطوطات التي كانت ملكاً لآل النشاشيبي والتي بلغ عددها أكثر من ٧٠٠ مخطوط ما بين عثماني وعربي. وبفضل هذه السنّة الحميدة انتقلت العدوى المفيدة إلى حواضرالعالم الإسلامي، فنشأت مكتبات ومراكز موّلها أفراد لتخدم العامة. وقد انتشرت هذه السنّة في الخليج العربي بعد ثورة النفط، فبرزت أسماء لامعة أمثال عبد العزيز البابطين في الكويت والرياض وسلطان العويس في الإمارات العربية المتحدة. وأما في المغرب العربي، فبرز اسم الدكتور عبد الجليل التميمي الذي أنشأ مكتبة خاصة للعامة متخصصة بالدراسات العثمانية والموريسكية. ◆

مخيم بلاطة محطتنا الأخيرة قبل العودة
«العودة» تُبحر في ذاكرة شاهد النكبة محمد عليان

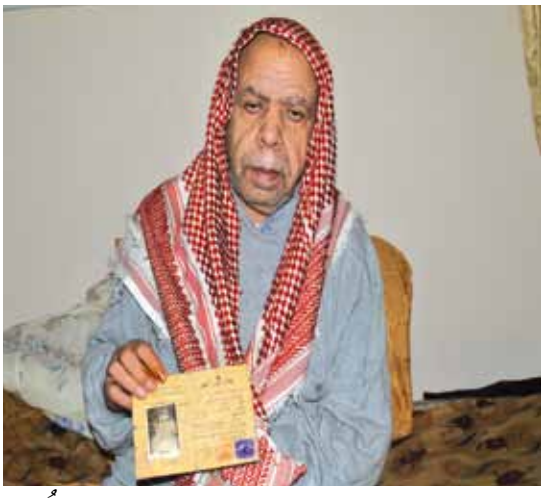

العودة / الضفة الغربية

«كنت في السابعة من عمري، أمرح أنا وأصدقائي في حقل التفاح الواقع على نهر العوجا، بعد خروجنا من درس القرآن الذي كان يعطينا إياه إمام المسجد في بلدتنا». سكت الحاج علي محمد عليان أبو الزور (٧١ عاماً) قليلاً، بينما كان يحتسي كوباً من الشاي على كرسيّه المتحرك، وهو يلازمه لسنوات طويلة بعد إصابته بالشلل النصفي، في منزله الواقع بين زقاق مخيم بلاطة للاجئين شرق نابلس في الضفة الغربية المحتلة، واستأنف حديثه عن قريته العوجا في قضاء يافا ورحلة اللجوء والتشرد وفقدان الوطن.

وقال: «تقع بلدتنا على منحنى في نهر العوجا، وسميت العوجا نسبة إلى النهر المنحني، ويطلق علينا عرب أبو كشك، وهي قرية من أجمل قرى قضاء يافا، أراضيها منبسطة تزرع بالتفاح والحمضيات والحبوب».

ويضيف: «ما زلت أتذكر تفاصيل البلدة من البيوت والحارات والمسجد والمدرسة والمقبرة وكل شبر فيها».

وعن عائلته، يقول الحاج أبو الزور: «والدي أنجب تسع بنات، بينما كنت الشاب الوحيد. كان دائماً يصحبني معه إلى كرم التفاح حيث كنت أعمل معه رغم صغر سني، بينما أخواتي الكبار كنّ دوما يعملن في الكرم. وكان والدي يقسم وقته بين العمل في كرم التفاح وأرض أخرى يملكها يزرع فيها الحبوب. وفي موسم بيع الحصاد كان والدي يحمل المنتَج على الجمال ويبيعه في حيفا ويافا واللد والرملة. كنت مغرماً بالذهاب إلى تلك المدن لجمال أسواقها وحياتها الجميلة. أما والدتي، فقد كانت تصنع اللبن والأجبان من الماعز والبقر، وكانت تربي الدجاج في فناء المنزل، وتخبز لنا خبز الصاج الذي نصنعه من القمح المزروع في أرضنا».

وقارن أبو الزور بين بيت عائلته في العوجا ومخيم بلاطة للاجئين بالقول: «لا مقارنة، هنا نعيش في بيوت متراصة لا تدخلها الشمس، تآكلت نتيجة الرطوبة، بينما كان بيتنا في العوجا في فناء كبير ومزرعة وأشجار وحيوانات».

وأضاف: «كان والدي بيع ما يفيض عن حاجتنا مما ننتجه من الأرض والحيوانات في المدن المجاورة. وذات مرة تعرف إلى عائلة يهودية تعيش في بلدة ملبس التي تحول اسمها اليوم إلى «بيتح تكفا»، وتطورت العلاقة بيننا، وكانت دوماً تزورنا في البلدة، وكان والدي يكرمهم كثيراً، إلا أن تلك العلاقة انقلبت إلى علاقة محتل».

وعن النكبة يقول: «أتذكر تفاصيلها. كنا نعيش بأمن وأمان، وفجأة انقلبت الحياة علينا وبتنا نسمع كل يوم عن ارتكاب العصابات الصهيونية المجازر في القرى والبلدات الفلسطينية. وفي ذات يوم لا أعرف ما الذي حدث، بدأ الناس يتراكضون والكل يتحدث عن أن العصابات الصهيونية بطريقها إلى البلدة، فخرجنا مع الناس ولم نحمل معنا سوى مفتاح الدار؛ لأننا كنا نظن أنها أيام ونعود إلى منازلنا».

يتنهد عميقاً ويقول: «كان أصعب وأقسى يوم عشته في حياتي. هربت العائلات مشياً على الأقدام والدواب من دون حرب خوفاً من القتل والمجازر. ومنذ ذلك التاريخ بدأت معاناة اللجوء من بلد إلى آخر، حتى وصل بنا الأمر إلى هذا المكان منذ ٦٣ سنة ونحن نحلم بالعودة».

وأوضح أبو الزور: «كانت بلدة كفر سابا أولى المحطات بعد الهجرة، حيث بقينا فيها داخل خيمة صغيرة مدة أسبوع، ومن ثم انتقلنا إلى بلدة جلجولية طلباً للرزق، ولم يدم الحال طويلاً حتى انتقلنا للعمل في قرية تدعى «خريش» أُزيلت من الوجود في عام ١٩٤٨».

وأضاف: «كان في القرية شخص أشفق على والدي؛ لأن أسرتنا كبيرة ومعظمها من البنات، فأعطانا جزءاً من منزله وتقاسم معنا لقمة العيش حتى هاجمت العصابات الصهيونية القرية، لننتقل بعدها إلى مدينة قلقيلية القريبة على خط الهدنة «الخط الأخضر».

يأخذ الحاج أبو الزور قسطاً من الراحة لينتهي من شرب الشاي ويستأنف حديثه ويقول: «بقينا في قلقيلية نعيش في الخيام ونتنقل من مكان إلى آخر بحثاً عن الرزق حتى عام ١٩٥٠ حيث سمع والدي أن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بدأت ببناء مخيم قرب نابلس فشدّ الأمتعة بحثاً عن مكان يعيش فيه ويبدأ حياة جديدة».

«كان المخيم عبارة عن أرض سهلية أُعطينا قطعة صغيرة وبُني لنا عليها غرفة واحدة مسقوفة بالزينكو. حياة جديدة لم نعلم كيف يمكن أن نتأقلم معها، وقد كنت في سنّ ناضجة يمكنني أن أعي ما يجري من حولي. كانت حياة بأس نتذوق الموت يومياً، وكانت تلك السنة من أشد السنوات برداً علينا، وقد سقطت الثلوج على مدينة نابلس، حيث كنا داخل الخيمة نرتجف

من البرد ومن ضيق الحياة، لا عمل لنا ولا دخل، ننتظر المساعدات التي تصلنا بين فترة وأخرى».

وقال أبو الزور: «دوماً أتذكر كيف كنت أعيش في قريتي، وأي حال أنا فيها اليوم. أتذكر شجرة التوت والأرجوحة التي كنت ألهو عليها. أما هنا، فلم أجد ما ألعب به سوى الحجارة والعلب الفارغة.

عندما أتممت الـ١٧ من عمري، أصرت عليّ والدتي بالزواج، حيث إنني الولد الوحيد لها، فتزوجت وعشت مع عائلتي في المخيم. لكن الحياة ازدادت سوءاً. لا عمل ولا مكان يمكن أن نصنع فيه شيئاً».

وتابع حديثه بالقول: «عاصرنا النكسة عام ١٩٦٧ عندما احتل اليهود الضفة الغربية بكاملها، ودخلوا إلى بيوتنا مرة أخرى، في ذلك العام سافرت إلى الكويت بحثاً عن العمل، وعشت بعيداً عن زوجتي ووالديَّ أحد عشر عاماً. كانت الأعمال شاقة، ولا نعمل في الشهر أكثر من ٥ أيام وبأجور قليلة، وكان بالي دوماً مشغولاً في من تركتهم خلفي بلا معيل لا تواصل بيننا، لا أحمل الهوية الفلسطينية، ولا يمكنني العودة عبر المعابر.

أضاف: «بعد١٢ سنة عدت إلى الأردن وبقيت في عمان ثلاثة أشهر، وأصبحت بلا مال فكل المال الذي جنيته من عملي في الكويت، أنفق في الثلاثة أشهر التي قضيتها في عمان. وبعد صراع مع ذاتي قررت العودة إلى مخيم بلاطة مهما كان الثمن، وبالفعل عدت من عمان إلى نابلس مشياً على الأقدام عبرت الحدود وغصت في نهر الأردن، وسهّل الله سبحانه وتعالى وحده طريقي للعودة، حيث لم أرَ في عودتي عسكرياً واحداً».

وتابع أبو الزور: «عدت إلى مخيم بلاطة، وبدأت بالتأقلم معه والعيش فيه كما سواي من الناس. عملت في مختلف الأعمال، عملت داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، حتى استطعت أن أبني بيتاً يؤوي أسرتي».

ويتابع: «ذات يوم شدني الشوق لبيتنا في العوجا، فطلبت من أحد الرجال من أهل عائلتي أن يدلني على مكان بيتنا في العوجا. ذهبنا إلى هناك، وعندما دخلناها لم نجد شيئاً؛ فكل شيء تغير، وعندما وصلنا إحدى الساحات، صاح رفيقي وقال لي: هنا كان المسجد وهناك كان الديوان، وما هي إلا لحظات حتى دهمتنا قوة من جيش الاحتلال وطلبت منا الخروج من المكان وهددتنا بالاعتقال إذا عدنا مرة أخرى إليه».

ويضيف: «عائلة أبو كشك مشتتة في الضفة الغربية وقطاع غزة ومخيمات الشتات، وحسب أبو الزور فإن بلدته قبل الاحتلال كانت تعد ما يقارب عشرة آلاف نسمة تملك أراضي واسعة في قضاء يافا».

ويسترجع أبو الزور ذاكرته إلى ما قبل النكبة، قائلاً: «أريد أن أحدثك عن العرس الفلسطيني في العوجا، حيث ينقسم العرس إلى ثلاثة أيام. في اليوم الأول، وهو يوم حنا العريس تتجمع العائلات في ساحة وسط البلدة ويبدأ الزجالون يتبارون، والناس من حولهم يصفقون ويرقصون، كنا نغني ونرقص حتى منتصف الليل، بينما والنساء يذهبن إلى بيت العروس من أجل «حنا العروس»، فيقمن بتزيين يدها بالحناء، وفي اليوم التالي كان الشباب يتبارون بالسباق على الخيل

طوال ساعات النهار حتى تغيب الشمس، ومن ثم يأخذ العريس من ديوان البلدة إلى بيته ليدخل على عروسه، وفي اليوم الثالث يذهب أهل القرية إلى بيت العريس للمباركة وأخذ الهدايا؛ فقد فكان العرس بمثابة عيد وطني تفرح العائلات وتبارز وتتسابق وتقدم المعونة لأهل العريس».

وعن الثورة الفلسطينية وأخبارها، يقول: «كان الناس لا يعلمون ما يحدث في العالم إلا من خلال الرحالة، فكل خبر ياتي إلينا من خلالهم يكون قد مر على وقوعه أيام أو شهور. فعمي - رحمه الله - كان من الثوار في منظمة فلسطينية تسمى «الكف الأسود» تعمل على قتل الخونة وسماسرة الأرض وكل مسؤول يتعاون مع قوات الانتداب البريطاني، استشهد في إحدى المعارك مع الإنجليز ولم نعلم بخبر استشهاده إلا بعد ٢٠ يوماً من طريق أحد التجار».

وعن حنينه إلى العوجا يقول، بينما تساب على وجنتيه الدموع: «أملي بالله أن أعود إليها وأتنفس هواءها. اليوم بتّ عجوزاً ومقعداً لا أستطيع الحركة، لكني أوصي أبنائي وأحفادي بأن لا ينسوا حقهم ولا يتنازلوا عنه».

يختم الحاج أبو الزور حديثه فيقول وهو يحمل مفتاح بيته في العوجا: «هذا ما بقي لنا من دارنا. لم نُخرج معنا شيئاً سوى أنفسنا على أمل العودة إليها. حتى أوراق الطابو والكوشان تركناها في البيوت، لكن لن نضيع مفاتيحنا التي هي هويتنا. وأقول للاحتلال إن الكبار ماتوا، إلا أن الصغار لن ينسوا أرضهم وبلادهم. نحن هنا في المخيم نعيش حياة مؤقتة، لا أكثر، وعليهم أن ينسوا أنهم عاشوا هنا، وليرحلوا قبل أن يبتلعهم غضب أحفادنا وأبنائنا». ◆

مخيم نور شمس: الهوية والحكاية

قيس أبو سمرة / الضفة الغربية

سنوات مديدة مرت على بناء مخيم «نور شمس» إلى الشرق من مدينة طولكرم في الضفة الغربية المحتلة، على أمل العودة إلى الأرض والبيت وبزوغ شمس الحرية ونور العودة.
سنوات طويلة مرت على المخيم كما سواه من المخيمات الفلسطينية ولم تبزغ شمس الحرية ونور العودة، ويبقى اللاجئون على أمل العودة، ولو بعد حين.

مجلة «العودة»، في خلال زيارتها لزقاق وزواريب مخيم نور شمس، وقفت على الحياة اليومية التي يحياها الفلسطينيون تحت حكم السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي معاً.
تعرفت العودة من زقاق المخيم بذكرى النكبة وأمل العودة والبطالة والحياة الصعبة ونقص الخدمات وضيق الحال.

الموقع والتسمية

ويقع المخيم إلى الشرق من مدينة طولكرم على الخط الرئيسي الذي يصل المدينة بمدينة نابلس، حيث يبعد عنها نحو ثلاثة كيلومترات، ويبعد عن البحر المتوسط إلى الشرق ١٩ كيلومتراً.
والمخيم مكوّن من قسمين: شمالي وجنوبي، يفصل بين جزأيه سهل ضيق عرضه ٣٠٠ م. يمرّ عبر هذا السهل وادي اسكندرونة، وهذه المنطقة تُعَدّ جغرافياً ضمن السهل الساحلي الفلسطيني لاتصالها معه من جهة ولعدم ارتفاعها عن مستوى سطح البحر سوى ١٥٠م.
يرجع تاريخ إنشاء مخيم نور شمس إلى عام ١٩٥١ على وجه التحديد، أي بعد مرور ثلاث سنوات على نكبة فلسطين عام ١٩٤٨، وذلك في أعقاب العاصفة الثلجية التي ألمّت بالبلاد، حيث أطاحت مخيم اللاجئين في سهل جنزور بالقرب من مدينة جنين، الذي كان يلوذ اللاجئون بخيامه منذ عام ١٩٤٩، ما اضطر وكالة الغوث الدولية إلى نقله إلى موقع آخر، كان مخيم نور شمس، حيث حُشد اللاجئون في الشريط السهل المحاذي لخط سكة الحديد الفاصلة بين القسم الشمالي والجنوبي إلى حين إعداد السكن وتنظيمه.
وسمي مخيم نور شمس بهذا الاسم نسبة إلى معتقل نور شمس الذي استخدمه الإنجليز منذ احتلالهم لفلسطين عام ١٩١٩م لسجن أصحاب الأحكام القاسية ممن حكم عليهم بالإعدام أو السجن لمدى الحياة. ومن المرجح أن المعتقل استمد تسميته «نور شمس» من خلال موضعه المكشوف طوال النهار لأشعة الشمس التي كانت تلدغ أجسام المعتقلين في موسم الحر. وبعد جلاء الإنجليز عن البلاد اعتمدت التسمية في السجلات الرسمية وغير الرسمية.
يتكون سكان المخيم من عائلات صغيرة وأخرى كبيرة، وهي نتاج لعائلات صغيرة ومشتتة قدمت إلى المخيم من قرى مهجرة من منطقة لواء حيفا سابقاً عام ١٩٤٨م، حيث إن جذورهم تمتد أصلاً إلى ٣٢ قرية كانت تعتاش من الفلاحة، مع وجود قسم لا باس به أصلاً من البلاد.
ويعود سكان المخيم في معظمهم إلى بلدات الكفرين، قنير، صبارين، أم الزينات، اجزم، عين غزال، عرعرة، الغبية، أم الشوف، اللجون، الشقيرات، أم الفحم.
ويعاني المخيم نقصاً حاداً في المياه، وجزء من شبكة المياه تالف، حيث جرت صيانة جزء منها في عام ٢٠٠٩. أما شبكة الكهرباء فهي قديمة وبحاجة إلى صيانة. كذلك تحتاج شوارع المخيم إلى تأهيل، حيث إن٨٠٪ منها عبارة عن صبّات إسمنتية.

الوضع التعليمي

في مخيم نور شمس مدرستان أساسيتان (لغاية الصف التاسع)، وعدد من رياض الأطفال.
مدرسة ذكور مخيم نور شمس: تأسست مع بدء استقرار اللاجئين في المخيم، حيث بدأ الدوام الفعلي في هذه المدرسة سنة ١٩٥٧م، ويدرس فيها الآن ٨٠٤ طلاب في مبنى قديم جداً. وتقوم وكالة الغوث الدولية حالياً ببناء المدرسة من جديد، ويقوم على تدريس الطلاب ٣٠ معلماً ومعلمة (١٨ معلماً و١٢ معلمة)، وتتكون المدرسة من ٢٣ شعبة من الأول الأساسي حتى التاسع، بالإضافة إلى مرشدة اجتماعية.
مدرسة إناث نور شمس: قامت هذه المدرسة بالتزامن مع تأسيس مدرسة الذكور سنة ١٩٥٧م، وتدرس فيها ٨٢١ طالبة في بناء حديث، جُدِّد عام ٢٠٠١م، وتقع على مساحة تبلغ ٣٦٠٠ متر مربع، وتتكون من ٢٨ غرفة وتنقسم الطالبات في المدرسة إلى ٢٥ شعبة دراسية من الصف الأول حتى التاسع، يقوم على تدريسهن ٣٣ مدرسة بالإضافة إلى المرشدة الاجتماعية.
ثمة نسبة كبيرة من المتعلمين، وخاصة بعد عام ٢٠٠٠م، حيث التحق عدد من الطلاب بالجامعات.

الوضع الصحي

في المخيم عيادة صحية تابعة لوكالة الغوث الدولية، وقد تأسست هذه العيادة مع بداية إنشاء المخيم، وكان مقرها في السابق داخل مبنى كان يستخدم زمن الانتداب البريطاني، أما اليوم فهي عبارة عن مبنى حديث بني بدعم من الشركة الألمانية وتتكون من ١٠ غرف صحية، وتشمل غرفة سكري وضغط، رعاية، غيار، وعيادة أسنان، المختبر، الانتظار، صيدلية، طبيب، كاتب، ومركز التوليد.
يقوم على هذه العيادة طبيب عام يعمل بدوام كامل في جميع أيام الأسبوع، ممرضة قانونية، أربع مساعدات تمريض، مساعد صيدلي، كاتب، طبيب أسنان وممرضة أسنان بدوام جزئي لمدة يومين في الأسبوع، قابلة قانونية، داية عربية، فني مختبر، بوابان.

فقر وبطالة

نسبة العمالة في المخيم ٩٢٪، حيث كانت تعتمد على العمل داخل الخط الأخضر، فأثرت الانتفاض على الوضع الاقتصادي في المخيم، حيث إن نسب البطالة العالية أدت إلى ارتفاع نسبة الفقر، عدم الاستقرار والأمن، وارتفاع نسبة الأمراض النفسية.

وحسب وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، يحوي مخيم نور شمس للاجئين خُمس العاطلين من العمل.

مؤسسات المخيم

وتحدث رئيس اللجنة الشعبية للمخيم لطفي غنام عن مؤسسات المخيم بالقول إن للمخيم مؤسستين، هما من أهم المؤسسات. أولاهما مركز الشباب الاجتماعي، وقد أنشئ نظراً إلى الظروف الصعبة التي عايشها الشعب الفلسطيني بعد عام١٩٤٨م وما حدث من ترحيل وتهجير للفلسطينيين، فظهرت المخيمات الفلسطينية، ومنها مخيم نور شمس – قضاء طولكم. وكان في المخيم عدد كبير من الشباب، فبدأت أنشطة شباب المخيم بين أزقة المخيم وحاراته من أنشطة رياضية واجتماعية، ما أدى إلى بلورة وكالة الغوث لفكرة مراكز الشباب. قد كان شباب المخيم من طلائع الشباب المتألقين والبارزين قي الأنشطة الرياضية، وقد شارك وفد من المخيم في مباراة العدو السريع، وحصل أحد الشباب في المخيم، وهو أحمد عبد الله وراد، على المركز الأول عام ١٩٦٢م.

استمرت أنشطة المركز بين مد وجزر حسب الظروف السياسية والاقتصادية، إلى أن بُنيَ مركز حديث بتمويل من وكالة الغوث عام١٩٧٧. ولقد برزت أنشطة المركز رياضياً واجتماعياً وثقافياً، وكذلك أنشئت دائرة كاملة للطفولة في المركز تهتم بالطفل داخل المخيم ودائرة للطلائع والكشافة.

وأوضح أنه أعيد بناء مركز الشباب عام ١٩٩٩؛ فهو اليوم يتكون من قاعة كبيرة تخدم أهل المخيم في أفراحهم وأتراحهم، وكذلك غرفة حديد وغرفة للكشافة والدبكة، وكذلك غرفة للإدارة. ويقوم على قيادة مركز الشباب هيئة إدارية تنتخب مرة كل عامين من الأعضاء المسددين لاشتراكاتهم السنوية.

وبيّن أن عمل اللجنة الشعبية لمخيم نور شمس يشمل تقديم الخدمات اللازمة لتحسين أوضاع سكان المخيم ومصالحهم الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الجماعي والفردي، والدفاع عن مصالحهم وحقوقهم وتنظيمها وفقاً للمبادئ والقوانين والأنظمة المرعية نشطة متعددة.

مشاكل يومية للمخيم

وأوضح غنام لـ«العودة» أن أهالي المخيم يعانون البطالة وارتفاع عدد العائلات الفقيرة نتيجة عدم توافر العمل وتقليص برامج وكالة غوث وتشغيل اللاجئين.

وأوضح أن اللجنة متحدة مع لجان مخيمات شمال الضفة الغربية في تنظيم مسيرة احتجاجات ضد سياسة الأونروا التي تعد بمثابة التملص من واجباتها تجاه المخيمات وإنهاء ملف اللاجئين بالتوطين.

وبيّن أن أهالي المخيم في معظمهم يرتزقون من محالّ صغيرة وبسطات بمدينة طولكرم وعمال في الضفة الغربية، وجزء قليل منهم يعمل داخل

الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨.

وطالب غنام السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية بالاهتمام أكثر بالمخيمات الفلسطينية، وألا تبقي المخيمات في يد الأونروا وحدها، مشيراً إلى وجود حاجات ضرورية للمخيم من شبكة صرف صحي شبه منهارة وشوارع محفرة وأزقة بحاجة إلى صيانة وشبكة كهرباء وهواتف.

وفي زقاق المخيم التقت «العودة» بأبي منصور في دكان صغير، فتحدث عن اللجوء وقال: عشنا أياماً عصيبة، حتى استقرت الحال بنا في هذا المخيم. بنينا بيتاً صغيراً على أمل العودة إلى بيوتنا في الداخل المحتل، فطالت الأيام وتعددت السنوات، لكن حقنا بالعودة لا بد منه.

وأضاف أنه يعيش حياة صعبة، والعمل نادر جداً، والعمل في دكانه الصغير لا يوفّر له قوت يومه.

وأضاف أن قوات الاحتلال تعكّر حياة أهالي المخيمات؛ إذ إن قوات الاحتلال تقتحمه وتعتقل الشبان.

ولفت غنام إلى أن الاحتلال يقوم بأعمال واقتحامات لمخيمات الضفة الغربية، مشيراً إلى أن الاحتلال أخضع المخيم لسيطرته قبل نحو شهر لمدة تزيد على ٢٥ يوماً؛ إذ اقتحم واعتقل شباناً ضارباً بالاتفاقيات والقوانين عرض الحائط.

وبعد مرور ٦١ عاماً على النكبة، لا يزال سكان مخيم نور شمس ينظرون إليه كمحطة مؤقتة للعودة إلى بيوتهم ومنازلهم المحتلة عام ١٩٤٨ ◆

جامعة البتراء تحتفي بمئويته الأولى
برهان الدين العبوشي صاحب القصيدة المقاتلة

العودة / عمّان

(أقامت جامعة البترا الأردنية ندوة تكريمية خاصة) في الذكرى المئوية لولادة الشاعر والمجاهد الفلسطيني الراحل برهان الدين العبوشي (١٩١١-١٩٩٥). وتضمنت فقرات الندوة التكريمية تقديم الأستاذ الدكتور رئيس جامعة البترا دروعاً تقديرية شملت كلاً من نجل المحتفى السيد سماك العبوشي ورئيسي جلستي الندوة الأستاذ الدكتور ناصر الدين الأسد والأستاذ الدكتور محمد حوّر.

بعد ذلك ابتدأت فاعليات طرح الأوراق البحثية المقدمة للندوة، وقد توزعت على جلستين، حيث تناولت الجلسة الأولى الحديث عن أدب السيرة في تراث الشاعر برهان الدين العبوشي، وقدمها الدكتور رجا سمرين وتناولت الحديث عن أنواع السيرة الذاتية وأشكالها، إضافة إلى أدب السيرة في تراث العبوشي الذي سمه بقوله: «من السفح إلى الوادي ألبي صوت أجدادي».

وتناول سمرين في ورقته البحثية أن العبوشي كتب في مذكراته في ما لا يزيد على مئة وثمان وعشرين صفحة من القطع الكبير، إذ تمكن من إلقاء أضواء كاشفة كافية على سيرته الذاتية، محدداً العديد من أبعادها الذاتية والاجتماعية والسياسية، غير أنه لم يتخذ من هذه الأبعاد عناوين لمذكراته.

ويقول سمرين إن مذكرات الشاعر برهان الدين العبوشي تناولت الحديث عن عهد الطفولة واندرج تحته عدد من العناوين الفرعية عن المرحلة الثانوية وثورة ١٩٣٦ ودخول فلسطين وفي العراق ثانية.

وبيّن سمرين أن مذكرات العبوشي خلت من عامل الصدفة الذي لا يكاد يخلو منه سيرة ذاتية، بل عدّه تدبيراً إلهياً محكماً يأتي في موعده المقدر، وليست أمراً عشوائياً كما يظنه بعض الناس.

وفي ورقة بحثية قدمها الدكتور محمد صالح الشنقيطي بعنوان «مذكرات برهان الدين العبوشي (جدل الشعر والتاريخ)»، أكد فيها أن فصول المذكرات للشاعر العبوشي تعبّر عن منظومة فكرية متكاملة عبّر فيها عن وجهة نظره في كثير من القضايا المهمة في مجالات متعددة تربوية ولغوية واجتماعية وعلمية.

كذلك سلّط الشاعر الضوء على محاور محددة في تلك الحقبة التاريخية التي عاشها، واحتلت بغداد مكانة كبيرة لديه.

هذا وقُدِّمت دراستان أخريان، كانت الأولى بعنوان «بصمات عراقية في شعر برهان الدين العبوشي» أعدتها الأستاذة الدكتورة ابتسام مرهون (جامعة بغداد)، فيما كانت الدراسة الثانية بعنوان «برهان الدين العبوشي كاتبا مسرحياً» أعدتها الدكتورة أمنان الصمادي (الجامعة الأردنية)، ومن المؤمل طباعة هذه الأوراق البحثية ونشرها في كتاب بعد تحقيقها أكاديمياً لتضاف إلى المكتبة الأدبية العربية.

وفي الجلسة الثانية، قدم الدكتور فهمي مقبل ورقة بحثية بعنوان صورة برهان الدين العبوشي فارس السيف والقلم وكتابات معاصريه، قال فيها إن العبوشي خليق بلقب فارس السيف والقلم، فحسبه أنه أحد الشعراء الفرسان الذي امتشق حسامه وقلمه، وظل مؤمناً بأهمية دور الكلمة الملتزمة الثائرة، وكان لشعره الأثر الواسع في توعية الجماهير وتعبئتها وتحريضها على العدو الصهيوني المختبئ وراء المحتل البريطاني.

إنه صاحب القصيدة المقاتلة بلا منازع، لقد ظل العبوشي الشاعر والمجاهد صامداً فوق جبال وطنه مع شعبه يقاتل ويكتب الشعر والمسرحيات، وكان أكثر الشعراء تحريضاً لقومه ودعوتهم إلى الثورة والموت في سبيل الوطن. وكان يملك رؤية ثاقبة وإدراك واع لحجم المؤامرات المحوكة بليل ضد شعبه. من هنا توأم ما بين: «السيف والقلم.. ما بين البندقية والفكر.. ما بين العقل والعاطفة».

واختتم مقبل بقوله: «ولعل دواوينه ومسرحياته الشعرية المنشورة، وجسده المرصع بالرصاص، دليل صادق على صحة ذلك». هذا وقد أكبر العبوشي بأمته تلاحمها في معركتها القومية ضد قوى الاستعمار والصهيونية العالمية. احتل العبوشي مكانة أدبية سامقة بين رموز الأدب من أهل زمانه الواحد، منهم على سبيل المثال لا الحصر: إبراهيم طوقان، عبد الرحيم محمود، عبد الكريم الكرمي (أبو سلمى)، هارون هاشم رشيد، فدوى طوقان. ترك العبوشي أعمالاً أدبية إبداعية، تنحصر في أربع مسرحيات شعرية، إلى جانب أعمال نثرية من مقالات ومذكرات شخصية. هذا وقد جُمع الإنتاج الأدبي للعبوشي بين دفتي مجلد واحد تحت عنوان: الأعمال الأدبية الكاملة للشاعر المجاهد برهان الدين العبوشي.

وتناول الدكتور إبراهيم خليل في ورقة قدمها مظاهر أسلوبية في شعر برهان الدين العبوشي، حيث أكد أبراهيم خليل أن ديوان القومية العربية ومصائبها وكفاحها للشاعر العبوشي يدعونا إلى

أن نقتفي هذه الكلمات المفتاحية وسيلةً لاختبار صدقها أولاً ثم لفهم جيد للنصوص، وسبر أغوار شخص الشاعر؛ فمن عرض سيرته الذاتية قبل الدخول إلى نصوص الديوان سنكشف عن شخصية موغلة في الانتماء القومي، هذا الانتماء الذي لم يفارق الشاعر منذ الطفولة إلى أن اختتمت حياتُه برحيل مشرف بعد عطاء لا يسهل وصفه بالكلمات، ويمكن أن نرصد شخصية عرفت العطاء ولم تعرف الأخذ، ولم تعرف ذاتها كذلك، بل عرفت شعوباً وهموماً وأحلاماً بالتحرير.

وقال خليل إن الأوجاع في الحقبة التي عاشها العبوشي لم تتوقف، بل لم تتناقص، إذ كانت في تزايد مستمر، وبالتالي كانت آلاماً تتعمق في نفسه، وجروحاً تزداد نزفاً، وبوحي من منابت هذه الجروح الجغرافية أطلق الشاعر تسميات مقصودة على أقسام ديوانه، فهناك: قسم للقصائد الفلسطينيات، ثم العراقيات، ثم الشاميات، ثم المصريات، ثم شعر النكاية، ثم باقي الفلسطينيات، وأخيراً متفرقات. إن تأملاً سريعاً في هذه العناوين سيكشف لنا أن الشاعر قسم نفسه بين هموم الوطن الكبير، في متتالية من جمع المؤنث السالم مع محذوف مفهوم بالضرورة وهي كلمة «القصائد» الفلسطينيات، والقصائد العراقيات إلى آخر ذلك، والبداية بالفلسطينيات مبررة لأسباب أهمها أن القضية الفلسطينية وهي نكبةٌ ما زالت حيةً للأسف، هي المأساةُ المركزية في الضمائر الحية، ثم لا ننسى أن الشاعر من أبناء جنين التي شهدت ظروفاً مأساوية. المتوالية الهندسية في تصميم الديوان وتقسيمه أيضاً تقتفي أثر المتوالية التي كانت تسير بحسبها مصائب الأمة، واضطراباتها.

وبيّن خليل أن الأستاذ سماك برهان الدين العبوشي كتب في الموقع الإلكتروني لوالده الشاعر المرحوم بإذن الله ما يأتي: «وأخيراً... وقبل وفاته بأربع سنوات جاء تكريمه بوسام القدس للثقافة والآداب والفنون عام ١٩٩٠ باحتفال ببغداد حضره الرئيس الراحل (ياسر عرفات) مع جمع من الأدباء العراقيين والفلسطينيين عِرفاناً بريادته وجهوده ليقول له المرحوم (ياسر عرفات) حين قلده الوسام: (أنت أستاذنا في الوطنية والجهاد... ومنك نتعلم).

وقال خليل إن العبوشي يعمد إلى إيجاد لغة تفاعلية، هذه اللغة تعتمد على التلقي المباشر، ولا سيما إذا عرفنا أن أغلب قصائد ديوان جبل النار ألقيت في مناسبات احتفالية ومؤتمرات وندوات، تحقق له المقابلة المباشرة مع متلقيه، وتتمثل اللغة التفاعلية عند الشاعر بطرق عدة عبر تركيب خبري يتلوه مباشرة تركيب إنشائي، نجد ذلك يسم عدداً غير قليل من قصائده، يقول:

كلاهما مستبـــد كـاذب أشـرٌ
كلاهما ناصرَ الصهيونَ واعتمدا
فكيف أُسلمهـــم أمري وآمنُهـم
وكلُّهـم لكتـاب المسلميـن عـدا
خيرُ المبادئ في قرآننـا نزلـت
فمـن تـتزود من آلائـها سَعِـدا
أنترك العزَّ يهوي عن عواتقنـا
ونحمـل الذلَّ والتابوتَ والكمدا

والطريقة الثانية هي الخطاب المباشر، ووسيلتها الأساسية استعمال ضمير الخطاب، سواء للمفرد أو للجمع.

فيم افتخرت؟ أبالمهانة والجهالة والجمود؟
ذبحوا نساك الفضليات اليعربيات الجدود

ويقول:

قد رأيتم بعينكـم وسمعتـــمُ
يا بني العرب فانهضوا واستعدوا
دججوا الشيب والشباب وسيروا
لقراع الخصـوم حيث استبـدوا

أما خطاب المؤنث فقليل عند العبوشي بالقياس لخطاب المذكر المفرد، ولهذا مقابل في الشعر العربي القديم.

أما الثالثة فهي توظيف أسلوب النداء بأقسامه المعروفة في النحو، وهذا يكثر عند الشاعر بحيث لا يمكن حصره: يقول مثلاً:

يا بلادا عشقـت فيها المعـالي
والمعالـي أحـبُّ شيءٍ إليّـا
يا حياة النعيـــم غيبي وولي
لست أرضاك في الحوادث غيـا

برهان الدين العبوشي

حسـبي الله إنّ بالله صبـري
وعـزائـي بـأن أمـوت أبيّـا
فسـلامٌ عليـك يوم مماتـي
يـا بلادي ويـوم أبعـث حيـّا

واختتم خليل قوله بأن الوطنية، الجهاد، العروبة، القرآن، السيف، القومية، فلسطين، الشام، العراق، العزة، الذلة... كل هذه كلمات وردت حروفها ومعانيها مباشرة عند الشاعر، وليس غريباً أن تكون مثل هذه الكلمات هي مفاتيح النصوص وشخصية الشاعر بجميع أبعادها. ولا شك في أنها تعطينا صورة إجمالية عامة للوضع السياسي والاجتماعي الذي كان قائماً. ونصوص العبوشي لم تكن مرآة لواقعه فقط، بل تطمح إلى ما يجب أن يكون عليه الواقع. ولقد اتفق ذلك تماماً مع كلمات الأستاذ الدكتور محمد العمايرة الذي وصف لغة العبوشي في هذا الديوان بوصف مختصر مفيد بقوله: «من الصعوبة بمكان أن تكتب عن فارس الكلمة المقاتلة»

ومن الجدير بالذكر أن سفارة دولة فلسطين كانت قد اعتذرت عن تلبية دعوة تكريم الشاعر الفلسطيني الكبير الراحل. كذلك قدم نجل الشاعر الراحل، سماك برهان الدين العبوشي، دروعاً تقديرية بهذه المناسبة للدكتور رئيس جامعة البترا ورئيسي جلستي الندوة ولكل الأساتذة الذين أعدوا أوراقاً بحثية في المؤتمر◆

بيت فلسطين للشعر اختاره شاعراً لشهر شباط
العبوشي : فارس السيف والقلم وضحية اللُّجوء !

محمد توكلنا/ دمشق

ولد الشاعر برهان الدين العبوشي في مدينة جنين بفلسطين عام ألف وتسعمائة وأحد عشر ، وأنهى دراسته الابتدائية في مدارس جنين، أما دراسته الثانوية فقد تلقاها في كلية النجاح الوطنية بنابلس، ثم انتقل بعدها في عام ألف وتسعمائة وواحد وثلاثين ليكمل دراسته في الكلية الوطنية في الشويفات بلبنان ، ثم التحق بالجامعة الأميركية ببيروت في عام ألف وتسعمائة وثلاثة وثلاثين ، وبسبب مواقفه الوطنية والقومية فإنه لم يتمكن من إكمال ومتابعة دراسته الجامعية فيها إثر قرار بفصله منها أصدرته إدارة الجامعة مطلع العام الثاني ، وعين موظفا في البنك العربي في طبرية، ثم نقل بعدها إلى القدس.

وقد شارك في ثورة عام ألف وتسعمائة وستة وثلاثين في فلسطين، واعتقل في القدس ونفي إلى (عوجا الحفير) في صحراء سيناء ثم إلى معتقل (صرفند الخراب) ، واعتقل ثالثةً وأودع في معتقل (المزرعة) لمدة عشرة أشهر بعد مصرع الحاكم البريطاني (أندروس) .

انتدب للتعليم في العراق عام ألف وتسعمائة وتسعة وثلاثين (بُعَيد اغتيال الملك غازي في بغداد) ، كما شارك في ثورة رشيد عالي الكيلاني بالعراق عام ألف وتسعمائة وواحد وأربعين وجرح فيها ، وبعد فشلها وصدور أمر إلقاء القبض عليه توجه إلى الموصل (شمالي العراق) ومن هناك هربته العشائر البدوية العربية إلى دمشق حيث مكث فيها أياماً ليعود بعدها إلى مسقط رأسه جنين متخفياً ، ثم شارك في معركة جنين عام ألف وتسعمائة وثمانية وأربعين مع المجاهدين الفلسطينيين جنباً إلى جنب مع الجيش العراقي . وانتقل إلى العراق نهائياً عام ألف وتسعمائة وتسعة وأربعين وعمل مُدَرِّساً للغة العربية في مدارسها، وتنقل خلال هذه الفترة في مدن العراق المختلفة كالعمارة وسامراء والحلة والديوانية والنجف الأشرف، واستقر به المقام أخيراً في بغداد حيث أحيل إلى التقاعد من الثانوية المركزية عام ألف وتسعمائة واثنين وسبعين بعد أن مكث فيها قرابة ثلاثة عشر عاماً متواصلة.

شارك في العديد من مؤتمرات الأدباء والكتاب العرب في بغداد والقاهرة وغزة ، وألقى خلالها قصائد شعرية خاصة بتلك المؤتمرات.

بعد جهود بذلها كل من الأستاذ الوجيه خليل كنّه والأستاذ الوجيه برهان الدين باش أعيان، وهما من رجالات السياسة الوطنيين المرموقين في العهد الملكي في العراق فقد منح الجنسية العراقية عام ألف وتسعمائة وواحد وخمسين .

وفي عام ألف وتسعمائة واثنين وخمسين تزوج من فتاة عراقية من عائلة آل الحافظ المعروفة في مدينة الموصل العراقية، وهي من عشائر السادة الحياليين الذين يرجع نسبهم إلى الإمام علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)، فكانت ثمرة هذه الزيجة المباركة ولدان: البكر (سماك) والثاني (حسن) .

لبّى نداء ربه في الثامن من شباط /فبراير عام ألف وتسعمائة وخمسة وتسعين ودفن في مقبرة الشيخ معروف في الكرخ – بغداد.

وكان الشاعر قد بدأ رحلته الشعرية منذ نعومة أظفاره وهو في المدرسة الابتدائية ، فمن مذكراته قوله : " وأعتقد أن أول بيت بدأته في حياتي في المدرسة الابتدائية هو :

أحمامةَ الوادي إليَّ تعالي
وترنحي نشوى هوى بدلال
وتلطفي فوق الغصون ورجِّعي
وترنحي بعذوبة ودلال

فلسطين في شعره

شعر العبوشي جلُّه في فلسطين، فهو لم يعبأ بغزل ولم يشبب، ولكنه حمل قضية فلسطين في شعره، وكان يرى مراوغات البريطانيين وخداعهم للعرب وإضاعة الوقت عليهم بالمفاوضات، فكان يدعو لأن تحل الرصاصة مكان الكلمة، لأنها وحدها التي تردي المستعمر وتجعله يقنع غصباً عنه، يقول :

خُذْ مِنْ لِسان البندقيه
لحناً يثير بك الحميَّه
فلسانُ ثغرِكَ لا يفيدُ
الناسَ في حَلِّ القضيَّه
لغة الرصاص هي الفصيحة
واللسان هو المطيَّه
فهي التي تردي وتقنع
من تمَرّغ في الدنيَّه

إنه في أشد الحزن على أمته التي تتغابى وتتغابن ، فلقد حكّمت فيها اللئيم وجارت على الحكماء الكرماء وآذتهم ، يقول :

أمتي قطَّعتْ نياطَ فؤادي
بالتَّغابي وبالتّغنِ أخرى
حكَّمتْ أمتي اللئيمَ عليها
فهو يَقضي بها ويُبرِمُ أمرا
والحكيمُ الكريمُ جارتْ عليه
عَصرتْ عودَهُ لتَشربَ خمرا

وكان ينكر على الإنجليز طلبهم من عرب فلسطين أن يحالفوهم ويشردونهم ويذبحونهم ويظاهرون عليهم اليهود ، فهو يقول في قصيدته التي تحمل عنوان (لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين) التي نشرها في ديوانه (جبل النار) :

أرهقتمونا وقربتم منايانا
واليوم تبغوننا ننسى ضحايانا
لم تتركوا فوقها أنثى ولا ذكرا
إلا قتلتم له أهلاً وأخدانا
ولم تراعوا لأهل الدين حرمتهم
بل انتبذتم وراء الجور صِبيانا

إلى أن يقول :

أبعدما جرتمُ واشتطَّ حاكمُكم
جئتم تريدوننا أهلاً

تكريم بيت فلسطين للشعر لنجل الشاعر

وخلانا
أبعدما بعتم صهيون حرمتنا
وعرضنا تبتغون العرب إخوانا
لا كانت العرب إن مدت لكم يدها
بغير سيف تجلت فيه أخرانا

وقد كان شاعرنا مناضلا بسيفه وقلمه معًا فكان يشارك في المعارك بسلاحه في المعارك التي تجري ضد المستعمرين الإنكليز والغزاة الصهاينة في فلسطين ويصفها بقلمه ، فهو يقول في وصف معركة جنين التي جرت عام ألف وتسعمائة وثمانية وأربعين واشتراك الجيش العراقي مع إخوانهم الفلسطينيين في المعركة:

بينما الناس في أسىً واكتئاب
والمنايا تطوف بين الروابي
وسلاح العدا حديد ونار
وجناح يطير فوق الروابي
بينما الطفل قد تلاشى أبوه
وذوات الحجاب دون حجابِ
فتساءلت مدنفا رب من ذا
قال جيش العراق زين الشبابِ
جيش سعد وخالد وصلاح
جيش رب السماء رب الكتابِ

إن العبوشي كما ذكرنا قصر شعره على أمته وأوطانه ولم يشتغل بشعر الغزل والنسيب ، وهو يرد على الذين لاموه في ذلك فيقول في مقدمة ديوانه (النيازك) :

" لقد لحاني بعضهم أن شعري لم يتعد الوطنية والثورة، وأني لم أف حق النسيب والتشبيب والغزل فيا عجباً من هزل هؤلاء في نكبتهم وجدّي في مصيبة وطني، وهل الشعر إلا شعور؟ وهل ثمة حب فوق حب وطن يعيش في الحبيان؟ أأضع (الوهن) بدل (الوطن) و(العورة) بدل (الثورة) ليرضى عني اللاحون ؟ أنا لم تنطقني الشهوة بل أنطقتني الكرامة والكرامة أمّ الروح أو بنته، والروح أسمى من شهوة الجسد.. "

وقال ردّاً على من لاموه لمدحه بعض الملوك :" لقد مدحت بعض ملوك العرب وأنا طالب وبعد التخرج لأستدر عاطفة الخير والحَمِيَّة فيهم عسى أن ينقذوا فلسطين وأخواتها، والملوك آنذاك كانوا عرباً يمثلون الرأس العربي صالحاً كان أم طالحاً، ولم تكن أشعاري فيهم مدحاً خالصاً، بقصد المدح وإنما كان مدح توجيه يذكّرهم بأجدادهم الفاتحين ليسيروا على نهجهم ولا يكونوا تابعين. ولم أكن لأدنس روحي بصلات أحد منهم أو من غيرهم فإنني من أهل غنيت نفوسهم وبيوتهم.. "

شهادة ولده سماك

" لقد أولى والدنا - رحمه الله - تربيتنا وبناء شخصيتنا وتحصيلنا العلمي عناية كبيرة، فعمل جاهداً على ترسيخ مبادئ العروبة والإسلام جنباً لجنب مع حب العلم والثقافة في ذاتنا منذ نعومة أظفارنا، فكان دائم التذكير لنا بمآثر العروبة ، بطولات رجالاتها على مر العصور ، وغالباً ما كان يحدثنا عن الفتوحات العربية الإسلامية والغزوات التي قام بها رسولنا الكريم (صلى الله عليه وسلم) من أجل نشر الإسلام، وكان كثيراً ما يتغنى بحكمة الإمام علي بن أبي طالب وشجاعته، ويستشهد بعدالة الفاروق عمر بن الخطاب وذكاء سيف الله المسلول خالد بن الوليد ودهائه وبسالة سعد بن أبي وقاص (رضوان الله عنهم أجمعين) ، ولا أزال أذكر جيداً في ستينيات القرن الماضي أنه كان حريصاً على شراء مجلة " العربي " التي كانت تصدر آنذاك في الكويت وتوزع بانتظام في مكتبات بغداد، وكان (رحمه الله) حريصاً جداً على أن يدفع إلينا بكل عدد يشتريه من هذه المجلة بعد أن يفرغ منها لنقلب صفحاتها ونطلع بشكل مبسط على ما ينشر فيها وكان بذلك يرمي عصفورين بحجر واحد، أولهما تقوية لغتنا العربية، وثانيهما توسيع مداركنا العقلية واكتسابنا للمعرفة منذ نعومة أظافرنا، وكثيراً ما كان يشجعنا على محاورته والاستفسار منه عن أي موضوع يسترعي انتباهنا في هذه المجلة، ولا سيما تلك المقالات التي تُعنى بالإرث الحضاري العربي الإسلامي تحديداً..

إصداراته

وللشاعر أربعة دواوين مطبوعة كلها وهي: (**جبل النار**) و(**النيازك**) و(**إلى متى**) و(**جنود السماء**) ، وله أربع مسرحيات شعرية مطبوعة أيضاً وهي: (**وطن الشهيد**) و(**شبح الأندلس**) و(**عرب القادسية**) و(**الفداء**) وقد أصدر سيرته الذاتية بعنوان (**من السفح إلى الوادي.. ألبّي صوت أجدادي**)

وأعادت دار مؤسسة فلسطين للثقافة والشعر طباعة مسرحيته (**شبح الأندلس**) عام ألفين وستة.

كما أصدرت المؤسسة ذاتها أعماله الكاملة بعنوان (**فارس السيف والقلم**) في عام ألفين وتسعة. ولقد كان- رحمه الله - فارس السيف والقلم بحق، فقد قضى حياته مجتهداً مجاهداً بسيفه وقلمه. ◆

لاجيء وأختاه
للشاعر الراحل برهان الدين العبوشي

هاتف البيداء يشدوا جزعا
صوته أبكى صخور الجبل
شفَّه ما شف قلبي فدعا
يا إلهي قد تداعى أملي
سار في العيس كئيباً في الدُجى
يائساً من ربعه المحتضر
ظن في الموت سعوداً ورجا
وخلاصاً من شقاً منتظر
فدعى أختيه هنداً ورجا
قائلاً لا تنأيا عن نظري
مقلتي حرّى وقلبي انصدعا
لفراق ربما للأزل
ودِّعاني أن عقلي خضعا
لفؤادي أن قبري نُزُلي
لا تلوماني تلاشى جسدي
ورثى الطير لحالي وبكى
وأماني العز فرّت من يدي
فذوى قلبي لهذا وشكا
وهوان العرب أضنى كبدي
كل من يرضى هواناً هلكا
ذلك العيش غدا مصطنعاً
وحِمانا قد غدا كالطلل
رفرف الطير عليه ونعى
وتناءى في الفضا المشتعل
إيه اختيّ سلا عني السّهى
كم بكت عيناي مجد العَرَب
واسألا الناقة كم هِمْتُ بها
باحثاً في الكون عن حر أبي
لم أجد في الناس إلاّ سَفَها
واعتداداً بالخنا والكذب
بهجة الدنيا أراها بِدَعا
كاذبات كالفتى المبتذل
وبريق الموت مهما لمعا
فهو عندي غاية الحُرِّ العلي
فوداعاً ذلك الغرب بغى
ووجوم العرب أوهى جلدي
وفتى الصهيون أخنى وطغى
وتهادى في عرين الأسد
إنَّ بي والله شوقاً للوغى
إذ بها عز الفتى الحر الصدي
سوف أصلى نارها والمعمعا
سوف أغشاها بقلب جذلْ
وكما خالدٌ في الروم سعى
سرف أسعى بالقنا والأسلْ
صاحت الأختان سِرْ ياعربي
نحن أحرى الناس في طعن القنا
إرفعِ الراية سِرْ كالهضب
سوف نحيي بالظبي أمتنا
أمة أشبالها كالشهب
ونساها طاهرات كالسّنى
سار للحرب وأختاه معاً
حينما الشمس رست في الطَّفَل
قمر الليل عليهم طلعا
وحباهم ببديع الحُلَل
كل من في الكون ساهٍ نائمٌ
غير حادي العيس غنّى وَحَدَا

مسابقة الشاعر برهان الدين العبوشي الشعرية

بمناسبة الذكرى المئوية لولادة الشاعر برهان الدين العبوشييسر موقع بيت فلسطين للشعر وموقع الشاعر الراحل برهان الدين العبوشي أن يعلنا عن إقامة مسابقة الشاعر برهان الدين العبوشي الشعرية.

شروط المسابقة :

١ – ألاّ يكون الشاعر قد بلغ سن الأربعين بتاريخ نشر هذا الإعلان .

٢- أن يقدم الشاعر قصيدة شعرية واحدة .

٣- أن تكون القصيدة باللغة العربية الفصحى .

٤- أن يكون موضوع القصيدة عن التطلع إلى تحرير الأرض والعودة إلى فلسطين .

٥- تقبل القصيدة العمودية وقصيدة التفعيلة .

٦- ترسل القصائد مرفقة بسيرة ذاتية للشاعر إلى أي من عناوين البريد الإلكترونية التالية

info@ppbait.org

ppbait@gmail.com

mhdtklna@yahoo.com

كما يرسل نسخة أخرى إلى موقع برهان الدين العبوشي

simakali@yahoo.com

أو إلى صندوق بريد موقع بيت فلسطين للشعر :

الجمهورية العربية السورية دمشق – ص ب ٣٤٧٨٠.

٧ – آخر موعد لقبول القصائد يوم ٢٠١٢/٤/٣٠

٨- تعلن النتائج في مايو أيّار القادم بالتزامن مع ذكرى نكبة فلسطين .

جوائز المسابقة :

- (وسام العودة) للفائزين بالمراكز الثلاثة الأولى مقدمة من بيت فلسطين للشعر .
- دروع تكريمية للفائزين بالمراكز الثلاثة الأولى مقدمة من موقع الشاعر برهان الدين العبوشي .
- إصدارات بيت فلسطين للشعر المطبوعة والمسموعة.
- شهادات تقديرية للفائزين بالمراكز من الرابع إلى العاشر مع إصدارات من بيت فلسطين للشعر .

مسابقة

إعادة إعمار القرى الفلسطينية المهجرة

تعلن هيئة فلسطين عن مشروع توثيق وإعادة إعمار القرى الفلسطينية المهجرة والمدمرة عام ١٩٤٨ ، بناءا على قاعدة المعلومات المتوفرة لديها . ولإكمال هذه المعلومات نرجو من أهالي كل القرى تزويدنا بأي معلومات لديهم عن أي خريطة أو صورة أو رسم كروكي (رسم مبسط) لمنازل القرية وأصحابها وحاراتها وعائلاتها والمضافة والمسجد وغير ذلك حتى لو كان تقريبيا . وسوف تدخل كل هذه المعلومات بجانب المعلومات المتوفرة لدينا في سجل وثيقة القرية .

وسوف تقوم هيئة أرض فلسطين بإعداد مسابقة دولية بين المهندسين الفلسطينيين لاختيار أفضل تصميم للقرى ، بناء على المعلومات وخرائط وتوجيهات تقدمها الهيئة للمتسابقين عن القرية.

للتواصل مع الهيئة نرجو الاتصال بالدكتور سلمان أبو ستة

Dr . Abu Salman–Sitta

Info@plands. org

قوانين عنصرية.. لتجريم الذاكرة وتحريف التاريخ

هشام منور / دمشق

رفضت ما يسمى «المحكمة العليا الإسرائيليّة»، الأسبوع الماضي، الالتماس الذي تقدم به مركز عدالة وجمعية حقوق المواطن لإلغاء قانون النكبة العنصري.

قانون النكبة الذي سنّه الكنيست في آذار ٢٠١١، يخول وزير المال فرض غرامات على المؤسسات التي تحظى بتمويل من الدولة في حال قيامها بفعاليات تحيي يوم إعلان استقلال الكيان الإسرائيلي، بحسب زعمها، كيوم حداد، أو القيام بنشاطات تنفي تعريف دولة «إسرائيل» كدولة يهودية وديموقراطية، بحسب نص القانون.

والحال أن قانون النكبة هو قانون عنصري ظالم وجائر، وهو حلقة أخرى وجديدة في سلسلة المشاريع الترانسفيرية والقوانين العنصرية الموجهة إلى الشعب الفلسطيني، ويعكس بجلاء ووضوح مدى الدرك الفاشي الذي انحدر إليه المجتمع الإسرائيلي، ويعبّر عن حجم الأزمة السياسية والاجتماعية والأخلاقية القيمية التي تجتاح هذا المجتمع، المشبع بالتحريض والكراهية والتطرف والعداء لكل ما هو عربي وفلسطيني.

فهل يفتح القانون حرباً جديدة على مشاعر فلسطينيي الداخل؟ وما السبيل إلى مواجهته والحفاظ على صدقية «النكبة» تاريخياً؟

وغير بعيد مما تقدم، وفي سياق حملة القوانين العنصرية التي تشنها الحكومة والكنيست داخل الكيان الإسرائيلي، وصف النائب جمال زحالقة، رئيس كتلة التجمع البرلمانية، قرار المحكمة العليا التصديق على قانون منع لمّ الشمل، بأنه تصديق على العنصرية وعلى التشريع العنصري. وأكد أن قرار المحكمة عدم إلغاء قانون المواطنة العنصري ينسجم مع الأجواء العنصرية السائدة في الشارع وفي الإعلام وفي المجتمع السياسي وفي الرأي العام الإسرائيلي عموماً.

وحذر النائب زحالقة من أن السلطات الإسرائيلية قد تستغل قرار المحكمة لتهجير رجال ونساء وأطفال من داخل الخط الأخضر إلى مناطق السلطة في الضفة والقطاع، بحجة أن القانون، الذي صدّقت عليه المحكمة العليا، لا يسمح لهم بالسكن مع عائلاتهم.

القانون الذي رفضت المحكمة العليا الالتماسات لإلغائه بأغلبية ستة قضاة مقابل خمسة، ينص على منع لمّ شمل العائلات الفلسطينية من طرفي الخط الأخضر، وإذا كانت الزوجة أو الزوج من الضفة أو القطاع، فلا يستطيعان العيش مع أزواجهم داخل «إسرائيل». وشدد زحالقة على أن «إسرائيل» هي الدولة الوحيدة في العالم، التي سنّت مثل هذا القانون العنصري، الذي يستهدف المواطنين العرب الفلسطينيين دون غيرهم.

الغريب في الأمر أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يحاول استغلال انشغال العالم بمفاوضاته المملة والعبثية مع السلطة في عمّان، وتمرير أكبر قدر ممكن من القوانين العنصرية في سياق حملته للضغط على فلسطينيي الداخل.

وقد أكدت صحيفة «هآرتس» أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو يدرس إمكان التجاوب مع طلبات أردنية وأميركية تلحّ عليه أن يقدّم سلسلة من مبادرات حسن النية إلى السلطة الفلسطينية، لكنه يشترط ذلك بالتزام رئيس السلطة محمود عباس عدم العودة إلى الإقدام على أي خطوات أحادية الجانب ضد «إسرائيل» في الأمم المتحدة، والاستمرار في المحادثات الثنائية التي في الأردن.

والمقصود من مبادرات «حسن النية» القيام بتحركات وأفعال على غرار إطلاق أسرى فلسطينيين من السجون الإسرائيلية، وتوسيع صلاحيات السلطة الفلسطينية لتشمل مزيداً من الأراضي في الضفة الغربية. وتجدر الإشارة إلى أن نتنياهو سبق أن تعهد ثلاث مرات على الأقل خلال العامين الفائتين دراسة إمكان تقديم مبادرات حسن نية للسلطة الفلسطينية، إلاّ أنه في كل مرة كان يتراجع في آخر لحظة عن تعهده، متذرعاً بحجج شتى.

فهل يدفع فلسطينيو الداخل ثمن انشغال قيادات رام الله بجس نبض مفاوضات تجاوزت مرحلة الموت السريري منذ فترة بعيدة؟! ◆

صدور كتاب "الحصاد الماتع لندوة اليوم السابع" بالقدس

القدس ٢١-١-٢٠١١/ راسم عبد الواحد

صدر كتاب "الحصاد الماتع لندوة اليوم السابع" إعداد وتحرير جميل السلحوت وتقديم إبراهيم جوهر، ويقع الكتاب في ٣٩٠ صفحة من الحجم الكبير، وهو الإصدار الخامس التسجيلي التوثيقي لبعض لقاءات ندوة اليوم السابع الدورية الأسبوعية في المسرح الوطني الفلسطيني «الحكواتي» وسط القدس المحتلة.

وقالت إدارة الندوة بأنه سيتبع ذلك إصدارات أخرى بتمويل مشكور من شركة «علي شقيرات إخوان للبناء» في القدس.

يذكر أن ندوة اليوم السابع ندوة ثقافية انطلقت في آذار-مارس- ١٩٩١ تعقد لقاءاتها مساء كل يوم خميس في المسرح الوطني الفلسطيني «الحكواتي» في القدس، في حين يشكل هذا الكتاب الإصدار التاسع لدار الجندي للنشر والتوزيع.

مركز العودة يقيم أسبوع الضحايا الفلسطينيين الثالث

العودة/ لندن

نظم مركز العودة الفلسطيني في لندن فاعليته السنوية "أسبوع الضحايا الفلسطينيين الثالث" الذي استمر من الاثنين ١٦ إلى٢٣ يناير ٢٠١٢، ضمن فاعلياته المستمرة والمتنوعة، والهادفة إلى إبقاء القضية حية في نفوس أحرار العالم وضمائرهم. تأتي هذه الفاعلية في الذكرى السنوية للحرب على قطاع غزة، لإحياء ذكرى ضحايا الشعب الفلسطيني على مدار العقود الستة الماضية، وخاصة ضحايا حرب غزة الأخيرة واللاجئين الفلسطينيين. كذلك تصادف أيضاً ذكرى الهولوكوست، في أوروبا، التي لها رمزية كبيرة للتعاطف مع ضحايا الهولوكوست، التي تستخدمها إسرائيل للتغطية على أفعالها بحق الشعب الفلسطيني.

ولإضفاء أهمية كبرى على الحدث، افتُتح أسبوع الضحايا الثالث في البرلمان البريطاني بمشاركة عدد كبير من السياسيين وأعضاء البرلمان البريطاني ومجلس اللوردات والصحافيين والناشطين، حيث اكتظت كبرى قاعات البرلمان بالحضور. كان من أبرز المشاركين في الافتتاح، عضو البرلمان البريطاني جيرمي كوربون والعضو والوزير الأسبق السير جيرالد كوفمان والبارونة جيني تونغ. كذلك تحدث الطبيب النرويجي مادث جلبرت الذي عمل في غزة أثناء الحرب كضيف رئيسي. وتحدث باسم المركز سامح حبيب مسؤول الإعلام والعلاقات العامة في مركز العودة.

من جهته شدد عضو البرلمان جيرمي كوربون على أهمية أسبوع الضحايا الفلسطيني، للتذكير بالقتل والتهجير المستمر بحق الشعب الفلسطيني، حيث طالب الجميع بضرورة العمل على فضح ممارسات إسرائيل، وخصّ دوائر الحكومة البريطانية التي تغمض عينيها عن ممارسات إسرائيل الإجرامية. أما الوزير الأسبق، السير جيرالد كوفمان، وعضو البرلمان الحالي، فقد أوضح ضرورة وقف الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، وخاصة تلك التي تستهدف مدينة القدس. ورأى كوفمان أن هذا "الأسبوع" جزء مهم من حركة التضامن مع الشعب الفلسطيني الذي لا يزال ينزف الضحايا يومياً. واستذكر الشهيد مصطفى التميمي الذي سقط في الضفة المحتلة قبل فترة وجيزة. بدورها شددت البارونة جيني تونغ على أهمية العمل التضامني، بما فيه أسبوع الضحايا لكسر شوكة اللوبي الإسرائيلي الذي يحاول إخماد أي أنشطة مناصرة للشعب الفلسطيني في بريطانيا وأوروبا بذريعة استخدام معاداة السامية. وتحدثت البارونة أيضاً عن معاناة اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الشتات، حيث قامت بزيارة تلك المخيمات ضمن وفود برلمانية نظمها مركز العودة الفلسطيني.

ماجد الزير: هذا النشاط هو باكورة الفاعليات التي سينظمها مركز العودة خلال عام ٢٠١٢، والمركز يعكف على تنظيم ندوة دولية بالتعاون مع مركز الجزيرة للأبحاث والدراسات في الدوحة

أما الطبيب النرويجي جلبرت، فتحدث عن تجربته أثناء حرب غزة والأوضاع الحالية في القطاع، وخاصة بعد أن قام بزيارة لغزة قبل أسبوعين عاين فيها الأوضاع في القطاع. ونوّه جلبرت بضرورة العمل على رفع الحصار عن غزة، وخاصة بعد زيارته الأخيرة التي عاين فيها معاناة الشعب الفلسطيني المحاصر وأثر استمرار الحصار على القطاع الصحي والخدماتي وبقية القطاعات الأخرى. وتحدث عن زيارته لجرحى الحرب مثل جميلة الهباش ولؤي صبح.

بدوره أكد السيد سامح حبيب، مسؤول الإعلام والعلاقات العامة في مركز العودة ضرورة إقامة الأسبوع لدوره الهام في التذكير بمآسي الشعب الفلسطيني الحالية، وخاصة معاناة اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الشتات. وتطرق حبيب إلى دور المركز في خدمة قضايا اللاجئين ودوره في العمل على التمسك بحق العودة باعتباره حقاً راسخاً ومقدساً لا يمكن التفريط به.

وضم الأسبوع جولة للطبيب جلبرت الذي تحدث في عدد من الجامعات البريطانية، وكان له لقاء في جامعة مانشستر، ومن ثم مؤتمر في جامعة أدنبره في اسكوتلندا. وسيعقد مؤتمرين رئيسيين في جامعة إمبريال كولج في لندن، وهي من أوائل جامعات الطب في العالم، وجامعة لندن، حيث من المتوقع أن يحضرهما عدد كبير من الطلبة والمناصرين للقضية الفلسطينية، إضافة إلى الصحافة العربية والعالمية.

من جهته قال السيد ماجد الزير لـ"العودة" إن هذا النشاط هو باكورة الفاعليات التي سينظمها مركز العودة خلال عام ٢٠١٢. فقد كشف الزير أن المركز يعكف على تنظيم ندوة دولية بالتعاون مع مركز الجزيرة للأبحاث والدراسات في الدوحة بعنوان "اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي: الواقع والآفاق"، وذلك يومي السبت والأحد الموافقين ٢٤-٢٥ مارس/آذار ٢٠١٢. وفي هذا الإطار دعت اللجنة التحضيرية للندوة الخبراء والمهتمين الذين يرغبون في المشاركة في الفاعلية إلى تقديم أوراق عمل تتناول مواضيع مختلفة متعلقة بقضايا اللاجئين الفلسطينيين. المحاور التي تغطيها الندوة هي الآتية: المحور الأول: قضية اللاجئين.. الجذور والواقع والمستقبل. المحور الثاني: الرعاية القانونية والحقوقية الدولية لقضية اللاجئين. المحور الثالث: أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الوطن العربي. المحور الرابع: الثورات العربية وقضية اللاجئين. المحور الخامس: الدولة وحق العودة.

وأشار الزير إلى أن أهم الأنشطة المنوي إقامتها خلال العام الجاري هو مؤتمر فلسطينيي أوروبا الذي سيعقد أواخر شهر نيسان/ أبريل في مدينة كوبنهاغن، بعنوان: ربيعنا يزهر عودتنا ◆

لجنة اليرموك في تجمع (واجب) تلتقي الأسير المحرر حسام بدران وتكرّمه

العودة/دمشق

لجنة اليرموك في تجمع (واجب) تلتقي الأسير المحرر حسام بدران وتكرّمه

أقامت لجنة اليرموك في تجمع العودة الفلسطيني (واجب) الأحد ٨/١/٢١٠٢ لقاءً تكريمياً للأسير المحرر في عملية وفاء الأحرار التي أبرمتها أخيراً حركة المقاومة الإسلامية (حماس) حسام بدران.

تخلل اللقاء كلمة للأسير المحرَّر بدران، شرح فيها معاناة الأسير الفلسطيني داخل سجون العدو الصهيوني، والمعاملة غير الإنسانية التي يتبعها هذا الكيان الغاصب في تعامله مع الأسرى الفلسطينيين. ثم عرج بدران للحديث عن حق العودة وأهمية لجان حق العودة في الدفاع عن هذا الحق الذي لا يمكن التنازل عنه أبداً، وهذا الحق لا يؤخذ إلا بالمقاومة وينتزع انتزاعاً.

وشدد الأسير المحرر على أن موضوع حق العودة هو من الموضوعات الفكرية المهمة التي يجب أن نبقى متمسكين بها؛ لأن العدو الصهيوني يعلم علم اليقين أن عودتنا إلى فلسطين تعني إنهاء وجوده. لذلك، فهو يتّبع شتى الوسائل والأساليب لشطب هذا الحق بأي ثمن كان.

وختم الأسير حسام بدران كلمته بضرورة التمسك بحق العودة وأن نُبقي هذا الحق شعلة متّقدة في قلوب اللاجئين الفلسطينيين كي لا ينسوا أرضهم وتذوب هويتهم وتضيع حقوقهم.

في ختام الحفل، كُرِّم الأسير حسام بدران بهدية رمزية ◆

ندوة حوارية عن "الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين" أقامتها لجنة (واجب) في مخيم العائدين بحماة

أقامت لجنة تجمع العودة الفلسطيني (واجب) في مخيم العائدين بمحافظة حماة السورية ندوة حوارية بعنوان «الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين»، وذلك يوم ٣١/١٢/٢٠١١، بحضور عدد من أهالي المخيم وبعض المهتمين بالشأن الفلسطيني.

تضمنت الندوة عدة محاور، تطرق المحور الأول «للوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين»، أداره الباحث باسل عباسي.

أما المحور الثاني الذي أداره الباحث عصام حميد، فتحدث عن الوضع الاجتماعي والإنساني لمخيمات اللجوء في لبنان والعراق.

في ختام الندوة، دار نقاش وحوار حول كيفية الحفاظ على حقوق اللاجئ الفلسطيني القانونية والخروج بصيغة تضمن للاجئ الفلسطيني في الشتات حقوقه من دون المساس بحقه في العودة إلى دياره التي اضطر إلى مغادرتها قسراً.

وقد تميز النقاش بطرح عديد من الافكار والرؤى التي تدفع باتجاه تفعيل الوضع القانوني للاجئ الفلسطيني في بلاد اللجوء ووضعه على السكة الصحيحة التي توفر للاجئ بيئة يستطيع من خلالها العيش بطريقة كريمة من دون التنازل عن حقه في العودة والتحرير ◆

نادية سعد الدين: «حل الدولتين» لا يضمن تطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين

العودة / عمان

قالت الباحثة الصحفية نادية سعد الدين في محاضرة ألقتها في مجمع النقابات المهنية، بأن «حل الدولتين» لا يضمن تطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

وأكدت في محاضرة بعنوان «حق العودة بين حل الدولتين ويهودية الدولة»، نظمتها لجنة فلسطين في نقابة الصحفيين الأردنيين واللجنة الوطنية في نقابة المهندسين الزراعيين، أن «المطروح راهناً يدور حول «الدولة» قبل الحل النهائي لقضايا اللاجئين والقدس والاستيطان والحدود والأمن والمياه».

وأضافت: «إن المسعى الأمريكي الإسرائيلي يتجه نحو جعل «الدولة المقترحة» بديلاً من «الوضع النهائي»، لا حلاً يدرج في إطار تسوية شاملة للصراع العربي – الصهيوني بصفته أحد مخرجاته التفاوضية».

وتابعت: «إذا قامت دولة فلسطينية من دون الاعتراف بحق العودة، فإن اللاجئين سيُعَدّون مواطنين في الدولة الفلسطينية، حتى وإن كانوا يعيشون في الخارج، بحيث تتحول قضية اللاجئين إلى قضية مهاجرين أو رعايا أجانب يتبعون للكيان المتشكل».

وبينت أن «امتلاكهم جوازات سفر فلسطينية سيحل مشكلة المواطنة في الدول المضيفة، فيما ستكون لهم جنسية وجوازات سفر و«دولة» يستطيعون نظرياً العودة إليها إذا رغبوا في ذلك».

وأوضحت أنه «حتى مع قيام دولة في غزة وعلى ٤٠ في المئة من الضفة الغربية، حسب اقتراح بعض الساسة الإسرائيليين، فإن المسائل المتصلة بالاحتلال ستختفي من خلال تغيير المصطلحات».

ولفتت إلى خطورة هذا الوضع الذي سيشوه حقيقة الصراع العربي-الصهيوني، حيث تستبدل عبارة خلاف أو نزاع بين دولتين بعبارة الاحتلال، وتحل عبارة المهاجرين محل اللاجئين، فيما «تزال المستوطنات المتوغلة في قلب نحو ٤٠ في المئة من أراضي الضفة الغربية المخصصة للدولة الفلسطينية، مقابل توسيع المستوطنات الواقعة في مساحة ٦٠ في المئة الباقية منها، تمهيداً لخلق وضع يتمثل في «دولة إسرائيلية» موسعة تضم مناطق كبيرة متصلة من أراضي الضفة الغربية، مقابل «كانتونات» مفتتة غير متصلة جغرافياً يحشر فيها الفلسطينيون تحت مسمى «دولة»».

ولأن «أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة الباقية من يد الاحتلال لا يمكنها استيعاب عدد اللاجئين الفلسطينيين، فإن مجرد طرح عودتهم إلى الدولة المستقبلية يشكل انتقاصاً من حقهم وتجاوزاً له».

وأوضحت أن «إيراد بعض الساسة الإسرائيليين لمفهوم الدولة الفلسطينية لا يعبّر عن تغير في المواقف، وإنما لأنها النتيجة المتحصلة من عدم إمكانية طرد الفلسطينيين في عملية تهجير جديدة أو ضمهم إلى الكيان الإسرائيلي».

«الكيان الإسرائيلي بتياراته الدينية واليمينية واليسارية، يحمل مواقف متشددة تجاه الحقوق الفلسطينية العربية المشروعة

وبينت أن «الدولة تبقى بالنسبة إلى الكيان المحتل الطريق الأصوب لحل الإشكاليات المتعلقة بالفلسطينيين، شرط عدم تجاوز مساحتها أو مفهومها إطار حكم ذاتي، تنحصر حدود صلاحياته بالاهتمام بالأوضاع المدنية والحياتية للسكان، فيما تتحكم سلطات الاحتلال بشؤونه الأمنية والسيادية، مقابل دولة فلسطينية منقوصة السيادة ومنزوعة السلاح».

وأردفت أنه «رغم أن بعض اليسار الإسرائيلي يزعم علناً تصالحه مع فكرة إقامة دولة فلسطينية، إلا أنه يرفض تقديم تنازلات تتعلق بالأراضي المحتلة اللازمة لإقامة الدولة، وسط تغييرات مستحدثة فيها لا يمكن أن تؤدي معها إلى دولة».

وأشارت إلى «سياسة العدوان الصهيوني في الأراضي المحتلة ومنع قيام دولة فلسطينية متصلة ومستقلة، بما أوصل عدد المستوطنات إلى ١٦٠ - ١٨٠ مستعمرة تضم زهاء ٧٢٠ ألف مستعمر في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس، فضلاً عن مواصلة بناء الجدار العنصري وتهويد القدس المحتلة وتصعيد العدوان على الشعب الفلسطيني».

وبينت أن «إحدى الإشكاليات المصاحبة للمفاوضات، التي تبذل حالياً محاولات استئنافها، الاشتراط الإسرائيلي بالاعتراف الفلسطيني «بيهودية الدولة»، حيث تسعى سلطات الاحتلال إلى تضمين «يهودية الدولة» في إطار أي اتفاق يتم التوصل إليه ضمن «حل الدولتين».

ومن هنا جاء الربط بينهما باعتبارها صيغاً إشكالية بديلة لـ«الوضع النهائي»، تتناقض بنيوياً مع حق العودة، وتختزل الحقوق الفلسطينية المشروعة، وتضفي المشروعية التاريخية والدينية والقانونية المزعومة على الكيان الإسرائيلي.

وأوضحت أن «الكيان الإسرائيلي بتياراته الدينية واليمينية واليسارية، يحمل مواقف متشددة تجاه الحقوق الفلسطينية العربية المشروعة، برفض العودة إلى حدود ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وتقسيم القدس باعتبارها «العاصمة الأبدية والموحدة لإسرائيل»، وحق عودة اللاجئين الفلسطينيين ووقف التوسع الاستيطاني». ◆

على مفترق طرق

روان الضامن
إعلامية في شبكة الجزيرة

عندما طلب مني أن أكتب زاوية "حتى نعود" لمجلة "العودة" المشكورة للجهد الطيب الذي يبذله فريقها، لفتني العنوان "حتى نعود"، فهو يحمل معاني كثيرة، يحمل الإيمان بالعودة، وهي حق، ويحمل التطلع إلى زمن تتحقق فيه العودة، وهو ما أؤمن بأنه سيتحقق، ويحمل الأهم، وهو "العمل بالأسباب"، ماذا علينا أن نفعل "من أجل أن نعود". وبوصفي إعلامية عملت في المجال التلفزيوني عقداً من الزمن، كان السؤال الملح علي منذ درست في جامعة بيرزيت، وخاصة أنني بدأت العمل التلفزيوني من داخل فلسطين المحتلة، هو: هل قدمنا ما "يجب" تلفزيونياً من أجل فلسطين؟ سأدعي في هذه الزاوية أن الجواب هو "لا"، ومنه أنطلق.

لقد نشأت الفضائيات العربية منذ عام ١٩٩٠ لننعتق من وطأة التلفزيونات الحكومية التي طبّلت طويلاً لأدوار الأنظمة العربية التي حملت لواء تحرير فلسطين والعودة قولاً لا عملاً، وركبت موجة فلسطين وقمعت شعوبها. ومع نشوء الفضائيات واحتلال القضية الفلسطينية موقعاً محورياً فيها، ارتفع الأمل عالياً بأن سقف الحرية ونوعية التغطية ونتائج ذلك ستكون مختلفة ونوعية. لكن مع مرور الزمن، تبين أن تقديم القضية الفلسطينية لم يكن بما هو مطلوب تلفزيونياً، لأسباب أرى أهمها:

أولاً: تقديم القضية الفلسطينية بأنها قضية بلا بداية وبلا نهاية، قديمة لا حل لها، وستستمر طويلاً، ما يجعلها "مملة" و«ممجوجة»، مكرورة تعاد الكلمات فيها نفسها بالطريقة نفسها: قصف، قتل، سجن، تشريد، هدم منازل،... من دون توضيح لخصوصية الحالات، وبعدها السياسي العميق أو التاريخ الحقيقي لبدء المشروع الصهيوني بهذه الطريقة للاحتلال والإحلال؛ لأن المشروع الصهيوني هو "مشروع" حقيقي مستمر إلى اليوم.

ثانياً: التركيز على المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وكأنها الحدث الأهم: المفاوضات عالقة، الاجتماعات سائرة، فلان صرّح بكذا، وفلان ردّ عليه بكذا، صافح فلان فلاناً أو لم يصافحه،... تطبيقاً لما تريده إسرائيل بـ«عملية» سلام لا «سلام» أي عملية طويلة هي غير معنية بأن تنتهي.

ثالثاً: تحول شهداؤنا وأسرانا وجرحانا وأيتامنا إلى أرقام، لا أناس نعرف قصصهم ونذكر مقولاتهم، فكم اسم شهيد يحفظ أطفالنا؟ وكم اسم أسير يحفظ كبارنا؟ وكم قصة متكاملة يمكن أن نسردها للأجيال القادمة؟ أصبح استشهاد طفل في الرابعة عشرة لا يرقى ليكون خبراً، بينما استشهاد عشرة أو عشرين خبراً، لكن أحداً من العشرة أو العشرين لا يحمل اسماً، بينما حفظنا مع تكرار الإعلام العربي لاسم "جلعاد شليط» شكل الجندي واسمه وشكل أبيه وأمه وكل أحبابه، حتى حفظ أوباما وبان كيمون اسم الرجل وقصته!

رابعاً: كان تركيز الصورة في الأخبار التلفزيونية، وحتى كثير من البرامج على القدس القديمة، فحفظنا صورة قبة الصخرة، رغم أن مشاهدنا العربي ما زال لا يدرك الفرق بين شكل قبة الصخرة والمسجد الأقصى، فاختزلت فلسطين في صور لمبانٍ وحجارة، ولم ننجح في أن نُري العالم صورة فلسطين الحقيقية.

خامساً: قادتنا العاطفة أكثر من العقل، فخاطبنا أنفسنا أكثر مما خاطبنا الغرب أو من يريد المعلومة لا دقة القلب والدمعة، فكان تركيزنا على أعمال أطلق عليها مجازاً «يلا نبكي سوا»، وليس على المعلومة الموثقة وتسمية الخائنين بأسمائهم والصور بعناوينها وجرائم التطهير العرقي بتفاصيلها، ما جعل تعلقنا عاطفياً، فكان صعباً أن نفهم صلة فلسطين بضعف الوطن العربي القائم حالياً، وأن أي تغيير في الوطن العربي عليه أن يمر من البوابة الفلسطينية، وأن نفهم دور الغرب، وتحديداً بريطانيا وأمريكا بما آل إليه وضع القضية الفلسطينية.

حاولت – حسب استطاعتي – أن أردّ جزئياً على أعلاه، وذلك من خلال إعداد وإخراج سلسلة "النكبة" عن القضية الفلسطينية من إنتاج شبكة الجزيرة، المتوافرة حالياً في سبع لغات. أن أقدم جذور قضية فلسطين منذ عام ١٧٩٩ وكيف بدأت النكبة مئات السنوات قبل ١٩٤٨ وكيف استمرت النكبة وتستمر إلى يومنا هذا بمعلومة وصورة موثقة، ثم في سلسلة "أصحاب البلاد" المتوافرة بالعربية والإنجليزية حاولت أن أعرّف من خلال خمسين ضيفاً من فلسطين الداخل بقضية جزء من شعبنا غيّب عن العالم العربي قصداً وظلماً، والسلسلتان متوافرتان في الرابط الآتي: www.youtube.com/user/rawandamen

أصل هنا إلى دورنا نحن الإعلاميين: إن دورنا هو أن نصوّر فلسطين ونقدمها للعالم كقضية حق لها جذور وحلول واضحة، وذلك من خلال تقارير إخبارية تخرج من جمود اللغة والفكر، وتثور على أجندات وكالات الأنباء الأجنبية غير البريئة في توجهاتها. وذلك من خلال برامج تقدم الإنسان الفلسطيني الحقيقي الفاعل على الأرض، العامل من أجل وطنه بإنسانيته، عليه عبء أن يعمل من أجل العودة، عودة كل من هجر وسرقت أملاكه، وعودة الوطن إلى أهله بعد أن سحبت السجادة من تحت أقدامنا جميعاً ونحن نراقب؛ لأن سحب سجادة فلسطين كان البداية، وتبعت لبنان والعراق، والبقية تأتي إن لم نتنبه وننتبه ونعمل... وأستشهد هنا بقول المفكر الفلسطيني الراحل د. أنيس صايغ في ختام الجزء الأخير من سلسلة النكبة: "نحن اليوم كما كنا بالأمس، وكما سنكون بالغد، على مفترق طرق. إما أن نعدّ العدة لاسترجاع فلسطين أو نقبل بالأمر الواقع بأن ضاعت فلسطين وسيضيع معها وبعدها أجزاء كثيرة من الوطن العربي" ◆